من بلاغة العدول
في معلقة النابغة الذبياني

تأليف

حسني السيد محمد التلاوي

أستاذ البلاغة والنقد المساعد بالكلية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

من تراثنا الأصيل:

".. فيعرفَ لِكُلٍّ من ذلك موضِعَهُ، ويجيءَ به حيث ينبغي له"

الإمام عبد القاهر

المقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

النابغةُ الذبياني من أبرز الشعراء الجاهليين، وكانت تُضرَبُ له في سوق عُكاظ قبةٌ حمراء، فتأتيه الشعراء فيحكم بينهم أيّهم أشعر، ومعلومٌ ما جرى في إحدى هذه الحكومات من تفضيله الأعشى والخنساءَ على حسان بن ثابت (ﷺ)، واعتراضُ الأخير على هذا الحكم، وادِّعاؤُه أنه أشعرُ من النابغة نفسِه، وما أبطلَ به النابغةُ هذا الادِّعاءَ من أنّ حسانًا لا يقدر أن يقول كقول النابغة في مدح النعمان: [من الطويل]

فإنّك كَاللَّيلِ الذي هو مُدْرِكِي وإنْ خِلْتُ أنّ المُنْتَأَى عنك واسعُ
خَطَاطِيفُ حُجْنٌ في حِبالٍ مَتِينَةٍ تَمُدُّ بِهَا أَيْدٍ إِلَيْكَ نَوَازِعُ(١)

والمدحُ من الأغراض التي تحسُنُ فيها المبالغة، وهي متحقِّقةٌ في هذين البيتين، وقد رأى النابغةُ أنّ حسّانًا قصّر في شعره، إذْ لم يأت بالمبالغة في أثناء فخره بكرم قومه.

تخيّلتُ هذه الحكومة وما وقع فيها من أحداث، فوجدتُ في نفسي رغبةً مُلِحّةً في أنْ أقرأ شعر النابغة الذبياني قراءةً متأنيةً، باحثًا عن مدى أهْلِيَّتِه لهذه المكانة، وما في شعره من سماتٍ جعلَتْ حسّانًا يَخْنِسُ عند قول النابغة له: أنت لا تُحسِنُ أن تقول: **فإنك كالليل الذي هو مدركي..** البيتين.

ولا يخفى أنّ الشعراء في هذا العصر – والنابغةُ من أبرزهم – قد بلغوا الغاية في فنّ القول، فهم أربابُ الفصاحة والبيان، ولا أدلّ على ذلك من أنّ النبيّ (ﷺ) قد تحدّاهم أن يأتوا بسورةٍ من مثل ما جاءهم به، فعجزوا عن ذلك، وتركوا السهلَ الدَّمْثَ

---

(١) كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ١١/ ٧ – تحقيق: د/ إحسان عباس، ود/ إبراهيم السعافين، والأستاذ/ بكر عباس – دار صادر – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م، وهذان البيتان من عينيّتِه المشهورة التي مطلعها:

عَفَى ذُو حُسًى مِنْ فَرْتَنَى فالفوارعُ فَجَنْبَا أَرِيكٍ فالتِّلاعُ الدَّوَافِعُ

ينظر: ديوان النابغة الذبياني ٣٨ – تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – الطبعة الثانية – بدون تاريخ.

من القول، إلى الحَزَنِ الوَعْرِ من الفعل كما قال الإمام الخطَّابي(١)، وما يُتَحَدَّى بالقرآن المعجز لا شك في قوته وعظمته.

وقد لاحظتُ أنّ النابغة في تلك الحكومة المشهورة التي قدّم فيها الأعشى والخنساءَ على حسّانٍ قد عاب عليه عدمَ المبالغة في شعره، على أنها الأولى في مقاماتٍ منها الفخر الذي كان ينشد فيه حسان، والمبالغةُ من الخروج عن الأصل، ومجيئُها يكون على خلاف مقتضَى الظاهر، وهو المقصود بالعدول أو الانحراف أو الانزياح في العصر الحديث.

لذلك عقدتُ العزم على دراسة "العدول" بأنواعه في شعر النابغة، باحثًا عن الأغراض البلاغية التي دفعته إلى سلوك كلٍّ من صُوَره، دون الالتزام بما هو متوقَّعٌ لدى المتلقِّي لشعره، ولكنني وجدت أنّ هذه الدراسة إذا تناولتْ جميع شعره، تستغرق عددًا من الصفحات يزيد بكثيرٍ عمّا تلتزم به المجلات العلمية المحكمة التي تعنى بنشر هذا النوع من البحوث، فاقتصرت على هذه القصيدة، على أن أكمل هذه الدراسة في أعمالٍ أخرى بإذن الله.

وقد جعلتُ عنوانَ هذا البحثِ "**من بلاغة العدول في معلّقة النابغة الذبياني**"، باحثًا عمّا ظهر لي من صور العدول فيها، مجتهدًا في إثبات ما توصّلتُ إليه من أسرارٍ بلاغية تحقَّقت بهذا العدول، ما كان لها أن تتحقّق بغيره من طرق الأداء، وقيّدْتُ العنوانَ بـ(مِن) راجيًا بذلك العذرَ إذا ما فاتني شيءٌ مما في المعلَّقة من صور العدول.

والمنهجُ الذي اتبعتُه في هذا البحث هو المنهج التحليلي الوصفي، فأتناولُ البيتَ – الذي عَدَلَ فيه الشاعرُ عن الأصل – ببيان معاني المفردات الغريبة، ثم التحليل والمعنى إجمالا، ذاكرًا أصلَه الذي كان عليه لو لم ينحرف الشاعر بالتعبير عنه، موضِّحًا العدولَ وما أفاده من معانٍ ودلالات، وأسرارٍ وأغراض.

وقد جاء هذا البحثُ – بعد هذه المقدمة – في تمهيدٍ وستةِ مباحث وخاتمة.

---

(١) ينظر: بيان إعجاز القرآن للخطابي ٢٢ ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرمّاني والخطّابي وعبد القاهر الجرجاني – حققها: محمد خلف الله أحمد والدكتور/ محمد زغلول سلام – دار المعارف – الطبعة الثالثة – بدون تاريخ.

المقدمة: وفيها تعريفٌ بالموضوع من حيثُ: أهميتُهُ، سببُ اختياره، المنهج المتَّبَعُ في دراسته، وخطته.

وفي التمهيد: بيانٌ لِمَن يقال لهم "النابغة"، وتعريفٌ موجزٌ بالنابغة الذبياني، ومكانته بين الشعراء الجاهليين، وسبب إنشائه هذه القصيدة، وما حقَّقَتْهُ له من عفوِ النعمان عنه، ونَيلِهِ المكانةَ التي كانت له عنده قبل أن يغضب عليه، كما نوّهْتُ إلى ما نالته هذه القصيدة من اهتمام، وما جاء فيها من إقواء، كما اشتمل هذا التمهيدُ على معنى "الاعتذار" الذي نبغ فيه النابغة، والأصلُ الاشتقاقيّ لمادة (ع ذ ر)، وفيه كذلك إشارةٌ موجزةٌ لمفهوم "البلاغة" في الكلام، ومعنى "العدول" عند البلاغيين قدماءَ ومُحْدَثِين، كما أشرتُ فيه إلى النُّسخ التي حصلتُ عليها في أثناء هذه الدراسة لتلك المعلقة، وما اعتمدتُه أصلا منها من حيث عدد الأبيات والترتيب.

المبحث الأول: العدولُ في حديث النابغة عن الدار.

المبحث الثاني: العدولُ في وصف الناقة.

المبحث الثالث: العدول في مدح النعمان.

المبحث الرابع: العدول في طلب الحكمة في الحُكم عليه.

المبحث الخامس: العدول في اعتذاره للنعمان.

المبحث السادس: العدول في تبرئته مما اتُّهِم به.

والخاتمة: فيها أهم النتائج التي توصّل إليها البحث.

ثم قائمة بالمصادر والمراجع التي استقى منها البحث مادته العلمية.

وفهرس يمَكِّنَ من الرجوع إلى تفاصيل البحث في سهولة ويسر.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

أُطلِقَ لقبُ "النابغة" على ثمانيةِ أشخاص، هم: النابغةُ الذُّبياني محلُّ هذه الدراسة، والنابغةُ الجَعْدي، وهو: قيس بن عبد الله بن عدس، وقد عاش في الجاهلية والإسلام، ونابغةُ بني الديان الحارثي، واسمُهُ: يزيد بن أبان، والنابغةُ الشيباني، واسمُهُ: عبد الله بن المخارق، والنابغةُ الغنوي، وهو: النابغةُ بن لأي، والنابغةُ العدواني، وهو من بني وابش بن زيد، ومنهم النابغةُ الذبياني أيضا، وهو: نابغةُ بني قتال بن يربوع، ومنهم: النابغةُ التغلبيّ، واسمُهُ: الحارث بن عدوان(١).

وقد ذكره ابنُ سلَّام في الطبقة الأولى من طبقات الشعراء الجاهليين بعد امرئ القيس، فقال: "ونابغةُ بني ذُبيان، واسمُهُ: زياد بنُ معاوية بن ضِباب بن جابر بن يربوع بن غيظ بن مُرّة بن عَوْف بن سَعد بن ذُبيان، ويُكنى أبا أُمامة"(٢) ثم ثَلَّثَ بزهير بن أبي سُلمَى، والرابعُ الأعشى ميمون
بن قَيْس، ويُكنى أبا بصير، وأهل الحجاز يفضِّلُون النابغةَ وزُهيرًا(٣).

---

(١) ينظر: المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم للحسن بن بشر الآمدي٣٥٢ – ٣٥٤ – صححه وعلق عليه الأستاذ الدكتور/ ف . كرنكو – دار الجيل بيروت – ١٤١١هـ ١٩٩١م.

(٢) طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلاّم الجمحي ٥١ – قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر – بدون تاريخ، وقال البغدادي: "وكنيتُهُ أبو أُمامة، وأبو عقرب، بابنتين كانتا له، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي ٢/ ١٣٥ – تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

(٣) ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ١/ ١٥٧ – تحقيق: أحمد محمد شاكر – طبعة دار المعارف – ١٣٧٧هـ ١٩٥٨م.

وقد نال النابغةُ وشِعرُهُ مكانةً عند العلماء بالشعر ممن لا حاجة لهم إلى مدحه بما ليس فيه، فها هو ذا **عمر بن الخطاب** (ﷺ) يحكم عليه بأنه أشعر العرب لأبيات قالها، منها قوله في القصيدة محل الدِّراسة:

إلا سليمانَ إذْ قــال الإلـهُ له قم في البريةِ فاحْدُدْها عن الفَنَدِ

وَخَيِّسِ الجِنَّ إنِّي قَدْ أَذِنْتُ لَهُمْ يَبْنُونَ تَدْمُرَ بِالصُّفَّاحِ والعَمَدِ(١)

وقد جاء في كتاب الأغاني عن عمرو بن المُنْتَشِر المُرادي أنه قد اعتذر رجلٌ لعبد الملك بن مروان من أمرٍ وحلف عليه، فقال له عبد الملك: ما كنتَ حَرِيًّا أن تفعل ولا تعتذر، ثم أقبل على أهل الشام فقال: أيُّكم يروي مِن اعتذار النابغة إلى النُّعْمان:

حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيبَةً وَلَيْسَ وَرَاء اللهِ لِلمَرءِ مَذْهَبُ

فلم يجد فيهم من يرويه، قال ابنُ المُنْتَشِر: فأقبل عليَّ فقال: أترويه؟ قلتُ: نعم، فأنشدتُه القصيدةَ كلَّها، فقال: هذا أشعرُ العرب(٢).

ولمّا كان المديحُ والشكرُ ملازمين للرغبة، والاعتذارُ والاستعطافُ ملازمين للرَّهبة، وكان الشوقُ والنسيبُ مع الطرب، والهجاءُ مع الغضب(٣)، ولمّا كان النُّعمانُ طاغيةً، ولا قَرارَ على زَأْرٍ من الأسدِ، فقد حاز النابغةُ قصب السبق في فن الاعتذار، فقيل عن شِعره: "كان أحسنَهم ديباجةَ شِعرٍ، وأكثرهم رونقَ كلامٍ، وأجزلَهم بيتًا، كأنّ شِعرَه كلامٌ ليس فيه تكلُّف"(٤).

---

(١) ينظر: كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ١١/ ٥، ٦.
(٢) ينظر: السابق ١١/ ٧.
(٣) ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي ١/ ١٢٠ – حققه وفصله وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الجيل – الطبعة الخامسة ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م.
(٤) طبقات فحول الشعراء ٥٦.

ومن مُمَيِّزات شِعره ما رُوِيَ عن حَمَّاد الراوية، إذْ سُئل: بِمَ تقدَّم النَّابغة؟ قال: باكتفائك بالبيت الواحد مِن شعره، لا بل بنصف بيت، لا بل بربع بيت، مثل قوله:

حلفتُ فلم أتركْ لنفسكَ ريبةً وليس وراءَ اللهِ للمرءِ مَذْهَبُ

كل نصف يغنيك عن صاحبه، وقوله: أيّ الرجالِ المُهَذَّبُ؟[١] رُبع بيت يغنيك عن غيره[٢]، وهذا هو (التقسيم) الذي قال عنه أبو أحمد العسكري (ت ٣٨٢ هـ): "وخيرُ الكلام ما قام بنفسه، وكَمَلَ معناه في بيته، وقامت أجزاءُ قسمته بأنفسها، واستغني ببعضها لو سُكِتَ عن بعض"[٣].

وقد نالت قصيدةُ النابغة الذبياني التي بين أيدينا حظًّا كبيرًا من اهتمام الأدباء والنُّقّاد، حتى قيل إنها من أكرم معادن شعره على الإطلاق[٤]، وقد تناثرت معظم أبياتها في كتب النحو والبلاغة واللغة استدلالاً وتقعيدًا، وقد جعلها أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) من القصائد التسع المشهورات التي جمعها وشرحها، وقد أفردها علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨ هـ) بالشرح والتحليل، وهي القصيدة الثامنة في كتاب الحسين بن أحمد الزوزني (ت ٤٨٦ هـ) المسمَّى: شرح المعلَّقات العشر، وبعدها قصيدة الأعشى الأكبر(أبو بصير) ميمون بن قيس، وقصيدة عَبِيد بن الأبرص، وهي

---

(١) من بيت للنابغة مشهور هو قوله:

ولستَ بمُسْتَبْقٍ أخًا لا تَلُمُّهُ على شعث، أيُّ الرِّجالِ المهذَّبُ؟

من قصيدةٍ قالها في مدح النعمان بن المنذر والاعتذار إليه مطلعها:

أتاني أبيتَ اللعْنَ أنك لُمْتَنِي وتلك التي أهْتَمُّ منها وأنصَبُ

ديوان النابغة الذبياني بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ٧٤.

(٢) ينظر: الأغاني ١١/ ٨.

(٣) المصون في الأدب تأليف أبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري ٩ – تحقيق: عبد السلام هارون – مطبعة حكومة الكويت – الطبعة الثانية – ١٩٨٤م.

(٤) ينظر: الشعر الجاهلي دراسة في منازع الشعراء للدكتور/ محمد محمد أبو موسى٤٣٠ – مكتبة وهبة – الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨ م.

القصيدة التاسعة عند الخطيب التبريزي (يحيى بن علي) (ت ٥٠٢ هـ) وبعدها قصيدة عَبيد بن الأبرص.

على أنّ هذه المكانةَ الساميةَ التي بلغَها النابغةُ وبلَغَها شِعرُهُ لم تكن لِتمنع من القول بإقوائه في شِعرِه، قال المرزُباني: "لم يُقْوِ[1] أحدٌ من الطبقة الأولى ولا أشباههم إلا النابغةُ.."[2]، وأبياتُه المشتملة على هذا العيب مشهورة، وفي هذه القصيدة شيءٌ من ذلك هو قولُهُ:

الواهِبُ المائةَ المِعْكاءَ زَيَّنَهَا سَعْدَانُ تُوضِحَ في أوبارِها اللِّبَدِ

القصيدةُ على خفض الدال، ولا وجه لخفضها في هذا البيت إلا موافقةً لعموم أبياتها، والأصلُ أن يقول: في أوبارها اللبدُ

وسببُ إنشائه هذه القصيدة ما رواه الأصفهاني من أكثر من طريق، قال: "إنّ الذي من أجله هرب النابغةُ من النعمان أنه كان والمُنَخَّل بن عبيد بن عامر اليشكُري جالسَيْن عنده، وكان النعمانُ دَمِيمًا أبرشَ، قبيحَ المنظر، ... فقال النعمانُ للنابغة: يا أبا أُمامة: صِف المتجرِّدَةَ في شعرك، ففَعل، ... فلحقت المنخَّلَ من ذلك غَيْرةٌ، فقال

(١) قال ابنُ قتيبة: "كان أبو عمرو بن العلاء يذكر أنّ الإقواء هو اختلاف الإعراب في القوافي، وذلك أن تكون قافيةٌ مرفوعةً والأخرى مخفوضة، ينظر: الشعر والشعراء ١/ ٩٥، وفي الصِّحاح: "والإقواءُ في الشِّعر، قال أبو عمرو بن العلاء: هو أن تختلف حركات الرويّ، فبعضُهُ مرفوعٌ، وبعضُهُ منصوبٌ أو مجرور" الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٢٤٦٩ – لإسماعيل بن حماد الجوهري – تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين – بيروت – لبنان – الطبعة الرابعة ١٩٩٠ م.

(٢) الموشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء لأبي عبد الله محمد بن عمران المرزُباني ٥١ – تحقيق وتقديم: محمد حسين شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

للنعمان: ما يستطيع أن يقول هذا الشعرَ إلا من جرّبه، وقيل غير ذلك[١]، فوقر ذلك في نفس النعمان، وبلغ النابغةَ فخافه، فهرب فصار في غسان"[٢] إلى أن أراد الرجوع إلى النعمان بن المنذر، وهذه القصيدة التي نحن بصدد دراستها من اعتذارياته إليه.

وقد كان لقصائد النابغة التي اعتذر فيها للنعمان أثرُها في عفوه عنه، بل وإكرامه إياه، فقد رُوِيَ أنّ النابغة دسَّ قَيْنَةً تُغَنِّي النعمانَ بِشِعره:

يا دار ميَّة بالعلياء فالسَّنَدِ

فلما سمع الشعرَ قال: أُقسم بالله إنه لشِعْرُ النابغة، وسأل عنه، فأُخبِر أنه بالباب، فأمَّنه، وأعطاه وأغدق عليه بهذا المدح وذاك الاعتذار[٣]، يُصَوِّرُ ذلك قولُ حسان بن ثابت: وَفدتُ إلى النعمان فحسدتُ النابغةَ على ثلاثٍ لا أدري على أيَّتِهِنَّ كنتُ أَحْسِد: على إدناءِ النعمانِ له بعد المباعدة ومسايرتِهِ له وإصغائِه إليه، أو على جودةِ شعرِه، أو على مِائةِ بعيرٍ من عصافيره أَمَرَ له بها؟[٤]، قال أبو هلال: "وما سلك أحدٌ طريقته هذه فأحسن فيها كإحسان البحتري"[٥].

ولمّا كانت هذه القصيدةُ قائمةً على اعتذار النابغة للنعمان، حسُن أبيّن معنى "الاعتذار" في أعراف الأدباء، فقد جاء في تعريف العُذْرِ أنه: رَوْمُ – أي: طَلَبُ –

(١) ذكر عبد القادر البغدادي أنّ النابغة كان من خواصِّه وندمائه وأهل أُنْسِه، فرأى زوجته المتجرِّدة يومًا وغشيها أمرٌ سقط نصيفُها، واستترت بيدها وذراعها، وذكر في هذه القصيدة أمورًا عجيبةً، ...، ثم أنشدها النابغةُ مُرّةَ بن سعيد القُريعي، فأنشدها مُرّةُ النعمانَ، فامتلأ غضَبًا وأوعد النابغةَ وتهدَّده، فهرب منه إلى ملوك غسان بالشام، ينظر: خزانة الأدب للبغدادي ٢/ ١٣٦.

(٢) ينظر: كتاب الأغاني ١١/ ١١، ١٢ بتصرف.

(٣) ينظر: السابق ١١/ ٢٠ بتغيير في العبارة.

(٤) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي ٩/ ٩٧، وهذا النص في الأغاني ١١/ ٢٠، ٢١، لكنه في الخزانة أكثر دقةً، فآثرته على ما في الأغاني.

(٥) كتاب ديوان المعاني تأليف أبي هلال العسكري ٤٤٢ – تحقيق: أحمد سليم غانم – دار الغرب الإسلامي – الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م.

الإنسانِ إصلاحَ ما أُنكِرَ عليهِ بكلامٍ، يقالُ: اعتذَرَ يعتَذِرُ اعْتِذَارًا وعِذْرَةً من ذَنْبِهِ فَعَذَرْتُهُ، والمَعْذِرَةُ الاسم[1]، وقد استعمل النابغةُ لفظ "العِذْرَة" في معلَّقته موضوع هذه الدراسة:

هَا إنّ ذِي عِذْرَةٌ إلاّ تَكُنْ نَفَعَتْ فَإنَّ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ

وأمّا أصلُ اشتقاقه فقد ذَكَر له ابنُ رشيق معانيَ ثلاثة:

الأول: أن يكون من "المَحْو"، كأنّ المُعتَذِرَ قد محا آثار المَوْجِدَةِ من نفس المعتَذَرِ إليه، من قولهم: اعتَذَرَتْ المنازلُ إذا دَرَسَتْ[2]، ومنه قول عمرو بن أحمر الباهلي (ت ٧٥هـ): [من البسيط]

أمْ كنتَ تعرفُ آياتٍ فقدْ جَعَلَتْ أطلالُ إلْفِكَ بالَوذْكاءِ تعتذِرُ[3]

الثاني: أن يكون من "الانقطاع"، كأنك قطعتَ الرَّجُلَ عمّا أمسكَ في قلبه من المَوْجِدَة، من قولهم: اعتَذَرَت المياهُ إذا انقطعت[4].

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ٤/ ٢٥٣، ٢٥٤ – تحقيق: عبد السلام هارون – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(٢) قال الجوهري: "والاعتذارُ أيضًا: الدُّرُوسُ" وذَكَرَ بيتَ ابن أحمر، تاج اللغة وصِحاح العربية ٧٣٨، وقال الزمخشري: "وبَرِئَ الجُرْحُ فما بقيَ له عاذِرٌ أي: أثر" أساس البلاغة لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري ١/ ٦٠٤ – تحقيق د/ محمد باسل عيون السود – منشورات: محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.

(٣) ينظر: شعر عمرو بن أحمد الباهلي ٦٩ – جَمَعَه وحقّقه الدكتور/ حسين عطوان – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٤) قال الأزهري: "وأخبرني المنذري عن ثعلب عن ابن الأعرابي قال: قولُهُم: اعتذَرْتُ إليه هو قطعُ ما في قلبه، يقال: اعتذَرَتْ المياهُ إذا انقطعتْ" تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ٢/ ٣١١ – الدار المصرية للتأليف والترجمة – حققه وقدم له: عبد السلام هارون – راجعه: محمد علي النجار.

الثالث: أن يكون من "الحَجْر والمَنْع"، يقال: عَذَرْتُ الدابةَ أي: جعلتُ لها عِذَارًا يحجزها من الشِّراد[(١)]، فمعنى اعتذر الرجلُ: احتجز، وعَذَرْتُه: جعلتُ له بقبول ذلك منه حاجزًا بينه وبين العقوبة والعتب عليه، ومنه تعذَّر الأمرُ: احتجز أن يُقضَى[(٢)].

و"البلاغةُ" في الكلام الفصيح تتحقّق بمطابقته لمُقتَضَى الحال، والحالُ هو الأمر الداعي للمتكلِّم إلى أنْ يَعتَبِرَ مع أصل الكلامِ الذي يؤدِّي به أصلَ مراده خصوصيةً مَّا، فالإنكارُ – مثلاً – حالٌ يقتضي التأكيدَ، والتأكيدُ خُصُوصِيّةٌ زائدةٌ على أصل الكلام، والتأكيدُ مُقتَضَى هذا الحال، فأصلُ المعنى مجرَّدُ الإخبار عن كرمِ زيدٍ، فيُقالُ: زيدٌ كريمٌ، وإذا اعتُبِرَتْ معه خُصُوصِيَّةُ (التأكيد) قيلَ: إنّ زيدًا كريمٌ، فإذا اقتضَى الحالُ تأكيدًا ولم يُؤكَّدْ فَقَدَ الكلامُ وصْفَ البلاغة؛ إذْ ليس مطابقًا – حينئذٍ – لمقتَضَى الحال، وباشتماله على ذلك (التأكيد) يكون مطابقًا لمُقتَضَى الحال.

والخُصُوصيات التي تقتضيها الأحوالُ كثيرةٌ ومتباينةٌ تبعًا لكثرة تلك الأحوال وتبايُنِها، قال الإمام عبد القاهر: "وإذْ قد عرفتَ أنّ مدارَ أمرِ النَّظْم على معاني النحو، وعلى الوجوهِ والفروقِ التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنّ الفروقَ والوجوهَ كثيرةٌ ليس لها غايةٌ تقف عندها، ونهايةٌ لا تجد لها ازديادًا بعدها"[(٣)]، فكلُّ معنًى له ألفاظُهُ وخصوصياتُهُ التي تُؤَدِّيه.

---

(١) قال ابنُ فارسٍ: "العِذَارُ: عِذارُ اللجام، ..عَذَرْتُ الفرسَ فأنا أعذِرُهُ عَذْرًا بالعِذارِ في معنى أَلْجَمْتُهُ" معجم مقاييس اللغة ٤/ ٢٥٥.

(٢) ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ٢/ ١٨٠.

(٣) دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني ٨٧ – قرأه وعلّق عليه الشيخ/ محمود محمد شاكر – مكتبة الخانجي بالاشتراك مع الهيئة المصرية العامة للكتاب – مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٠م، والوجوهُ هي صور التعبير، والفروقُ هي ما تفيدُه تلك الوجوه.

وهذه الخصوصيّاتُ المُعتَبَرةُ في التعبير لا تفاضُلَ بينها باعتبار ذواتها، إنما الفضلُ لِما اقتضاه الحالُ وتَطَلَّبَهُ المقام، فالحالُ قد يقتضي تعريفًا أو تنكيرًا، أو تقديمًا أو تأخيرًا، وغير ذلك مما لا يُحصَى، وقد يقتضي المجيء على الأصل، وقد يقتضي الخروج عليه والعدولَ إلى غير المتوقَّع، قال الإمام عبد القاهر: "..ليست المزيّةُ بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن توجد لها بسبب المعاني والأغراض التي يوضَعُ لها الكلام.."(١)، فالعُدولُ عن الأصلِ المتوقَّعِ لا يُصارُ إليه تنبيهًا للسامع أو تنشيطًا لذهنه، ولكنه عند البلغاء لابد منه، وإلا فَقَدَ الكلامُ بلاغتَه.

ومادةُ (ع د ل) كما قال ابنُ فارسٍ لها أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمتضادين، أحدُهما: يدلُّ على استواءٍ، والآخرُ: يدلّ على اعوجاج، والعدولُ البلاغيُّ الذي يعني تَرْكَ تعبيرٍ لا يتطلّبه الحالُ إلى غيره يتطلّبُه: من الأصل الأول، والتعبيرُ الذي اقتضاه المقامُ هو المرضيّ دون غيرِه، قال ابنُ فارسٍ: "فالأولُ العَدْلُ من الناسِ: المرضِيُّ المُستَوي الطريقة، .. والعدلُ نقيضُ الجور"(٢).

والعدولُ في أصل اللغة يدلُّ على تركِ طريقٍ واختيارِ آخر بدلاً منه، قال ابنُ سيده: "وَعَدَلَ عن الشيءِ يعدِلُ عَدْلاً وعُدولاً: حاد، وعَدَلَ إليه عُدولاً: رَجَعَ"(٣)، وهو

(١) السابق نفسه.

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٤/ ٢٤٦، ٢٤٧.

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي المعروف بابن سيده ٢/ ١٤ – تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

وإن كان يُعنَى به عند المتأخرين من علماء البلاغة: خروجُ الكلام على خلاف مقتضَى الظاهر، كوضع المضمر موضِعَ المُظْهَر، وعكسه، والقلب، وأسلوب الحكيم، والتغليب، والالتفات، فإنه قد جاء في كلام الإمام عبد القاهر مُرادًا به المعنى الشامل لكل صور الاختيار والعدول، ففي أثناء حديثه عن قول الشاعر: [من الطويل]

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِيَ دَمًا لَبَكَيْتُهُ

عَلَيْهِ ولكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ(١)

وأنه لم يأتِ على طريقة حذف المفعول كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ [سورة الأنعام من الآية ٣٥] فيقول: لو شِئتُ بكيتُ دَمًا، يقول الإمام عبد القاهر: "ولكنه كأنه ترك تلك الطريقةَ وعَدَلَ إلى هذه؛ لأنها أحسنُ في هذا الكلام خصوصًا، وسببُ حُسْنِه أنه كأنه بِدْعٌ عجيبٌ أن يشاء الإنسانُ أن يبكي دمًا، فلما كان كذلك، كان الأولى أنْ يصرّحَ بذِكْرِه ليُقَرِّره في نفس السامع ويُؤنِسَه به"(٢)، فالعُدولُ في ضوء هذا النصّ يدل على سلوك طريقٍ دون غيره تعبيرًا عن المعنى المراد.

هذا ما عند القدماء، ويسمُّونه كذلك توسُّعًا، أمّا المُحدَثون فقد توسَّعوا في تسميته بأسماء كثيرةٍ، أشهرُها: (الانزياح، والانحراف، والعدول)(٣).

---

(١) نسبه المبرد للخريمي، ينظر: الكامل تأليف الإمام أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ١/ ١٣٦٢ – حققه وعلق عليه الدكتور/ محمد أحمد الدالي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية – ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

(٢) دلائل الإعجاز ١٦٤.

(٣) ينظر: الانزياح وتعدُّد المصطلح لأحمد محمد ويس ص ٦١، ٦٢، مجلة الفكر – المجلّد الخامس والعشرون– العدد الثالث (يناير / مارس) ١٩٩٧م – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – دولة الكويت.

ثم إني استعرضتُ ترتيب أبيات هذه القصيدة فيما أُتيح لي من طبعاتها العشرة التي وقعت في يدي[1]، وقارنت فيما بينها من حيث التناسق والتناسب، وقوة المناسبة

(١) هذه العشرة هي:

الأول: ديوان النابغة الذبياني بتمامه – صَنْعَةُ ابن السِّكِّيت، وهو: الإمام أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (١٨٦ – ٢٤٤هـ) – يُنشر لأول مرة عن أصلٍ فريدٍ – بتحقيق الدكتور/ شكري فيصل – دار الفكر – بدون تاريخ.

الثاني: شرح قصيدة النابغة الذبياني من عمل الشيخ الإمام/ أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨ هـ) – رحمه الله – دراسةً وتحقيقًا – علي بن ناصر عبد الله جمّاح – قسم الأدب – كلية اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية) – المجلد التاسع – العدد الثاني ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

الثالث: شرح المعلقات العشر للقاضي الإمام أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني– مع مقدمة لتاريخ ومكانة أصحاب المعلقات – منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت – لبنان ١٩٨٣ م.

الرابع: القصائد العشر للإمام الخطيب أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي – رأس أهل الأدب في عصره – المتوفى سنة ٥٠٢ هـ – عنيت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها للمرة الثانية سنة ١٣٥٢هـ – إدارة الطباعة المنيرة لصاحبها ومديرها/ محمد منير الدمشقي – درب الأتراك.

الخامس: ديوان النابغة الذبياني – تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – الطبعة الثانية – بدون تاريخ.

السادس: ديوان النابغة الذبياني – شرح وتعليق الدكتور/ حنا نصر الحِتِّي– الناشر: دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى – ١٤١٠هـ – ١٩٩١م.

السابع: ديوان النابغة الذبياني – شرح وتقديم/ عباس عبد الساتر – ماجستير في اللغة العربية وآدابها – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة – ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

الثامن: ديوان النابغة الذبياني – اعتنى به وشرحه: حَمْدُوطمَّاس– دار المعرفة – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

التاسع: ديوان النابغة الذبياني للشاعر الجاهلي المعروف – نقلاً عن ديوان الشعراء الخمسة – مطبعة الهلال بالفجالة – ١٩١١م.

العاشر: ديوان النابغة الذبياني تحقيق وشرح: كرم البستاني – دار صادر – بيروت ١٣٨٣هـ ١٩٦٣م.

بين أبياتها ومقاطعها، فوجدت أنّ أكثرها تناسقا وتناسبًا وجودةَ سبكٍ وسهولةَ انتقال هو المسمَّى: ديوان النابغة الذبياني الشاعر الجاهلي المعروف، فاعتمدتُ هذه الطبعة أصلاً في ترتيب الأبيات والمقاطع، غير متغافلٍ عن باقي نسخ الديوان أو القصيدة منفردةً، ففيها من الفوائد ما لا يُستَغْنَى عنه بهذا الديوان الذي جعلته أصلا لهذه الدراسة.

وقد قسَّمْتُ أبيات هذه القصيدة إلى ستة مقاطع، كلٌّ منها يعالج موضوعًا معيَّنًا، ثم وضعتُ عنوانًا لكلِّ مقطع، وجعلتُه مبحثًا خاصًّا قائما بذاته.

المبحث الأول

العدول في حديثه عن الدَّار

قال النابغة: [من البسيط]

١- يَا دَارَ مَيَّةَ بالعَلْياءِ فالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سالِفُ الأَبَدِ

٢- وَقَفْتُ فيهَا أُصَيْلانًا أُ سائِلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

٣- إلاّ الأَوَارِيَّ ُ لَأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا والنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ

٤- رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ ولَبَّدَهُ ضَرْبُ الوَلِيدَةِ بِالمِسْحَاةِ في الثَّأَدِ

٥- خَلَّتْ سَبِيلَ أَتِيٍّ كانَ يَحْبِسُهُ وِرَفَّعَتْهُ إلى السِّجْفَيْنِ فَالنَّضَدِ

٦- أَمْسَتْ خَلاءً وَأَمْسَى أهلُهَا احتملُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الذِي أَخْنَى على لُبَدِ

قوله:

١- يَا دَارَ مَيَّةَ بالعَلْياءِ فالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سالِفُ الأَبَدِ

إنشاءٌ طلبَيٌّ، نادَى فيه الشاعر تلك الديارَ ديارَ مَيَّةَ التي بهذين المكانين(١)، وشأنُ هذه الديار ألا تُنادَى(٢)، ولكنّ الشاعر توسّعَ في لغته، وزاولَ نشاطَها، وأخرج كلامه على خلاف الظاهر، فجاء بغير المتوقَّع فناداها وهي لا تعقل.

وليست الغايةُ من هذا الانحرافِ أو ذاك العدول إيقاظَ المتلقِّي وتنبيهَهُ فحسب كما هو الحال عند كثيرٍ من المُحدَثين، ولكنه أفاد – مع ذلك – ما أراد الشاعرُ أن يُعبِّر عنه، وما يُعانيه مِن تَأَسُّفٍ على تلك الديار وما آلَ إليه حالُها، وما نتج عن ذلك من تَوَجُّعٍ وشَوْقٍ إلى أهلها وقد رحلوا عنها، ولولا هذا الانحرافُ في التعبير والعدولُ عن الظاهر ما استطاع الشاعرُ أن يُعبِّرَ عن ذلك.

وفي الشطر الثاني كان الموقَّعُ والظاهرُ – بعد أنْ نادى تلك الدارَ – أن يُخاطِبَها، لكنّه انحرف بتعبيره فالتفت من الخطاب إلى الغيبة(٣)، وهذا التحوُّلُ قد اقتضاه الحال، فكأنه – وقد نادى الدِّيَارَ فلمْ تُجبْه – لجأ إلى مَن هو أولَى بالخطاب منها، شاكيًّا حالَه إليه، متوقِّعًا أن يجد عنده ما لم يظفر به عندما نادى الديارَ.

---

(١) قال الأزهري: "والسَّنَدُ بَلَدٌ معروفٌ في البادية، ومنه قولُهُ: يا دار ميةَ بالعَلْيَاءِ فالسَّنَدِ، والعَلْياءُ: اسمُ بلدٍ آخَر" تهذيب اللغة لأبي منصور محمد الأزهري ١١/ ٣٦٦، وفي الأغاني: "العلياءُ: المكانُ المرتفِعُ بناؤه،.. والسَّنَدُ: سَنَدُ الجَبَلِ وهو ارتفاعُهُ حيثُ يُسنَدُ فيه أي: يُصْعَدُ" كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ١١/ ٢٣.

(٢) جاء في كتاب الأغاني نقلاً عن الفراء: "وإنما نادى الدار لا أهلها أسفًا عليها، وتشوقًا إلى أهلها، وتَمَنِّيه أن تكونَ أهلا" كتاب الأغاني ١١/ ٢٢، ٢٣.

(٣) جاء في كتاب الأغاني: "وقال أبو عبيدة في قوله (يا دار ميّةَ) ثم قال (أَقْوَتْ) ولم يقل أَقْوَيْتِ): إنّ من شأن العرب أن يخاطبوا الشيءَ ثم يتركوه ويكفُّوا عنه" كتاب الأغاني ١١/ ٢٣، وقد نسب البغداديُّ هذا النصَّ إلى صاحب الأغاني بتلك الزيادة: "...ثم يتركوه ويكنون عنه" خزانة الأدب ٤/ ٦، وهذه النِّسبةُ ليست صحيحة.

وفي الشِّطرِ الثاني الذي تحوَّل فيه الشاعر إلى الغيبة تاركًا الخطاب فيه خبران هما: **(أَقْوَتْ)**[1]، و**(طَالَ عَلَيْهَا سالِفُ الأَبَدِ)**[2]، وهذان الخبران خرجا كذلك على خلاف الظاهر؛ فما أفاداه من معنًى ليس هناك مَن يجهله؛ فكُلٌّ مِن قَوَاءِ الدارِ وخلُوِّها من أهلِها ظاهرٌ لكلِّ ذي عينين، كذلك ليس هناك من يجهل أنّ الشاعر يعلم ذلك، فهو لا يريد إعلامَ أحَدٍ بما يفيده هذان الخبران، ولا بما يفيد أنه يعلمهما، وبذلك يكون الشاعر قد قالهما إظهارًا لما يُعانيه من التوجعِ والحزن والفجيعة مما آلت إليه تلك الديار.

ولقد أفاد الشاعرُ – في ندائِهِ ما لا يعقل، وإخبارِهِ العالِمَ بفائدة خبرَيْه ولازم فائدتهما – إظهارَ التوجُّعِ والتَّحَزُّنِ واللَّوْعةِ مما آل إليه حالُ تلك الديار، وقد مكَّنه من التعبير عن ذلك عدولُه عن الظاهرِ المتوَقَّع، وانحرافُه إلى خلاف الظاهرِ وغيرِ المتوَقَّعِ، سواءٌ نداؤه ما لا يعقل في الشِّطرِ الأول، وإخبارُه العالِمَ بالفائدة ولازِمِها في الشِّطر الثاني، ولولا هذا العدول وذاك الانحراف ما كان له أن يعبِّر عن ذلك الذي يشعر به ويعانيه، فلا غرض منهما – إذن– إلا ما يُوحي به السياقُ مِن إظهار التوجُّعِ والحزن على ما آلَ إليه حال تلك الديار.

قوله:

٢– وَقَفْتُ فيهَا أُصَيْلانًا أُ سائِلُهَا عَيَّتْ[3] جَوَابًا، وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

---

(١) قال الجوهري: "ومَنْزِلٌ قَوَاءٌ أي: لا أَنِيسَ به.. يُقال: أَقْوَتِ الدَّارُ وقَوِيَتْ أيضًا أي: خَلَتْ" تاج اللغة وصحاح العربية ٢٤٧٠ مادة (قوا).

(٢) "الأَبَدُ: الدَّهْرُ، والجمعُ: آبَادٌ وأُبُودٌ" السابق ٤٣٩ مادة (أبد)، "وقيل: هو الدَّهْرُ الطويلُ الذي ليس بِمَحْدُودٍ" تاج العروس من جواهر القاموس – للسيد محمد مرتضَى الزَّبِيدي ٧/ ٣٧١ – تحقيق: عبد الستار أحمد فراج – مطبعة حكومة الكويت – الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ ١٩٦٥م.

(٣) أُصَيْلانًا: مُصَغَّر أُصْلان، وهو جمع أَصِيل، كَرَغِيف ورُغْفَان، وقيل: مفرد كَغُفْرَان وهو الصحيح؛ لأنّ جمعَ الكَثْرَةِ إذا صُغِّر رُدَّ إلى مفرده، والأَصِيلُ: ما بعد الظُّهر إلى الغروب، ينظر: خزانة الأدب ٤/ ٦ = ويقال: عَيَّ بالأَمْرِ عِيًّا، وعَيِيَ وتَعَايَا واسْتَعْيَا، وهو عَيٌّ وعَيِيٌّ وعَيَّانٌ: عَجَزَ عنه ولم يُطِقْ إِحْكَامَهُ، وجَمْعُ العَيِيِّ: أَعْيِيَاءُ وأَعِيَّاءُ، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢/ ٢٠٦.

٣- إلاّ الأَوَارِيَّ لَأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا والنُّؤْيَ كَالْحَوْضِ بالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ[١]

ينفي الشاعرُ وجودَ أحَدٍ من البشر في تلك الدار بقوله: **(وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ)**، وبِذِكْرِ أداة الاستثناء (إلا) في البيت التالي ينتظر المتلقِّي أنّ الشاعر سيستثني بعضًا ممّن نَفَى وُجودَهم قبلُ، وإذْ به يذكر بعد (إلا) كُلاًّ من: **(الأَوارِيّ)** – جمعُ (آرِيّ)، وهو مَحْبِسُ الدَّابّة[٢]،- و**(النُّؤْيِ)** الذي هو حَفِيرَةٌ حول الخِباءِ لئلاَّ يَدخلَه ماء المطر[٣]، على أنها عطفٌ على **(الأَوارِيّ)**.

وقبل ذِكْرِ المستَثْنَى يكون الاتّصالُ هو المُتَوَقَّعُ في مثل هذا الاستثناء؛ إذِ الأصل في مثله أن يكون متَّصِلاً،[٤] فيكونُ المستثنى بعضًا من المستثنى منه، وبمجيئه بما ليس بعضًا منه يتحوّلُ الاستثناء من الاتِّصال إلى الانقطاع[٥]، وهذا عدولٌ وانحرافٌ باللُّغةِ عن المُتَوَقّعِ.

ولئن كان الانزياحُ بالأسلوب إلى غير المُتَوَقّع، والعدول عن مقتضَى الظاهر عند الحداثِيِّين إنما هو لغرض الإيقاظ وشدِّ الانتباه، فإنه عند القدامى من علمائنا يؤدِّي غرضًا زائدًا على ذلك، وهو هنا التأكيدُ على عدم وجود أحدٍ في تلك الديار، وذلك أنه ذكر ما هو كالدليل بعد الدعوى، أما الدَّعْوَى: فهي عدمُ وجود أحدٍ في الدار، وأمّا

---

(١) شُبِّه النُّؤْيَ بذلك الحَوْضِ لاستدارته، ينظر: الأغاني ١١/ ٢٣، و قال الجوهري: "الأرضُ المظلومةُ: التي لم تُحْفَرْ قطُّ ثم حُفِرَتْ" الصِّحاح ١٩٧٨ مادة (ظلم)، وقال البغدادي: "المظلومةُ: الأرضُ التي قد حُفِرَ فيها في غير موضِع الحفر، والجَلَدُ بفتح الجيم واللام: الأرضُ الغليظةُ الصُّلْبَةُ من غير حجارة، وإنما قَصَد الجَلَدَ لأن الحفرَ فيها يصعُبُ، فيكون ذلك أَشْبَهَ شيءٍ بالنُّؤْي، ينظر: خزانة الأدب ٤/ ٧.

(٢) قال الجوهري:"الآرِيّ: مَحْبِسُ الدَّابّة" تاج اللغة وصحاح العربية ٢٢٦٧ مادة (أرا)، وينظر: لسان العرب ٦٨، مادة (أ ر ى)، وقال البغدادي: "وهي التي تُحْبَسُ بها الخيلُ من وَتِدٍ وحَبْلٍ" خزانة الأدب ٤/ ١٢٨.

(٣) ينظر: الصحاح ٢٥٠٠، مادة (ن أ ى).

(٤) ينظر: شروح التلخيص لـ(السبكي والتفتازاني والمغربي) ٤/ ٣٨٨، ٣٨٩ – دار السرور – بيروت – لبنان – بدون تاريخ.

(٥) قال البغدادي: "وقولُهُ إلا أواريَّ بالنصب لأنه استثناء منقطع، والنُّؤْيَ معطوف عليه، ورُوي (إلا أوارِيُّ) بالرفع على أنه بدل من موضع قوله (من أحد) الواقع فاعلا للظرف" خزانة الأدب ٦/٤.

الدليلُ عليها فهو: إنْ ثبتَ أنّ تلك (**الأَوارِيَّ**) وذلك(**النُّؤْيَ**) جزءٌ من المستثنَى منه وداخلٌ فيه، فقد ثبتَ أنّ أحدًا في تلك الدار، والأولُ غيرُ حاصلٍ، فالمترتِّبُ عليه كذلك.

وبهذا العدول وذلك النشاط في لغة الشاعر والانحرافِ في الأسلوب ثبت وجودُ هذين الأمرين في تلك الديارِ، وذلك بالمنطوق، وتأكَّدَ عدمُ وجود أحدٍ فيها ممن كانوا ساكنيها وذلك بالمفهوم، فضلا عما أحدثه هذا الأسلوب من تطريةٍ لنشاط السامع وتنبيهه وإيقاظه.

وهناك وجهٌ قاله **سيبويه** وهو مِن التوسُّع في وظائف اللُّغة كذلك، وهو أحدُ وجوه رفع(**الأَوارِيُّ**) على البدل من موضع (**مِنْ أَحَدِ**) في لغة بني تميم[1]، وذلك بادّعاء أنّ (**الأَوَارِيَّ**) من جنسِ (**أَحَدِ**)، قال **سيبويه:** في قولهم (لا أحدَ فيها إلا الحمار): "وإنْ شئتَ جعلتَه إنسانَها"، ثم قال: "وعلى ذلك أنشدتْ بنو تميمٍ قولَ النَّابغةِ الذُّبياني..." وذكر الأبيات الثلاثة الأولى من تلك القصيدة إلى قوله:(**بالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ**)[2]، وعلى ذلك يكون الشاعرُ قد توسّع في استعمال اللُّغة، فجعل(**الأَوارِيّ**) من ساكني تلك الديار، وبذلك يكون قد صيّر غير العاقل عاقلا، وإنما كان هذا التصييرُ من فرْط تَوَجُّعه وشِدّة تألُّمِه على خلوّ تلك الدار من أحبَّتِه، كيف لا وقد كان فيها مع ساكنيها، وهذا نشاطٌ في اللغة وتوسُّعٌ في استعمالها.

قوله:

٤- رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ ولَبَّدَهُ ضَرْبُ الوَلِيدَةِ بِالمِسْحَاةِ فِي الثَّأَدِ[3]

---

(١) الحجازيون ينصبون المستثنى إذا كان خلاف المستثنى منه، وكرهوا أن يبدلوا الآخِرَ من الأول فيصير كأنه من نوعه، فحُمِل على معنى (ولكنّ)، وعَمِلَ فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم، ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ٣١٩، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٣١٩ - ٣٢١.

(٣) ردَّتْ عليه: أي على النُّؤْيِ، قال ابنُ السّكّيت: "يعني الأَمَة رَدَّتْ أقاصِيَ النُّؤْيِ وما شذَّ منه على أدناه ليرتفع" ديوان النابغة الذبياني صَنْعَةُ ابن السّكّيت ٤، ، "لَبَّدَهُ: طَأْمَنَهُ" الأغاني ١١/ ٢٣، قال الفيومي: "طَأْمَنَ الرجُلُ ظَهْرَهُ بالهمز على فَأْعَلَ، ويجوز تسهيل الهمزة فيقال: طَامَنَ، ومعناهُ: حَنَاهُ وَخَفَضَهُ" المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي تأليف العالم العلامة =

٥- **خَلَّتْ سَبِيلَ أَتِيٍّ كانَ يَحْبِسُهُ وَرَفَّعَتْهُ إلى السِّجْفَيْنِ فَالنَّضَدِ**[(١)]

على رواية **الأصمعي** ببناء الفعل **(رَدَّتْ)** للفاعل يكون في البيتين أربعةُ أفعالٍ سوى الفعل (يحبسه)، جاء **الأولُ** من الأربعة وهو: **(رَدَّتْ)** مسنَدًا إلى غيرِ مذكورٍ[(٢)]، دون أن يُسبقَ بما يُشير إلى ما أُسنِدَ إليه، وجاء **الثاني** وهو: **(لَبَّدَ)** مسنَدًا إلى مذكورٍ هو: **(ضربُ الوَلِيدَة..)**، وجاء **الثالثُ** وهو: **(خَلَّتْ)** مُسنَدًا إلى غير مذكورٍ كالأول، وكذلك **الرابع** وهو: **(رَفَّعَتْ)**.

أمَّا ما أُسنِد إليه الفعلُ الأولُ وهو قوله **(رَدَّتْ)** فقد حُذِف مع عدم سبقه بقرينة تُشيرُ إليه، وهذا خروجٌ بالكلام على خلاف الظاهر، وعُدولٌ إلى غير المتوقَّع، لكن باستقبال الذي أُسنِدَ إليه الفعلُ الثاني **(لَبَّدَ)** وهو: **(ضَرْبُ الوَلِيدَةِ...)** يتبيَّنُ أنّ الذي أُسنِدَ إليه الفعلُ الأولُ هو تلك الوليدةُ التي قامت بالضرب بالمِسْحاةِ في الثَّأَدِ.

=أحمد بن محمد بن علي المُقْرِي الفيومي ٣٧٨، مادة (اطمأنّ) – تحقيق الدكتور/ عبد العظيم الشناوي – دار المعارف – الطبعة الثانية – بدون تاريخ، أي: أَلْصَقَ الترابَ بعضَه ببعضٍ، الوَلِيدَةُ: الأَمَةُ الشَّابَّة، ينظر: ديوان النابغة الذبياني لابن السِّكّيت ٤، المِسحاةُ: آلة كالمجرفة يُجرفُ بها الطين أو نحوه، ينظر: "ديوان النابغة الذبياني شرح وتعليق الدكتور/ حنا نصر الحِتّي ٤٨، وقال ابن سيده: "الثَّأَد: الثَّرَى والنَّدَى" المحكم والمحيط الأعظم ٩/ ٣٧١، وقال ابنُ السّكّيت: "الثَّأَدُ: النَّدَى، والثَّئِيدُ: المكانُ النَّدِيّ، وقد ثَئِدَ المكانُ يَثْأَدُ ثَأَدًا" ديوان النابغة ٤، وعلى ذلك فالمقصودُ المكان تسميةً له باسم المصدر.

(١) "الأَتِيُّ: النُّهَيْرُ الذي دون السَّرِيِّ، عن ابن بَرِّيٍّ" تاج العروس ٣٧/ ٤١، والسَّجْفان: بفتح السين وكسرها سِتران رقيقان يكونان في مُقَدَّم البيت، والنَّضَد: ما نُضِد من المتاع، معنى البيت: أنّ الأَمَة لما خافت من السيل على بيتها خَلَّتْ سبيلَ الماء في الأَتِيّ بتنقيتها له من التراب، كأنه كان انكبس فيه، فَكَنَسَتْه ومَحَتْ ما فيه من مدر وغير ذلك مما كان يحبس الماءَ فيه، حتى بلغتْ بحفرها إلى موضع السَّجفين، ينظر: الأغاني ١١/ ٢٣، وديوان النابغة نقلا عن ديوان الشعراء الخمسة ٢٧، وينظر من كتب اللغة: الصحاح ١٣٧١، والمحكم والمحيط الأعظم ٧/ ٢٧٨.

(٢) ويكون النصبُ في المفعول (أقاصيه) قد تُرِكَ للحفاظ على الوزن، قال التبريزي: "والفتحةُ لا تستثقل فكان يجب أن تفتَح الياءُ، إلا أنه يجوز إسكانُها في الضرورة؛ لأنه يسكن في الرفع والخفض، فأُجرِيَ النصبُ مجراهما" شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي ٣١٠.

وأما عن السّرّ في حذف هذا المسنَد إليه أنّه لو لم يُحذَفْ لكانت صورةُ الكلام: رَدَّتْ عليه الوليدةُ أقاصيه ولَبَّدَهُ ضربُها بالمِسْحاةِ في الثَّأَدِ، وفي ذِكْرِها مرتين أولاهما تصريحًا والأخرى إضمارًا تكرارٌ، مع أنه لو حُذِف أَحدُهما لأُدِّيَ المعنى، وفي الذِّكْرِ مع عدم الحاجة إليه عبثٌ في الظاهر.

ثم إنّ مثلَ هذا الحذف فيه اعتمادٌ على ذِهن المُتَلَقِّي، وهو من عُمُدِ البلاغة؛ فهو يشارك المُنْشِئَ في بناء المعنى، وزيادةً على ذلك فإنّ هذا المسند الذي هو (رَدَّتْ) لا يُسْنَدُ إلا لتلك المرأة، فكان من الظُّهور بما لو ذُكِرَ يكون عبثًا، فلم يكن الذِّهنُ لِيسبِقَ إلى غير تلك الوليدة، وبهذا الحذف مع عدم الخلل في المعنى يتحقق الإيجاز الذي هو أصلٌ من أصول البلاغة، ولو تُرِك الإيجازُ وكان اللفظُ يمكن الاستغناءُ عنه مع عدم الإخلال بالمعنى فإنه يحلّ محلّه الحشو أو التطويل.

قوله:

٦- أَمْسَتْ خَلاءً وَأَمْسَى أهلُهَا احتملُوا
أَخْنَى عَلَيْهَا الذِي أَخْنَى على لُبَدِ(١)

المسندُ إليه الفعلُ (أَمْسَتْ) غيرُ مذكور، ولا يصحُّ رُجُوعُه إلى فاعلِ الفعل (خَلَّتْ) في البيت قبله؛ لأنه مُسنَدٌ إلى ما يعود إلى تلك الوليدةِ التي قامت بالضرب بالمِسْحاةِ في الثَّأَدِ، أي: الثرى والندى، وفي هذا اعتمادٌ من الشاعر على المتلقِّي في أنَّه سيعود بهذا المسنَدِ في الفعل (أَمْسَتْ) إلى البيت الأول حيث قولُه: (يا دَارَ مَيّةَ)، وهو الذي لا يصحّ إسنادُ الفعل(أمست) إلا إليه، فالتي أمستْ خلاءً هي تلك الدار في أول الأبيات، وبما أنّ المتلقِّي لهذه الأبيات يستطيع أن يعيِّن هذا الذي أُسنِد إليه الفعلُ (أَمْسَتْ)، فبِذِكْرِه – على ما هو الظاهر المتوقَّع – لا يكون للمتلقِّي دورٌ في إنتاج

(١) أمست الدار خاليةً لا أنيس بها، وأمسى أهلُها مرتحِلين عنها، ينظر: شرح قصيدة النابغة الذبياني للواحدي ١٥، "وأَخْنَى عليه الدهرُ أي: أتى عليه وأهلكه، ومنه قول النابغة: أضحت خلاءً ..." تاج اللغة وصِحاح العربية ٢٣٣٢، وقال ابنُ فارس: "وأخنى عليه الدهرُ: أهلكه" معجم مقاييس اللغة ٢/ ٢٢٢، لُبَدٌ: آخر نسور لقمان بن عاد، وعددُها سبعة..، ينظر: شرح المعلقات العشر للزوزني ٢٩٣.

المعنى وبنائه، فضلاً عن فوات الإيجاز في العبارة، كما أنّ في ترك ذِكْر المُسْنَدِ إليه هنا إشارةً إلى أنها كأنها لم تَعُدْ دارًا.

كما أنّ في هذا البيت عدولاً آخر عن الظاهر المتوقَّع، وذلك أنّ هذا البيت لمّا كان بمثابة القُفل – على حدّ تعبير **ابن رشيق**(١) – الذي يغلق به هذا المقطع، كان لِزامًا أن يذكر النتيجةَ التي توصّل إليها بعد ندائه الدارَ وحديثِه عنها، وأن يردفها بما ترتَّبَ عليها، أمّا النتيجةُ فقد صاغها في جملتين، أولاهما عن الدار وهي أنها أمست خلاءً، والأخرى عن أهلها وأنهم قد احتملوا عنها، ولِما بين كلٍّ من مسنديها والمسند إليهما فيهما من تناسُبٍ وَصَل الشاعرُ بينهما، وهو المسمَّى عند البلاغيين بالتوسُّط بين الكمالين.

ولمّا كانت الجملةُ الثالثة وهي قوله: (أَخْنَى عليها...) بمثابة الإجابة على سؤالٍ أثارته الجملتان قبلها في ذهن المتلقِّي تقديرُه: وما الذي ترتَّب على خلُوّ الدارِ واحتمالِ أهلِها عنها؟ فكانت هذه الجملة كالجواب على هذا السؤال، لذلك عَدَل الشاعرُ عن الوصل الذي استعمله بين الجملتين إلى الفصل بين الثالثة وبينهما، وإنْ كان الوصلُ مُتَوَقَّعًا لموافقته ما قبله، وما ذلك العدول إلا ليتحقق الاستئناف البيانيُّ الذي يجعل هذه الجملة بمثابة الجواب على هذا السؤال، وهذا الفصل يُسَمَّى عند البلاغيين الاستئناف البيانيّ، ولولا هذا العدول ما تحقَّق هذا المعنى الذي أرداه الشاعر.

(١) ينظر: العمدة لابن رشيق ١/ ٢٣٩.

المبحث الثاني
العدول في وصف الناقَة

٧- فَعَدِّ عَمَّا تَرَى إِذْ لا ارْتِجَاعَ لَهُ ... وانْمِ القُتُودَ على عَيْرَانَةٍ أُجُدِ
٨- مَقْذُوفَةٍ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا ... له صريفٌ صريفَ القَعْوِ بِالمَسَدِ
٩- كَأَنَّ رَحْلِي وقد زال النَّهارُ بنا ... يومَ الجَلِيلِ على مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ
١٠- مِنْ وَحْشِ وَجْرَةَ مُوشِيٍّ أَكَارِعُهُ ... طاوي المَصِيرِ كَسَيْفِ الصَّيْقَلِ الفَرِدِ
١١- سَرَتْ عَلَيْهِ مِن الجَوْزَاءِ سَارِيَةٌ ... تُزْجِي الشَّمَالُ عَلَيْهِ جَامِدَ البَرَدِ
١٢- فَارْتَاعَ مِن صَوْتِ كَلَّابٍ فبات له ... طَوْعَ الشوامت مِن خوفٍ ومِن صَرَدِ
١٣- فَبَتَّهُنَّ عليه، واستمرَّ به ... صُمْعُ الكُعُوب بريئاتٌ من الحَرَدِ
١٤- وَكَانَ ضُمْرَانُ منهُ حيثُ يُوزِعُهُ ... طَعْنَ المُعَارِكِ عند المُحْجَرِ النَّجُدِ
١٥- شَكَّ الفَرِيصَةَ بالمِدْرَى فأَنْفَذَهَا ... طَعْنَ المُبَيْطِرِ إِذْ يَشْفِي من العَضَدِ
١٦- كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ ... سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ
١٧- فَظَلَّ يَعْجُمُ أَعْلَى الرَّوْقِ مُنْقَبِضًا ... في حالِكِ اللونِ صَدْقٍ غير ذي أَوَدِ
١٨- لَمَّا رأَى واشِقٌ إِقْعَاصَ صَاحِبِهِ ... ولا سبيلَ إلى عَقْلٍ ولا قَوَدِ
١٩- قالت له النفسُ: إنِّي لا أَرَى طَمَعًا ... وإنَّ مَوْلاكَ لَمْ يَسْلَمْ ولم يصِدِ

قوله:

٧- **فعَدِّ عَمَّا تَرَى إذْ لا ارتجاع له وانْمِ القُتُودَ على عيرانةٍ أُجُدِ**[١]

(عَدِّ عَمَّا تَرَى) إنشاءٌ طَلَبَ فيه الشاعرُ من نفسه الانصرافَ عمّا يرى في دار الأحبة من تغيُّرٍ، بعد أن خَلَتْ من أهلها منذ زمنٍ بعيدٍ وأقفرتْ، وأنّه مرَّ بها عَشِيًّا فوقف بها وسألها عن أهلها متوجِّعًا متذَكِّرًا، رغم ضيق وقته وقِصَرِهِ، وأنها لم تُجِبْهُ.. إلى أن قال: **فعَدِّ عَمَّا تَرَى..**، فتكلم عن ناقته في البيت والذي بعده، ثم قال:

٨- **مَقْذُوفَةٍ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا له صريفٌ صريفَ القَعْوِ بِالمَسَدِ**[٢]

وهذا تشبيهٌ جاء على غير الظاهر المعتاد، وذلك في قوله: **(بَازِلُهَا له صريفٌ صريفَ القَعْوِ بِالمَسَدِ)**، فالمُتوقَّع بحسب الأصل أن يقال: (بازِلُها يَصْرِفُ[٣] صَرِيفًا مثلَ صَرِيف القَعْوِ بالمسَدِ)[٤]، ولكنه عدلَ عن ذلك فتحقَّق بهذا العدولِ وذاك الانحرافِ في التعبير عدةُ معانٍ منها:

---

(١) عَدِّ عمَّا ترى: انصرِفْ عمّا ترى من تَغَيُّر الدَّار، وانْمِ: ارفَعْ، والقُتُودُ: عِيدَانُ الرَّحْل، والأُجُدُ: المُوَثَّقَةُ الخَلْقِ من النُّوق، ينظر: ديوان النابغة الذبياني صنعَةُ ابن السِّكِّيت ٥، وقال ابنُ سيده: "والعَيْرَانَةُ من الإبل: الناجيةُ في نشاط" المحكم والمحيط الأعظم ٢/ ٢٣٦، وقال الزَّبِيدِي أن قال ما قاله ابنُ سيده: "سُمِّيَتْ لِكَثْرَةِ تَطْوَافِهَا وَحَرَكَتِهَا" تاج العروس ١٣/ ١٧٧.

(٢) المقذوفة: المرميّة، يصف شِدَّتَهَا واكتِنازَهَا، الدَّخِيسُ الذي قد دخل بعضُه في بعض مِنْ كثرته واكتنازِه، والنَّحْضُ: اللَّحْم، بازلُها: نابُها، الصريفُ: صوتُ أنيابها، القَعْوُ: قال ابنُ فارس: "والقَعْوُ: خشبتان في البَكَرَة فيهما المحور، قال: مقذوفةٍ بِدَخِيسِ اللحم.. البيت" معجم مقاييس اللغة ٥/ ١٠٧، والمَسَدُ: الحَبْلُ، يصف الناقةَ بأنها قوية كأنها رُمِيتْ باللحم، رميًا لِصلابَتِها، ولأسنانها صوتٌ يشْبِه صوتَ القَعْو إذا أُدِيرتْ فيه البكرة، ينظر: شرح القصائد التسع المشهورات لأبي جعفر النحاس ٢/ ٧٤١.، وشرح المعلقات العشر للزوزني ٢٩٤.

(٣) قال الرازي: "وصَرِيفُ البَكْرَةِ صَوْتُهَا عندَ الاسْتِقاء، وقَدْ صَرَفَتْ تَصْرِفُ صَرِيفًا" مختار الصِّحَاح للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ١٥٢ – إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان – بيروت – لبنان – ١٩٨٦م.

(٤) استأنَسْتُ بتقدير السيرافي قولَهم: (مررْتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ) بقوله: "مَرَرْتُ به فإذا هو يُصَوِّتُ تَصْوِيتًا مِثْلَ صَوْتِ الحِمار" شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ٢/ ٢٤٣ – تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي – دار الكتب =

الأول: الإيجاز، وهو واضحٌ في قلة الألفاظ مع الوفاء بالمعنى المراد.
الثاني: الدلالة على التجدُّد والحدوث مع عدم ذِكر ما يفيده؛ لأن مثل هذا التقدير إنما يدلّ عليه الفعلُ دون الاسم، وهو المناسبُ لصوت ناب الناقة، فهو إنما يَحْدُثُ ثم ينقطع.
الثالث: بهذا النظم الذي انحرف الشاعرُ إليه ينصبُّ اهتمامُ المُتَلَقِّي على الصَّرِيف الحاصل المسموع، لا على إحداثه أو وقوعه؛ فالمذكورُ إنما هو المصدر لا الفعل.
الرابع: بهذا أيضًا قد صَوَّر الشاعرُ صوتَ أنياب ناقته في أعلى درجة تشابُهٍ مع صوتِ القَعْوِ بالمَسَد؛ حيث جاء هذا التشبيهُ بلا وجهٍ ولا أداة مذكورَين، وهو يدلُّ على شدة التشابُه وعُمُومِه، ولولا هذا العدولُ في ذلك التشبيه ما تحقَّقتْ تلك المعاني، لذلك كان ما أتى به الشاعرُ مطابقًا لمقتضى الحال، وكان كلامُه بليغًا.

قوله:

٩- كَأَنَّ رَحْلِي وقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا يَوْمَ الجَلِيلِ على مُسْتَأْنِسٍ وَحِدِ

في هذا البيت يتحوَّلُ الكلامُ عن ناقته إلى رحْلِه، فيُدخِلُ عليه (كأنّ) التي تفيد إلحاقَه بأمرٍ في أمرٍ يشتركان فيه، غير أنه في المشبَّه به أقوى وهو به أشهر، المُشَبَّهُ: (رَحْلُهُ) وقد أصابه – أي: الشاعر – التعبُ والإعياءُ من طول السفر، سواءٌ كان (بنا) بمعنى (علينا) أم بمعنى (عنّا)، أي: في منتصف الليل أو آخره، وقت أن مرّ بهذا المكان الذي ينبتُ فيه الثُّمَامُ[1]، والمُنتَظَرُ أن يكون المشبَّهُ به شيءٌ من جنس الرحلِ وزْنًا أو حَجْمًا أو غير ذلك.

ولكنَّ المفاجأة أنْ لا وجودَ لمِثلِ هذا المُشَبَّه به؛ إذْ خبرُ (كأنّ) هو قولُهُ: (**على مُسْتَأْنِسٍ وَحِدِ**)، و(**المُسْتَأْنِسُ**) كما قال **الأزهريّ**: "ثَوْرٌ وَحْشِيٌّ أحسّ بما رابَهُ، فهو يَسْتَأْنِسُ: أي يتلفّتُ ويتبَصَّرُ هل يرى أحدًا، أراد – يعني: **النابغة** – أنه – يعني:

=العلمية – محمد علي بيضون – بيروت – لبنان– الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨ م، وله أصلٌ في الكامل لأبي العباس المبرّد ٨٤٧.

(١) الجَلِيلُ: الثُّمامُ، واحدتُهُ جَلِيلَة، المحكم والمحيط الأعظم ٧/ ٢٠٧، والثُّمَامُ: شجرٌ، واحدتُهُ ثُمَامَةٌ وثُمَّةٌ، السابق ١٠/ ١٣٥.

الثور – مَذْعورٌ، فهوَ أَجَدُّ لِعَدْوِه وفِرارِه وسُرعتِه"[(١)]، و**(الوَحَدُ)**: المُنفرِدُ، الوَحَدُ والأَحَدُ: كالواحد، همزتُهُ بدلٌ من الواو[(٢)]، قال **الجوهريّ**: "الوَحْدَةُ: الانفراد"[(٣)].

أراد الشاعرُ أن يُشَبِّه ناقته القويةَ الشديدة بثورٍ وحشِيٍّ موصوف بصفاتٍ متعدِّدة ذُكِرَت بعده، فكان الظاهرُ أن يتحدث عن ناقته صراحة، ولكنه عَدَل عن صريح ذلك، وانحرف بأسلوبه إلى الحديث عن (رَحلِه)، فأدخل عليه (كأنّ)، وبذلك يجتهد المتلقِّي في تعيين ما يصح أنْ يُشَبَّه به رَحْلُه، مُساهِمًا بذلك في بناء المعنى، والذي يُعَيِّنُه السياقُ ليكون مُشَبَّها به رحلُهُ الذي على ناقته، إنما هو رَحْلٌ يكون على هذا الثور الوحشيّ.

وهذا التحوُّلُ في الأسلوب والعدولُ عن المنتظَر مَكَّن الشاعرَ من إثبات الشبه بين ناقتِه والثورِ الوحشيِّ الموصوفِ بتلك الصفات بما لا يدع مجالا للشَّكّ؛ وذلك أنه إذا كان حالُ رَحْلِه الذي على ناقته يُشبِه الآخَرَ الذي على هذا الثور، فإن الصفاتِ التي تُؤَثِّر في الرحل في كلٍّ من ناقته والثور متشابهةٌ، وبذلك يكون قد أثبت هذا الشَّبَهَ مؤَيَّدًا بالدليل عليه، وهذا مسلَكٌ في التشبيه عجيبٌ، استغلّ الشاعرُ فيه نشاطَ اللغة، فانحرف عن قوانينها المعهودة، وجاء بغير المتوقَّع، وحقّقَ التنبيهَ والخلابةَ مع التدليلِ والإقناعِ، قال **البغداديّ**: "شَبَّهَ ناقتَه بثَورٍ وَحْشِيٍّ موصوفٍ بهذه الصفات الآتية"[(٤)]، وهو لم يشبِّهْ حقيقةً، بل عدل وشبَّه رَحلَه الذي على ناقته بالآخر الذي على الثور الوحشيّ المتخيَّل لديه، وقد أفاد هذا العدولُ – زيادةً على ما مرّ – التدليلَ على سرعة ناقته.

(١) تهذيب اللغة ١٣/ ٨٧، وقال الزَّبيدي: "وقال النابغةُ: بِذِي الجَلِيلِ على مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ، أي على ثورٍ وحشِيٍّ أحسّ بما رابه..." وذكر ما قاله الأزهريّ، ينظر: تاج العروس ١٥/ ٤١٦.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٣/ ٤٨٩.

(٣) تاج اللغة وصِحَاح العربية مادة (و ح د) ٥٤٧.

(٤) خزانة الأدب ٣/ ١٨٨.

قوله:

١٠- مِنْ وَحْشِ وَجْرَةَ مُوشِيٍّ أَكَارِعُهُ

طاوي المَصِيرِ كَسَيْفِ الصَّيْقَلِ الفَرِدِ(١)

خالفَ الظاهرَ المُتَوَقَّعَ، وانحرف بالتعبير إلى (المَصير) بدلاً من (البطن)؛ إذْ المستعملُ المشهورُ في مثل تلك السياقات أن يُقال: طاوي البطن، أو ضامر البطن، كما قال كُثَيِّر عزة: [من الطويل]

أَصَادِرةٌ حُجَّاجُ كَعْبٍ وَمَالِكٍ عَلَى كلِّ عَجْلَى ضامِرِ البطنِ مُحْنِقِ(٢)

قال: ضامر البطن على الأصل.

وقد عدل الشاعرُ في التعبير إلى (المصير) ليكنيَ به عن (البطن)، وبهذا العدول تحقَّقَتْ معانٍ ما كان لها أنْ تتحقّق بغيره، منها: ذِكْرُ المتسبِّبِ في ضمور البطن – وهو: المَصير – دونه، أي: دون ضمور البطن، وهذا كذِكْرِ الشيءِ بدليله، مع الإيجاز في العبارة، والأصلُ في ضمور البطن ضمور المَصير، فكلمّا كان المُصرانُ ضامرًا كانت البطنُ كذلك لا محالة؛ فلا يُتَخَيَّلُ أن تكون المُصرانُ ضامرةً والبطنُ ليست بضامرةٍ، وهذا المعنى ما كان له أن يتحقق لو لم يسلك الشاعرُ هذا العدول وذاك الانزياح.

---

(١) من وحش وَجْرَة: لأن هذا المكان ماؤه قليل، فبطون وَحْشِها طاوية لقلة شربها الماء، (ديوان النابغة الذبياني تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ١٧)، مُوشِيٌّ: الذي فيه ألوانٌ مختلفة، ومنه قولُه جل ثناؤه (لا شِيَةَ فِيهَا) أي: هي على لونٍ واحدٍ ليس فيها ألوانٌ مختلفة (شرح القصائد التسع المشهورات لأبي جعفر النحاس ٢/ ٧٤٣)، موشِيٌّ أكارعُهُ: أي بِيضٌ وفي قوائمه نُقَطٌ سُودٌ، والمصيرُ: المِعَى، وجَمْعُه المُصران، وجمعُ المُصران مَصَارين، (ديوان النابغة الذبياني صنعةُ ابن السِّكِّيت ٧)، والصَّيْقَلُ كَـ(حَيْدَر): شَحَّاذُ السُّيُوفِ وَجَلَّاؤُهَا، ج: صَيَاقِلُ وصَيَاقِلَةٌ، (تاج العروس ٢٩/ ٣١٧)، الفَرِدُ: قال ابنُ السِّكِّيت: "وأراد الفِرِنْدَ فلم يستقم له البيتُ، يقال: سيفٌ له فِرِنْدٌ وبِرِنْدٌ: أي: جوهر، وحُكِي عن بعض العرب أنه قال: الفَرْدُ: الذي بلا غِمْدٍ" ديوان النابغة الذبياني صنعة ابن السّكّيت ٧.

(٢) ديوان كثيّر عزة ٢١٥ – جمعه وشرحه الدكتور/ إحسان عباس – نشر وتوزيع دار الثقافة – بيروت – لبنان – ١٣٩١هـ ١٩٧١م.

قوله:

١١- سَرَتْ عَلَيْهِ مِن الجَوْزَاءِ سَارِيَةٌ

تُزْجِي الشَّمَالُ عَلَيْهِ جَامِدَ البَرَدِ(١)

فيه عُدولٌ وخروجٌ على خلاف الأصل باعتبارين:

أحدهما: أن يكون الشاعرُ قد أراد إسنادَ التَّزْجِية إلى تلك الريح الباردة (الشَّمال)، إسنادًا مجازيًّا، بدلا من إسنادها إلى الفاعل الحقيقي الذي من شأنه أن يُسنَدَ إليه هذا الفعل وهو الله عزّ وجلّ، قال تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا**﴾ (سورة النور من الآية٤٣)، وقال **الزمخشري**: ".. ومن المجاز: الريحُ تُزْجِي السَّحاب"(٢).

والملابَسَةُ بين هذا الفاعل المجازي وهو (ريح الشَّمال) والفاعل الحقيقي لها وهو الله عز وجلّ: أنّ كلاًّ منهما له تعلُّقٌ بالفعل، اللهُ عز وجل من حيثُ كونُه فاعلا، والشَّمال من حيثُ كونُها سببًا فيه، ويكون الشاعرُ قد تحوّل في الإسناد من الفاعل

---

(١) قال ابن السِّكِّيت: "قال الأصمعي وابن الأعرابي: سَرَتْ وأَسْرَتْ: إذا أمطرَتْ ليلاً" ديوان النابغة ٨، والجَوْزَاءُ: نَجْمٌ، والسارية – كما في الصِّحَاح ٢٣٧٦ – "السحابةُ التي تأتي لَيْلا"، قال الراغب: "التَّزْجِيةُ: دفعُ الشيء لِيَنْساق، كَتَزْجِيَةِ رَديفِ البعير، وتزجية الريحِ السَّحابَ" المفردات في غريب القرآن تأليف: أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ٢٨٠ – مكتبة نزار مصطفى الباز – بدون تاريخ، وينظر: معجم مقاييس اللغة ٣/ ٤٨، والشَّمالُ: يُقال: "شَمَلَتْهُ رِيحُ الشَّمَال فَبَرَدَ ماؤُه، ومنه قِيل للخمرِ مَشْمُولَة أي: باردة" كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي ٢/ ٣٥٦ – ترتيب وتحقيق: الدكتور/ عبد الحميد هنداوي – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م، وجامِدُ البرَدِ: ما صَلُبَ من الثَّلْجِ والجَلِيد، ديوان النابغة صنعة ابن السِّكِّيت ٨.

(٢) قال: "زَجَى الراعي يُزْجِي الماشيةَ ويُزَجِّيها: يدفعها ويسوقها سَوْقًا رفيقًا، والبقَرَةُ تُزْجِي وَلَدَهَا وتُزَجِّيهِ، ومن المجاز: الريحُ تُزْجِي السَّحابَ" أساس البلاغة ١/ ٤١٠، وفي الكشاف فسّر (يُزْجِي) في جانب الفلك بقوله: "يُجْرِي ويُسَيِّرُ"، وفي جانب السحاب بقوله: "يَسُوقُ" ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٣/ ٥٣٢، و٤/ ٣١٠ – تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه د/ فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي.

الحقيقي إلى الفاعل المجازي؛ ليوحيَ بهذا العدول وذاك التحوُّل بما لهذه الريح من أثرٍ في تحقيق الجَمْدِ لهذا البرَد[1]، فمن شأن البَرَد الذي تُزْجِيه تلك الريحُ الباردةُ أن يَجمُد، وهذا المعنى لا يُؤدَّى إذا ما أُسنِدَ هذا الفعلُ لِفاعله الحقيقي وهو الله عز وجل؛ وذلك أنّه إذا ما أُسنِد إليه تعالى فإنما يفيد القدرةَ المطلقة والرحمة والرزق وغير ذلك، وهذه لا تناسب السياق؛ إذ السياقُ سياقُ بَرْدٍ لهذا الثور وخوفٍ وفَزَعٍ، وقد أراد الشاعرُ أن يشبِّه ناقَتَه به في تلك الصفات وما هو من بابها.

والقرينةُ على أنّ هذا الإسنادَ مجازيٌّ في هذا الموضِع أمران: الأول: ما مرَّ في كلام **الزمخشري** من القول بالمجاز في إسناد التزجية إلى الشَّمال، والثاني: ما يأتي بعدُ في هذه القصيدة من قول الشاعر:

إلا سليمانَ إذْ قال الإلـهُ له: قم في البريةِ فاحْدُدْها عن الفَنَدِ

فإذا ثبت أنّ الشاعر يؤمن بوجود إلهٍ لهذا الكون، فإننا نحكم على هذا بأنه إسناديٌّ مجازيّ.

الآخر: أن يكون الشاعرُ قد ادَّعى أنّ الشَّمالَ – لِتَحَكُّمها في البَرَدِ وتَصَرُّفها في توجيهه – قد صارت من جنس الإنسان، فصار لها ما له من إرادةٍ ودَفْعٍ وسَوْقٍ، ومن هنا أسندَ الشاعرُ إليها الفعلَ تُزجِي، فليست الشَّمالُ في هذا الادِّعاء إلا من بني البشر، وهذا هو المسمَّى عند البلاغيين بالاستعارة بالكناية أو الاستعارة المكنية، على اختلاف تقديرها عند كلٍّ من الجمهور والسكاكي والخطيب.

وهذه المعاني التي تحقّقت بالعدول في هذين الاعتبارين لا سبيل إلى التعبير عنهما بغير هذين الطريقين، والطريق التعبيريُّ الذي يقتضيه الحال لا يكون الكلام بليغًا إلا بسلوكه واستعماله.

قوله:

١٢- فَارْتَاعَ مِن صَوْتِ كَلَّابٍ فبات له
طَوْعَ الشوامت مِن خوفٍ ومِن صَرَدِ[2]

---

(١) البَرَدُ: حَبُّ الغَمَام، والجَمْدُ: ما جَمَدَ من الماء، وهو نَقِيض الذَّوْبِ، ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية ٤٤٦، ٤٥٩، وفي خزانة البغدادي: "جامد البَرَد: ما صلب من البَرَد" خزانة الأدب ٣/ ١٨٨.

(٢) ارتاع: فَزِع، كلَّاب: صاحب كِلَاب، طَوْعُها: سُرُورُها، الصَّرَدُ: الريح الباردة أو البَرْدُ الشديدُ، ينظر: ديوان النابغة الذبياني صَنْعَةُ ابن السِّكِّيت ٨.

جاء غامضًا على خلاف الظاهر المتوقع، وسببُ غموضِه اختلافُ الرواية في قوله **(طَوْعَ الشوامت)**، فقد رُوِيَ بفتح العين وبِضَمِّها، أمّا الفتحُ فعلى أنّها خبر (بات)، والمرادُ بـ(الشوامت) قوائمُ الدَّابّة، واحدتُها شَامِتَةٌ، يُقال: لا ترك اللهُ له شَامِتَةً أي: قائمةً[(١)]، وهي هنا قوائم الثور، والمعنى: فبات الثورُ طَوْعَ شوامته أي: قوائمه، يذهب حيث تقوده، أي: على غير هُدًى؛ لِمَا أصابه من الرَّوْع، قال **الزوزني** عن هذا الوجه: "ولعله أصحّ"[(٢)].

وأمَّا الضَّمُّ فعلى أنّها اسم (بات) وخبرها (له)، والهاء عائدة على الكلَّاب أو على صوته، والمُرادُ بـ(الشوامت) الأعداء، وطَوْعُها: سرورُها، كما في قولهم: اللّهمَّ لا تُطِيعَنَّ بي شامتًا، أي: لا تفعل بي ما يسرُّه، أي: بات له ما يَسُرُّ الشوامت اللواتي شَمِتْنَ به[(٣)]، قال **الزمخشري**: "وبات طوعَ الشوامت أي: كما أحبَّ مَن يَشْمَتُ به"، وذكر هذا البيت[(٤)].

وإنما كان البيتُ مما جاء على خلاف الظاهر لأنه يفيد معنيين مختلِفَين حقيقيَّين غيرَ متعارِضين، بدون تمحُّلٍ أو تكلُّفٍ، وكلاهما يناسب المقامَ ولا ينبو عن الاستعمال، وإنْ كان أحدُهما أقربَ وأنسبَ، وهذا يدلّ على براعة الشاعر، وتَمَكُّنه من لغة التعبير والبناء، مع عدم التكلُّف أو القصد إلى الإلغاز[(٥)]، كما يدلُّ على عظمة اللغة ومرونتها وكثرة وجوهها، وتعدُّد فروقها.

---

(١) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية ٢٥٥، وتاج العروس ٤/ ٥٨١، ٥٨٢.

(٢) ينظر: شرح المعلقات العشر للزوزني ٢٩٥.

(٣) ينظر: ديوان النابغة الذبياني صنعة ابن السِّكِّيت ٨، وكتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ١١/ ٢٤.

(٤) ينظر: أساس البلاغة ١/ ٥٢٠، وقال ابن قتيبة: "ومَن رَفَع (طوع) فإنه يريد: بات الثور من البرْد والخوف ما تشتهيه شوامتُه وتُسَرُّ به، وهم أعداؤه، يقال: لا تُطيعَنَّ شامتًا، أي: لا تفعل ما يحبّ" كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ٧٣٩، ٧٤٠ – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٤ م.

(٥) قال السيوطي في أثناء تقسيمه الأَلْغَازَ: "..وأبياتٌ لم تقصد العربُ الإلغازَ بها، وإنما قالتها فصادف أن تكون ألغازًا" المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ١/ ٥٧٨ – شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه: محمد أحمد=

ومجيءُ هذا البيت ضمن ما اختاره **ابنُ قتيبة** من أبيات المعاني، دليلٌ على أنه آتٍ على خلاف الظاهر، منحرفًا في التعبير عن الظاهر المُتوَقَّع، قال السيوطي: "وإنما سَمَّوْا هذا النوعَ أبياتَ المعاني؛ لأنها تحتاج إلى أن يُسأل عن معانيها، ولا تفهَم من أول وهلة"(١)، وما يأتي على أصله لا يُحتاجُ إلى أن يُسأل عن معناه.

قوله:

١٣- فَبَثَّهُنَّ عليه، واستمرَّ به

صُمْعُ الكُعُوب بريئاتٌ من الحَرَدِ(٢)

في قوله: **(فَبَثَّهُنَّ عليه)** ضميران، الأول منهما مفعول الفعل (بثّ) المسنَدِ إلى الكَلَّاب، وهذا الضمير يعود على (الكِلَاب)، والثاني مجرورٌ بالحرف (على) ويعود على فاعل الفعل (ارتاع) والمرادُ به الثور الوحشيّ الذي شبَّهَ به ناقته، وخلافُ الظاهر في هذا الموضع تحقّق من أكثر من جِهةٍ، من ذلك: ١ – أنَّ (الكِلَاب) التي يعود عليها ضمير **(فَبَثَّهُنَّ)** لم تُذْكَر صراحةً، ولكنها مفهومةٌ من لفظ (كلّاب)، قال **البغدادي:** "وضميرُ المؤنث المجموع للكِلاب المفهومة من الكلَّاب"(٣)، ٢ – أنَّ الثور الوحشيّ لم يُذْكَرْ صراحةً كذلك، ولكنها ضمائر متوالية إلى أن تصل إلى قوله (مُسْتَأْنِسٍ وَحِدِ)، ٣ – إذا اعتبرنا ذلك من اللف والنشر فهو من النوع الذي يأتي فيه النشر على غير ترتيب اللف، فالأولُ من النشر – وهو الضمير في **(فَبَثَّهُنَّ)** يعود على الثاني من اللّفّ وهو المفهوم من لفظ (كلّاب).

وسواءٌ اعتبرنا هذا من اللفّ والنشر بناءً على عدم التعيين في مرجع الضميرين، أم اعتبرناه من (التقسيم) بناءً على التعيين المدلول عليه بجمع الضمير في **(فَبَثَّهُنَّ)**

=جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي – مكتبة دار التراث – الطبعة الثالثة – بدون تاريخ.

(١) ينظر: السابق الموضع نفسه.

(٢) بَثَّهُنَّ: فرَّقهنَّ، والفاعل عائدٌ على الكَلَّاب، والصمعاء: محدَّدة الأطراف، شديدة ملساء، والكعوب: جمع كعب وهو المفصل من العظام، والحَرَدُ: استرخاء عصب اليد من شدّ العقال، المعنى: أنّ الصائد فرّق كلابه على الثور، فلمّا أحسّ بها عدا على قوائم صلبة المفاصل، ليس فيها استرخاء، ينظر: شرح المعلقات العشر للزوزني ٢٩٥.

(٣) خزانة الأدب ٣/ ١٨٩.

الذي يعيِّن أنه يعود على (الكِلاب) لا على الثور، فإنَّ ذلك فيه اعتمادٌ على ذهن المتلقِّي ثِقَةً في أنه سيردُّ كلَّ ضميرٍ من هذين إلى ما هو له، وبذلك يكون المتلقِّي مُساهمًا في بناء المعنى، مشاركًا في إنتاجه.

قوله:

١٤- وَكَانَ ضُمْرَانُ منهُ حيثُ يُوزِعُهُ

طَعْنَ المُعَارِكِ عند المُحْجَرِ النَّجُدِ(١)

فيه عدول عن تشبيه تقليدي؛ فالتقدير: وكان ضُمرانُ منه حيث يُوزِعُه يطعنه طعنًا كطعن المُعارِك النَّجُدِ، فانحرف الشاعر في التعبير إلى ترك كلٍّ من الفعل، والفاعل، والمفعول المطلق، وأداة التشبيه، فتحقّق له الإيجاز في العبارة بلا إخلال في المعنى، وزيادةً على ذلك وبفضل هذا العدول أخبر الشاعرُ عن ضُمران أنه طعنُ المعارِكِ، والإخبار بالمصدر يفيد المبالغة؛ فقد جعل هذا الكلبَ نفسَه طَعْنَ المُعارِك، وليس الأمرُ على تشبيهه به فحسب، وأنَّى له ذلك بدون هذا العدول عن الظاهر، وذلك الانحراف في التعبير.

قوله:

١٥- شَكَّ الفَرِيصَةَ بالمِدْرَى فأَنْفَذَهَا ... طَعْنَ المُبَيْطِرِ إذْ يَشْفِي من العَضَدِ

١٦- كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ ... سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

١٧- فَظَلَّ يَعْجُمُ أَعْلَى الرَّوْقِ مُنْقَبِضًا ... في حالِكِ اللونِ صَدْقٍ غير ذي أَوَدِ

١٨- لَمَّا رأَى واشِقٌ إِقْعَاصَ صَاحِبِهِ ... ولا سبيلَ إلى عَقْلٍ ولا قَوَدِ

١٩- قالت له النفسُ: إنِّي لا أَرَى طَمَعًا ... وإنَّ مَوْلاكَ لَمْ يَسْلَمْ ولم يصِدِ

منذ أنْ انتقل الشاعر في البيت السابع إلى الحديث عن ناقته بقوله:

٧- فَعَدِّ عَمَّا تَرَى إذْ لا ارْتِجَاعَ لَهُ ... وانْمِ القُتُودَ على عَيْرَانَةٍ أُجُدِ

---

(١) ضُمران: اسم كلب الصَّيَّاد، يُوزِعُهُ: يُغْرِيه، وحيث يُوزِعُهُ: أي: في الحال التي يُوزِعُهُ صاحبُه، يقول له: خُذِ الصِّفاقَ، خُذِ البَطْنَ، المعارِك: المُقاتِل، يقالُ: عارَكَه، والمَعرَكَةُ: موضِعُ الحرب، والمُحْجَرُ والمُلْجَأُ واحدٌ، والنَّجُدُ: الشجاعُ، ينظر: ديوان النابغة الذبياني صَنْعَةُ ابن السِّكِّيت ٩.

وهو يتكلّم عنها، فهي العَيْرانةُ الصُّلْبةُ، وهي كثيرةُ التَّطْواف والحركة، ثم أكّدَ قُوَّتَها بأنْ شبَّهها بالثور المُنفَرِد المذعور الذي رأى إنسيًّا.

ثم استطرد الشاعر على غير المتوقَّع في الحديث عن ذلك الثور في عشرة أبيات، فوصفَه بأنه من وَحْشِ وَجْرَةَ مُوشِيٍّ أكارِعُهُ، وهو طاوي البطن كسيف الصيقل الفَرَدِ، أي: الذي لا مثيلَ له، واستمرَّ الشاعرُ في الحديث عن هذا الثور، فَذَكر ما واجهه من صعوبات وتحدِّيات، فقد سرت عليه من الجوزاء ساريةٌ تُزجِي الشَّمالُ عليه جامد البرد، فاجتمع عليه البردُ والخوف من الصيّادِ الكلَّابِ.

لم يكتفِ هذا الكلاَّب بمجرَّد تخويف هذا الثور، ولكنَّه أغرى به أحدَ كِلابه هو (ضُمْرَان) فهجم على الثور، ولكنّ الثورَ كان أقوى منه، فشَكَّ فَرِيصَتَهُ بِقَرْنِهِ فأنفذها من الجهة الأخرى، كطعنِ البَيْطار الذي يُبَيْطِرُ الدوابَّ، فيُنْفِذُ مِبْضَعَهُ[1] في لَحمِها، والنتيجةُ أنْ عَلِق هذا الكلبُ في قَرْنِ الثور، والكلبُ – من شِدَّة وَجَعِه – يَعْجُمُ[2] أي: يمضُغُ أعلى القَرْنِ الشديد السواد، المستوي بلا عِوَج.

يواصل الشاعرُ هذا الاستطرادَ فيذكر أنّ كلبًا آخر اسمه (واشق)، وهو شجاعٌ أكثر من (ضُمران)، فالواشق الذي يشقُّ اللحم أي: يقطعه، ومع شجاعته وقوته لمّا رأى ضُمْرانَ وقَتْلَه من الثور سريعًا، فلم يُعانِ في قتله، بل قال مُحَدِّثًا نفسَه أنْ لا سبيل إلى عَقْلٍ ولا قَوَدٍ، ومن باب أولى لا أمل في قتل الثور أو السيطرة عليه، وأنّ صاحبَه الكلاَّب لن يسلم هو كذلك من الثور، ووصل إلى نتيجةٍ شبه مُسَلَّمة هي أنّ الكَلاَّب لن يتمكن من السيطرة على هذا الثور، بل ولن يسلم منه.

هذه الاستطرادات الطويلة المسترسلة كلها خروجٌ عن الظاهر وعدُولٌ عن المتوقَّع من الكلام، ولكنّ الشاعر استطاع بهذا العدول وذاك الانحراف في التعبير أن يواسي نفسه ويصبِّرَها على ما هي فيه من خوفٍ ورهبةٍ، فهو بهذا الاستطرادِ يحاول أن يقنع نفسه بأن الهزيمة ربما تكون للأقوى ذي العِزِّ والأعوان، القويّ المتجبِّر، وليس بمستَبْعَدٍ أن يكون النصرُ حليف الضعيف المطارَد.

---

(١) قال الجوهري: "وبَضَعْتُ اللَّحمَ بَضْعًا بالفتْح: قَطَعْتُه، وبَضَعْتُ الجُرْحَ شَقَقْتُه، والمِبْضَعُ: ما يُبْضَعُ به العِرْقُ والأديمُ" تاج اللغة وصِحاح العربية ١١٨٦.

(٢) قال الفيومي: "وعَجَمْتُهُ عَجْمًا من باب قتَل إذا مَضَغْتَهُ وهو طيب المَعْجَمَة" المصباح المنير ٣٩٥.

وإذا لم يكن لهذه الاستطرادات الطويلة تلك الأغراضُ التي يقصدها الشاعرُ، لَحُكِم على هذا العدولِ وتلك الانحرافاتِ الطويلةِ بالعَبَثِيَّةِ والفضولِ، ولَكان ذلك في عُرف البلاغيِّين تطويلاً لا فائدة تحته؛ إذْ ما معنى أن يستغرق الشاعرُ عشرةَ أبياتٍ من جُملةِ خمسين بيتًا هي مجموع تلك القصيدة، في الحديث عن الثور الذي ذَكره عَرَضًا ليشبِّه به ناقتَه!

وهذا يجعلنا – ككثيرٍ من الدارسين – نعتقد أنّ (الاستطراد) الذي عدَّه **الخطيب** ضمن المحسنات البديعية التي يُصارُ إليها لقصد تحسين الكلام، من طُرُق التعبير التي يتوقف عليها أداء أصل المعنى، شأنه شأن الطرق المذكورة في علمي المعاني والبيان عند المتأخرين، فهو من الاعتبارات التي تُراعى في التعبير، ويتوقفُ عليها أداء معانٍ يريدها صاحب القول، قال **ابن رشيق** عن الاستطراد: "أن يبنيَ الشاعرُ كلامًا كثيرًا على لفظةٍ من غير ذلك النوع، يقطع عليها الكلام، وهي مُرادُهُ دون جميع ما تقدّم، ويعود إلى كلامه الأول، وكأنما عَثَرَ بتلك اللفظة عن غير قصدٍ ولا اعتقادٍ نيّة"(١)، فقولُهُ: "وهي مُرادُهُ دون جميع ما تقدّم" دليلٌ على ما سبق مما قال به كثيرٌ من الباحثين من أنّ الاستطراد طريق من طرُق الأداء يتوقف عليها أداء أصل المعنى، وليس حليةً وزينةً شكليةً على ما اتّهم به بعضُ الباحثين ما ذُكِر عند المتأخرين مُدَوَّنًا في علم البديع.

على أنه ينبغي أن نُشير إلى لفتةٍ جاء بها صاحبُ **الإيضاح**، هي أنّ هناك ما يُسمَّى استطرادًا، وهناك ما يُسَمَّى إيهامَ الاستطراد، وأنّ في الأول لا يُقصَد بذكر الأول التوصُّلُ إلى ذِكر الثاني، كقول الحماسيّ: [من الطويل]

وإنَّا لَقومٌ لا نَرى القتلَ سُبّةً إذا ما رأته عامرٌ وسلولُ(٢)

وفي الثاني يكون الثاني هو المقصود، فيُذْكَرُ الأولُ قبله ليُتَوَصَّلَ به إليه(٣)، وهذا هو الأليق بما نحن بصدده؛ فالشاعرُ إنما قصد إلى الحديث عن الثورِ وما حدث معه من أحداثٍ، ليُسقِط ذلك على نفسه إزاء غضب **النعمان** عليه وتوعُّدِه إياه، لا أنه تطرّق إليه بدون قصدٍ منه.

---

(١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ١/ ٢٣٦.

(٢) من قصيدته التي مطلعُها:

إذا المرءُ لمْ يَدْنَسْ من اللُّؤم عِرضُهُ فكُلُّ رداءٍ يرتديه جميلُ

ديونا عروة بن الورد والسَّمَوْأَل ٩١ – دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

(٣) قال الخطيب: "ولا بأس أن يُسمَّى هذا إيهامَ الاستطراد" ينظر: الإيضاح للخطيب القزويني ٤/ ٣١٥ (ضمن شروح التلخيص).

المبحث الثالث
العدول في مدح النعمان

قال **النَّابغة** عن ناقته بعد أن شبَّهَهَا بالثور سرعةً وتَحَمُّلا..

٢٠- فتلك تُبْلِغُنِي النُّعمانَ إنّ له
فضلا على الناس في الأدْنَى وفي البَعَدِ

٢١- وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ **وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ**
٢٢- إلا سليمانَ إذْ قال الإلـهُ له: **قم في البريةِ فاحْدُدْها عن الفَنَدِ**
٢٣- وَخَيِّسِ الجِنَّ إنِّي قَدْ أَذِنْتُ لَهُمْ **يَبْنُونَ تَدْمُرَ[1] بِالصُّفَّاحِ والعَمَدِ**
٢٤- فَمَنْ أطاعك فانفعْهُ بِطاعتِهِ **كَمَا أطاعَكَ وادْلُلْهُ على الرَّشَدِ**
٢٥- ومَنْ عَصاكَ فعاقِبْهُ مُعاقَبَةً **تنهَى الظَّلُومَ ولا تقعد على ضَمَدِ**
٢٦- إلا لِمِثْلِكَ أو مَنْ أنتَ سابقُهُ **سَبْقَ الجَوادِ إذا استولى على الأمَدِ**
٢٧- أعطى لِفارِهةٍ حُلْوٍ توابعُها **من المواهب لا تُعطَى على نَكَدِ**
٢٨- الواهِبُ المائةَ المِعْكاءَ زَيَّنَهَا **سَعْدَانُ تُوضِحَ في أوبارِها اللِّبَدِ**
٢٩- والأُدْمَ قد خُيِّسَتْ فُتلاً مرافقها **مشدودةً بِرِحالِ الحيرةِ الجُدُدِ**
٣٠- والراكضاتِ ذُيُولَ الرّيْطِ فانَقَهَا **بَرْدُ الهَوَاجر كالغزلانِ بالجَرَدِ**
٣١- والخيلَ تَمْزَعُ غربًا في أعِنَّتِها
كالطيرِ تنجو من الشّؤبوب ذِي البَرَدِ

(١) (تَدْمُر): مدينة قديمة مشهورة في برية الشام، بينها وبين (حلب) خمسة أيام، سُمِّيتْ بتدمُر بنت حسان بن أُذينة...بن سام بن نوح عليه السلام، وهي من عجائب الأبنية، موضوعة على العُمُد والرخام، ينظر: معجم البلدان للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي ٢/ ١٧ – دار صادر – بيروت – ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

أولا وقبل أن نتناول المبالغة في هذا الموضع يجدر بنا أن نشير إلى أن اسم الإشارة الذي استعمله الشاعر في قوله:

٢٠- فتلك تُبْلِغُنِي النُّعمانَ إنّ له .....

في ناقته يدل على التعظيم، أي: تعظيم أمر ناقته التي استعملها في المسير إلى ملك **الحيرة النعمان بن المنذر**، وكيف لا يكون المراد به تعظيمَها وقد وصفها في ثلاثَةَ عشرَ بيتا.

أما المبالغةُ فقد ابتدأها الشاعرُ بإخبارٍ عن ناقته أنها تُبْلِغُهُ **النُّعْمَانَ**، والخبرُ الذي استعمله الشاعر تقدَّم فيه المسندُ إليه، والقرائنُ تدلّ على تخصيص تلك الناقة – دون غيرها – بتوصيله إلى **النُّعْمَان**، وبما أنّ الشاعر يخبر عن هذا الحدث بأنه في حال حدوثه ولمَّا يقَعْ، استعمل الفعلَ المضارعَ، ولمّا كانت هذه الناقة هي التي تُبْلِغُهُ مرادَه دون غيرها حَسُنَ أن يُعبِّر عنها بالإشارة الحسيّة فَيُمَيِّزَها عن كل ما عداها؛ إذْ هي – دون غيرها – ستُبْلِغُهُ ما يريد، ولذلك اختار الإشارة التي للبعيد؛ لِتكون دليلاً على تَمَيُّزِها عنده قوةً ونشاطًا.

والبلوغ بمعنى الوصول، غيرَ أنّ الأَوْلَى ما استعمله الشاعر؛ لِما يفيده من: (الاكتفاءِ) بهذا الممدوح أو برضاه، و(السرعةُ) في الوصول إلى تلك الأمنية يناسبها الفعلُ المتعدِّي بنفسه (تُبْلِغُني) لا بواسطةٍ كما هو الحال في الفعل الآخر[(١)].

وتلك الاعتبارات مجتمعةً تشير إلى أن غرضَ الشاعر بهذا الخبر التنويهُ بشأن **النعمان**، وما يلزمُ هذا التنويهَ من الاهتمام بما يوصِّلُهُ إليه.

ثم أعقب هذا الخبر بآخر مؤَكَّدٍ أكثر مما قبله؛ لِوُقوعه منه موقع الجواب على ما قد يثيره – أي: الخبرُ الأولُ – من سؤالٍ مُؤَدَّاه: ما الذي دفعك إلى الذهاب إلى هذا الملِك؟ فكان الجواب بقوله:

٢٠- .....إنّ له فضلا على الناس في الأدْنَى وفي البَعَدِ

وهذا النوع من القرب بين مضمون الجُمَل يسمَّى – في عُرف البلاغيين – الاستئنافَ البيانيَّ، وهو مما يستوجب الفصلَ بينها.

---

(١) قال ابنُ فارس:"الباءُ واللامُ والغينُ أصلٌ واحدٌ وهو الوصولُ إلى الشيء"، .."تقول: بلغْتُ المكانَ إذَا وَصَلْتَ إليه"، و"لي في هَذَا بلاغٌ أي: كفايةٌ". معجم مقاييس اللغة ١/ ٣٠١ ، ٣٠٢.

ولقد تقدَّم متعلّق المسند (له) على المسند إليه (فضلا)، وهو بصورته يفيد زيادة اهتمام الشاعر بالنابغة أكثر من الفضل نفسه، أما إذا ما قيس الكلام بقصد الشاعر فغير بعيدٍ أن يَقصد بهذا التقديم تخصيصَ الفضل بممدوحه دون غيره من الناس، سواء أكان المرادُ تَفَضُّلَه على القريب والبعيد، أم أنه يَفضُل جميع الناس، والمقامُ يناسبه الوجهان.

وفي البيت التالي جاء خبرٌ آخر هو قولُه:

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ.

في هذه الجملة ينفي **النابغةُ** عن نفسه رؤيةَ فاعلٍ للخير يُشبه ذلك الملكَ الممدوح، وشأنُ النفيِ إذا دخل على كلامٍ فيه قيدٌ أن ينصبّ إمَّا على القيد، وإما على القيد والمقيَّد، وإما على المقيَّد، والأولُ هو المناسبُ لهذا السياق؛ ففي الناس كثيرٌ مِمَّن يفعلون الخير إلا أنّهم لا يُشْبِهُون ذلك الممدوح، ولذلك لم يَنْفِ الشاعرُ وجودَهم من أصله، لكنَّ الذي نفاه هو أن يُشْبِهَهُ منهم أحدٌ في فِعلِه.

وبعد أن نفَى الشاعرُ – في صدر هذا البيت – وجودَ فاعلٍ للخير يُشْبِهُ هذا الممدوحَ، أكَّدَ هذا النفيَ بآخرَ في عجُزه، فنفى استثناءَ أحدٍ من هذا الحُكم، فقال:

٢١- ..... وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

وبالوصل بين الجملتين بالواو صارتا في المعنى قولين منفصلٌ أحدهما عن الآخر ومختلفٌ عنه في الدلالة، ولولا وجود الواو لكانت الثانيةُ تأكيدًا للأُولى، والتأكيدُ تابعٌ للمؤَكَّدِ، وكلاهما كالجملة الواحدة، فحُكمُهما واحدٌ.

وبهذا الوصل تكون العلاقةُ بينهما هي التوسُّطُ بين الكمالين، كمالِ الاتِّصال وكمالِ الانقطاع، فالمسندُ إليه في الجملتين مُتَّحِدٌ هو الشاعر، والمسندُ في الأُولى: عدمُ رُؤْيَتِهِ مَن يُشبِهُ الممدوحَ في أفعال الخير، وفي الثانية: عدمُ استثنائه أحدًا مِن هذا الحُكْم، والجملةُ الثانيةُ وإن أكَّدَ مضمونُها مضمونَ الأولى إذا فُصِلَتْ، فإنَّ اعتبارَها جملةً قائمةً بنفسها قد عدَّد الحكمَ ونوَّعه، وجعل الشاعرَ حاكِمًا حُكمين اثنين بدلا من كونه حُكمًا واحدًا مُؤَكَّدًا، وهذا مما يؤكِّدُ المعنى ويقوِّي الحكم، وقد انحرف الشاعرُ إلى هذا الوصل تحقيقًا لهذه الغاية.

ولئن كان **النابغةُ** في الأُولَى قد نفى وجودَ من يشبه ممدوحَه في الناس كافّةً، فإنه في الثانية قد ارتفع درجةً في مدحه، حيث جعل المقصودَ من الناس الرجالَ خاصةً[(١)]، حيث قال:

٢١- ..... وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

وأنه لا يوجد من الرجال من يستثنيه من النفي السابق فيثبتَ له شبهًا بالممدوح في فعله.

وبعد ذلك النفي التام لوجود شبيهٍ **للنعمان** يستثني **النابغةُ** نبيَّ الله **سليمانَ** (عليه السلام) من ذلك النفي فيثبتُ لأفعاله – عليه السلام – شبهًا بأفعال **النُّعْمَان** فيقول:

٢٢- إلا سليمانَ إذْ قال الإلهُ له قُمْ في البريةِ فاحْدُدْها عن الفَنَدِ

واختار هذا النبيَّ دون غيره لِما آتاه الله من المُلك، وقد كان هذا المُلْكُ من جُملة ما دفع **النابغةَ** إلى إلحاقه **بالنعمان** ملك الحيرة.

وقد ذكر الشاعرُ لهذا النبيِّ صفاتٍ بها صارت أفعالُهُ – عنده – شبيهةً بأفعال **النُّعمان**، وما يلزم ذلك من كون هذه الصفات أقوى عند **النُّعمان** وأكثر، من هذه الصفات:

– أنه كان ملِكًا على الناس بأمرٍ من الإله حيث قال له: **(قُمْ في البريةِ)** وانظُرْ في مصالحها، واجتهِدْ في إرشادها[(٢)]، وقولُهُ: **(فاحْدُدْها عن الفَنَدِ)** أي: فامنعْها من الخطأ في الرأي والقول[(٣)].

ولا يخفى أنّ جميع الصفات التي ساقها الشاعر لنبيِّ الله **سليمان** يرى أنها متأصِّلةٌ في **النُّعْمَانِ بنِ المُنْذِرِ** وهو بها أشهر؛ وذلك لأنه ذَكَرَهَا مع المشبَّه، فإذا كان نبيُّ الله **سليمان** قد أرسله الله – تعالى– ليُصلِحَ به الناسَ، ويبعدَهم عن الظلم والباطل، فإنَّ ذلك في **النُّعْمَانِ** أتمُّ وأشهر، فالغرضُ من ذِكر تلك الصفات التي ذكرها

---

(١) قال ابنُ فارس عن (القوم): "يقولون: جمع امرِئٍ، ولا يكون ذلك إلا للرجال" معجم مقاييس اللغة ٥/ ٤٣، وقولُه (ذلك) إشارة إلى الأصل الأول من أَصْلَيْ مادة (ق و م) الذي يدل على جماعةٍ مِن ناس.

(٢) ينظر: ديوان النابغة بتحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ٢١.

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٩/ ٣٥٢.

الشاعر لهذا النبيّ المُشبَّه عائدٌ على المشبّه به وهو **النُّعْمَان**، وكذلك الحال في باقي الصفات التي ذكرها الشاعرُ مع نبي الله سليمان عليه السلام.

ومنها: أنه كان مُطَاعًا حتى من الجنّ، فقد كانوا من جُمْلَةِ ما سخّره اللهُ تعالى له، قال **النابغةُ**:

٢٣- وَخَيِّسِ الجِنَّ إنِّي قَدْ أَذِنْتُ لَهُمْ يَبْنُونَ تَدْمُرَ[١] بِالصُّفَّاحِ والعَمَدِ

أي: ذَلَّلْهُمْ، فقد أذنتُ لهم في بناء تلك المدينة على أعمدةٍ[٢] وحجارة عريضة كالصفائح[٣].

ومنها: أنّ مَنْ أطاع هذا النبيّ من هؤلاء المُمَلَّكِين فعلى هذا النبي أن ينفعَه بسبب تلك الطاعة، وَيَدُلَّهُ على طُرُق الرشاد، أما مَنْ عصاه فعليه أن يُعاقِبَه معاقبةً تكون رادِعةً للظالمين المتجاوزين من غيره.

وهذا الحدُّ الذي ادَّعاهُ الشاعرُ لممدوحه قد بلغ حدًّا مستحيلا غيرَ مُمكن في العقل، فضلاً عن عدم وقوعه في العادة؛ وذلك أن **النابغة** كان يعتقد نُبُوَّةَ **سليمان** عليه السلام على ما يفيده كلام أبي عثمان **الجاحظ** عنه في كتاب **الحيوان**[٤].

إنّ الأسلوب الذي استعمله **النَّابغةُ** في هذه المبالغة أو معها، يمكن أن تسميتُه: عكس الظاهر، أو إثبات الشيء بصورة إثبات نقيضه؛ وذلك أنه أخبر أولاً أنه لا يرى في الناس من يشبه **النُّعمان** في فعل الخيرات، ثم أكَّد ذلك بأنه لا يستثني أحدًا ممن

---

(١) (تَدْمُر): مدينة قديمة مشهورة في برية الشام، بينها وبين (حلب) خمسة أيام، سُمِّيتْ بتدمُر بنت حسان بن أُذينة...بن سام بن نوح عليه السلام، وهي من عجائب الأبنية، موضوعة على العُمُد والرخام، ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ٢/ ١٧.

(٢) العِمادُ: ما أُقيم به، والجمعُ: عُمُدٌ، والعَمَدُ: اسمُ جَمع، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢/ ٣٥.

(٣) ينظر: ديوان النابغة بشرح وتقديم/ عباس عبد الساتر ١٣.

(٤) قال في أثناء حديثه عن إثبات الشيطان:"فكيف تنكر ذلك مع قوله تعالى في القرآن: ﴿وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ * وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾ (سورة ص الآيتان ٣٧، ٣٨)، ولشهرة ذلك في العرب في بقايا ما ثبتوا عليه من دين إبراهيم عليه السلام، قال النابغة الذبياني: إلا سليمان..." وذكر البيتَ والبيتين بعده، كتاب الحيوان تأليف أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ٦/ ٢٢٣ – بتحقيق وشرح: عبد السلام هارون – شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر – الطبعة الثانية – ١٣٨٤هـ ١٩٦٥م.

انتفى عنهم هذا الشَّبَهُ، ثم يأتي بعد ذلك ويفاجئُ المُتَلَقِّيَ بأداة استثناء، بها يُتَوَقَّعُ أنه قد وجد من يستثنيه من القوم الذين نفى عنهم شَبَهَ **النُّعمان**، وإذ بالذي استثناه نبيٌّ من أنبياء الله، وكأني به – وقد قيل بأنه كان على الحنيفية التي جاء بها **إبراهيم** عليه السلام – قد علّق الحكمَ بوجود من يشبه **النُّعمان** على عدِّ نبيِّ الله (عليه السلام) من عامّة الناسِ أو الأقوامِ، فلو ثبت أنه (عليه السلام) كذلك ثبت وجود من يشبهه من الأقوام، وكونُه (عليه السلام) كذلك محالٌ، فمحالٌ أن يوجدَ من يشبهه.

وهذا شبيهٌ بتأكيد المدح بما يشبه الذمّ، فقد نفى أولاً وجودَ من يُشبِهُهُ، ثم عدل عن هذا الحكم بإتيانه بـ(إلا)، وبها يتوقع المتلقِّي وجودَ من يُشْبِهه، وإذْ به يذكر أنّ الذي يشبِه النعمانَ نبيٌّ من أنبياء الله عز وجلّ، وهذا عدولٌ آخر، وإتيانٌ بغير المتوقَّع، وفي هذه الانحرافات وتلك المفاجآت يساهمَ المتلقِّي فيها الشاعرَ في بناء المعنى وإنتاج النَّصّ، فلولا هذه الانحرافات لما تحقّق شيءٌ من ذلك.

وهذا لا ينفي أن تكون مبالغتُه في مدح **النُّعمان** خائفًا معتذرًا – وهو فيها إمامٌ – قد جاءت على ظاهرها(١)، وذلك بأن يكون مُريدًا بهذا الاستثناء معناه المتبادر، أي:

---

(١) هنا تجدر الإشارةُ إلى أمرين:

الأول: أنّ بعضَ أهل اللغة قد جوّزوا أن تكون (إلا) في بعض الاستعمالات بمعنى الواو، كما في قول عمرو بن معد يكرب: [من الوافر]

وكلُّ أخ مفارقه أخوه لَعَمْرُ أبيك إلا الفرقدان

ولكن هذا الرأي باعتبار حال الشاعر وما لاحظه وما أحس به مردود، وأنّ (إلا) باقيةٌ على بابها من الاستثناء، فالشاعر إنما أخبر بما شاهده، فقد شاهد المُتَوَاخِيَيْنِ في الأرض يفارق كلُّ واحد منهما أخاه بالموت، ولم يشاهد النجمين المُسَمَّيَيْن بالفرقَدَين متفارقين طولَ حياته. ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي ٧٠٢، تحقيق: أحمد بن محمد الخرّاط – دار القلم – دمشق – الطبعة الثالثة – ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢م.

الآخر: مِن شُرَّاح شعر النابغة مَن رأى – على غير المتبادر – أنّ المعنى: أنه لا يُفضِّل أحدًا على النُّعمان إلا سليمان (عليه السلام)؛ إذْ أرسله الله نبيًّا، ومَلَّكه على الناس، وأَمَرَه أن يمنعهم عن السفه والجهل. ينظر: شرح قصيدة النابغة الذبياني للواحدي ٩٣، وينظر: ديوان النابغة الذبياني الشاعر الجاهلي الشهير، نقلا عن ديوان الشعراء الخمسة ٣٣، وقال الشيخ أبو موسى: "شبَّهه بسليمان نبي الله.."، الشعر الجاهلي دراسة في منازع الشعراء ٤٨١.=

أن نبيَّ الله **سليمان** (عليه السلام) وحده دون غيره من الأقوام هو الذي يشبه ممدوحَهُ، وبذلك يكون قد جعل **النُّعمانَ** أقوى من هذا النبيّ في وجه الشبه، وهذا الذي ادَّعاه الشاعرُ في نظرنا نحن المسلمين غُلُوٌّ لا يُجَوِّزُهُ عقلٌ مؤمِنٌ، ولكنه يناسب حالَ الشاعر، وما يشعر به، وما يُعانيه.

ومثلُ هذه المبالغات يمثِّلُ ظاهرةً في شعر النابغة، من ذلك قولُه في النعمان كذلك:

فإنك كالليل الذي هو مدركي وإنْ خِلْتُ أنّ المنتأى عنك واسعُ[1]

وقد أُنكِرَتْ عليه هذه حتى قال قائلُهُم: "ما الذي رأَى في **النُّعمان** حيث يقول له هذا!"[2]، حاكمًا بذلك القول على ما ادَّعاه **للنُّعمان** بالخروج عن المألوف.

ولما كان ادِّعاءُ غيرِ المألوف عقلاً مردودًا، وكان من جُملة المقبولِ منه ما تضَمَّن نوعًا من التخييل حسنًا، وكان الأَوْلَى ألا يُحكَم للنصِّ أو عليه بعيدًا عن السياق الذي قيل فيه، بل لابد من محاولة التوصُّل إلى ما يَشْعُر به صاحبُهُ أو ما يُعانيه، فإن الرهبة التي كان يعيشها **النابغةُ** من **النُّعمان** بمثابة الشافع المقرِّب لتلك المبالغة من القبول.

ولا أدلّ على ذلك من أمرين:

<u>الأول</u>: ما التمسه **أحدُهُم** من عُذرٍ **للنابغة** في تلك المبالغة وذلك الغُلُوِّ بقوله لِمَنْ أنكروها عليه: "لو عاينوا من **النُّعمان** ما عاينَ صاحبُهُم لقالوا أكثر مما قال، ولكنهم قالوا ما تسمع وهم آمنون"[3]، وبذلك تكون مبالغتُهُ هذه – وغيرُها مما كان له عذرٌ في سلوكها – مقبولةً مع ما فيها من خروج على حد المألوف.

<u>الآخَر</u>: ما رواه **الأصفهاني** (ت ٣٥٦ هـ) من أنّ رجلاً قام إلى **ابن عباس** (رضي الله عنه) فقال: أيُّ الناسِ أشعر؟ فقال **ابنُ عباس:** أَخبِرْهُ يا **أبا الأسود الدُّؤَلِيّ**، قال: الذي يقول:

= وكلٌّ من اعتبار (إلا) بمعنى (الواو)، وأنّ المعنى أنّ الشاعر لا يُفَضِّل أحدًا على النعمان إلا سليمان (عليه السلام): كلاهما لا يناسب مقام المدح والرهبة اللذيْن يسودان جو القصيدة.

(١) سبق ذكر هذا البيت في المقدمة ص ٤.

(٢) الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ١١/ ٦.

(٣) السابق نفسه.

فإنك كالليل الذي هو مدركي وإنْ خِلْتُ أنّ المنتأى عنك واسعُ[١]

فما كان هذا الحُكْمُ من **أبي الأسودِ** بمحضرٍ من **ابن عباسٍ** إلا لِرِضاهما وقبولهما ما في البيت من مبالغةٍ خارجةٍ عن حد المعقول.

ومن هنا كان اعتبارُ **النَّابغةِ** مُدَّعِيًا بلوغَ ممدوحه هذا الحدّ – وما يشفع له من حالته النفسيّة – أَوْلَى من تخطئته في إلحاقه الكاملَ بالناقص في وجه الشبه، كما حدث مع **البُحتُريِّ** في قوله: [من الطويل]

على باب قِنَّسْرِينَ والليلُ لاطِخٌ جوانبَهُ من ظُلْمَةٍ بِمِدادِ[٢]

حيث جعل المدادَ أحقَّ بالسواد من الليل وأَوْلَى، والواقع أنّ الأمر على العكس، بل ربَّ مدادٍ فاقد اللون على حد قول الإمام **عبد القاهر**[٣]، فنبيُّ الله **سليمان** أحقُّ وأولى من **النعمان** فيما هو بينهما من صفات، غاية الأمر أنّ **النابغة** – لحالته النفسية وما يعانيه – رأى أنّ **النعمان** أولى بأن يُلحَق به ذلك النبيُّ.

قوله:

٢٧- أعطى لِفارِهةٍ حُلْوٍ توابعُها من المواهب لا تُعطَى على نَكَدِ[٤]

---

(١) السابق نفسه.

(٢) من قصيدةٍ له في مدح أبي مسلم الكَجِّي مطلعُها:

عَذِيرُكَ مِن نَأْيٍ غَدًا وبِعَادِ وَسَيْرِ مُحِبٍّ لا يسيرُ بِزَادِ

ديوان البحتري ٥٦١ – عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي – دار المعارف – الطبعة الثالثة – بدون تاريخ، و(قِنَّسْرِينَ) بفتح النون المشدَّدةِ وكسرها: مدينةٌ بين حلب ومعرَّة النعمان، ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ٤/ ٤٠٣.

(٣) ينظر: أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجاني ٢٢٠ – تحقيق الشيخ/ محمود محمد شاكر– شركة القدس للنشر والتوزيع – مطبعة المدني – الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩١م.

(٤) قال الخليل: "قال النابغة:

أَعْطَى لفارهةٍ حلْوٍ تَرَابِعُهَا من المواهب لا تُعْطَى على حَسَدِ

يعني بالفارهة: القَيْنَة، وما يتبعها من المواهب، والجمعُ: الفَوَارِهُ والفُرُهُ" العين ٣/ ٣١٩، وقال ابنُ فارس: "والفَارِهَةُ: القَيْنَةُ، وناقَةٌ مُفْرِهٌ ومُفْرِهةٌ إذا كانت تُنْتَجُ الفُرْه" معجم مقاييس اللغة ٤/ ٤٩٦،

فيه أولاً: عدولٌ عن الأصل فيما يخصّ الصفة والموصوف، فـ[قولُه (أعطى) صفةٌ على وزن أفعل التفضيل، تصف (فاعلا) في قوله: ولا أرى فاعلاً][1]، والفصلُ بين الصفة والموصوف غير مستساغ عند بعض النحاة[2]، ولكنّ الشاعر عدل عن هذا الأصل ففصل بينهما لغرضٍ أراده، ولولا هذا العدول ما استطاع التعبيرَ عما أراد، فـ(كَوْنُ الممدوح لا يُشبِهه أحدٌ من الخلائق إطلاقًا إلا نبيّ الله سليمان) أَوْلَى وأهم عند الشاعر من ذِكْرِهِ أنواعَ الهبات التي يجود بها هذا الممدوح، وإن كانت على جهة المبالغة على ما سيأتي، ولذلك حَسُن منه ذلك الفصلُ، ولولاه ما ظهر اهتمامُه عند المتلقِّي بتفرُّد ممدوحه بهذه الأوصاف أكثر من اهتمامه بأنواع ما يجود به من عظيم العطايا والهبات.

وفيه ثانيًا: تَحَوُّلٌ وعُدولٌ عن الحديث عن الممدوح، وانحرافٌ بالتعبير إلى الحديث عن هباته وعطاياه، فقولُه: (أَعْطَى) صفةٌ لـ(فاعلاً) في قوله:

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ

أي: لا أَرَى فاعلاً أَعْطَى منه لناقةٍ كريمةٍ، وأنه لا يَقنَعُ بتلك الهبة حتى يُتْبِعها هباتٍ غيرَها، بدون مَنٍّ ولا مَطْلٍ ولا تنكيد، فهو حديثٌ – كما هو واضِحٌ – عن الممدوح، وإذْ بالشاعر ينحرف بالحديث عن الممدوح فيجعله عن عطاياه فيقول: .... **لا تُعطَى على نَكَدِ**، وكان الظاهر المتوقَّع أن يقول: لا يُعطِي على نَكَدٍ، وفي هذا العدول ملمَحٌ دقيقٌ، هو أنّ الشاعر لم يُرِدْ أن يُسنِدَ (نفيَ الإعطاء) – ولو لأوَّل وَهْلةٍ – إلى الممدوح، وهذه مبالغة لائقةٌ بمقام المدح والاعتذار.

كما أنّ في هذا العدولِ تنزيهًا آخر للممدوح؛ إذِ الشاعرُ لو نفى عن الممدوح أنه يُعطِي على نَكَدٍ، أي: أنّ نفسه تَتْبَع العطيةَ وتأسفُ على خروجها، لظنَّ ظانٌّ أنه قد قيل – ولو على لسان البعض – إنّ الممدوح كذلك، ويكون نفيُه من الشاعر ردًّا على

(١) ينظر: شرح المعلقات العشر للزوزني ٢٩٨، وشرح القصائد العشر للخطيب التبريزي ٣١٨، وديوان النابغة الذبياني شرح وتعليق د/ حنا نصر الحتّي ٥٣ والنصُّ له.

(٢) قال السيوطي: "قال الأبذيّ: لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف؛ لأنهما كشيءٍ واحدٍ.." الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي ٤/ ١٥٥– تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرّم – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٥م.

ذلك، لذلك كان لزامًا عليه أن ينحرف بالتعبير إلى غير الظاهر؛ تعبيرًا عمّا يقصده من هذا التنزيه والذي قبله.

قولـه:

٢٨- الواهِبُ المائةَ المِعْكاءَ زَيَّنَهَا سَعْدَانُ تُوضِحَ في أوبارِها اللِّبَدِ(١)

عدولٌ عن التصريح بأنّ هذه الإبل التي يهبُها **النُّعمانُ** سائمةٌ، وأنها لم تُركَبْ ولم يُحملْ عليها، عَدَلَ الشاعرُ عن التصريح بذلك إلى الكنايةِ عنه بأنها في أوبارها اللِّبدُ، فَتَلَبُّدُ وَبَرِها كنايةٌ عن أنها كذلك، والكنايةُ كذِكْرِ الشيء ببيّنة، أو كذِكْر الشيء مؤيَّدًا بالدليل، وهذا الطريقُ التعبيريُّ الذي انحرف الشاعرُ إليه أليقُ بمقام المدح؛ لأنه يؤكِّدُ كرمَ الممدوح، وأنه لا ينفق ولا يهبُ إلا أجودَ ما يُوهَب لبنًا ولَحمًا، ولولا هذا العدولُ ما كان ذلك مؤكَّدًا، ولَفَاتَ الشاعرَ ما أراده من التدليل على طِيبِ ما يُعطِي الممدوح.

قولُه:

٢٩- والأُدْمَ قد خُيِّسَتْ فُتلاً مرافقها مشدودةً بِرِحالِ الحيرةِ الجُدُدِ

٣٠- والراكضاتِ ذُيُولَ الرّيْطِ فانَقَهَا بَرْدُ الهَوَاجِر كالغزلانِ بالجَرَدِ

---

(١) قال الجوهري: "..عَكَتْ النَّاقةُ: أي: سَمِنَتْ وغَلُظَتْ، ويقال: مائةٌ مِعْكَاءٌ، أي: سِمانٌ غِلاظٌ" تاج اللغة وصِحاح العربية ٢٤٣٤، وقال الميداني عند مَثَل (مَرْعًى ولا كالسَّعْدَان): "قال بعضُ الرُّواة: السَّعْدَانُ أَخْثَرُ العُشْبِ لَبَنًا، وإذا خَثَرَ لبنُ الراعيةِ كان أفضَلَ ما يكون وأطْيَبَ وأَدْسَمَ، ومنابتُ السعدانِ السُّهولُ، وهي من أنجع المراعي في المال، ولا تحسُنُ على نبْتٍ حُسنَها عليه، قال النابغة:

الواهبُ المِائةَ الأبكارَ زَيَّنَهَا سَعْدَانُ تُوضِحَ في أوبارِها اللِّبَدُ

يُضربُ مثلاً للشيء يَفْضُلُ على أقرانِه وأشكالِهِ" مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني ٢/ ٢٧٥، ٢٧٦ – حققه، وفصله، وضبط غرائبه، وعلّق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد – ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م، ولا وجه غير الرفع في (اللبدُ) كما هنا، وإن كان في القصيدة بالكسر في جميع الطبعات، موافقةً لجميع أبيات القصيدة، ولقد رُوي الإقواءُ في شعر النابغة، و"اللِّبَدُ: ما تلبَّدَ من الوَبَرِ، الواحدةُ لِبْدَةٌ" شرح القصائد التسع المشهورات صنعة أبي جعفر النحّاس ٢/ ٧٥٧، قال ابن سيده: "واللِّبْدَةُ: الشَّعَرُ المجتمِعُ على زُبْرَةِ الأسد" المحكم والمحيط الأعظم ٩/ ٣٤١.

٣١- والخيل تَمْزَعُ غربًا في أعِنَّتِها
كالطيرِ تنجو من الشّؤبوب ذِي البَرَدِ

هذه الثلاثة مع البيتين قبلها بالَغَ الشاعرُ فيها مبالغةً خرجت عن المألوف، فالحدُّ الذي ادعاه من كرم ممدوحه لا يقع في العادة، حيث ادّعى أنّ ممدوحه أكثرُ عطاءً من جميع المخلوقين لِما يأتي: ١- لناقةٍ كريمةٍ تتبَعُها هِباتٌ أُخر، بغير ما مَنٍّ ولا نكد ولا مطل. ٢- للمائة من الإبلِ الغِلاظِ الشِّداد، وقد سمنت لأنها قد رَعَتْ نباتَ السَّعدان الذي يَنْبُتُ في أرض تُوضِح، وقد نمت أوبارُها حتى تلبّدتْ؛ لأنها قد أُهمِلَتْ في مراعيها فلم تُركَبْ ولم تَحملْ على ظهورها. ٣- للنياق البِيضِ التي ذُلِّلَتْ وشُدَّتْ على أسنمتها رِحالٌ جديدة، صُنِعتْ في مدينة الحيرة من العراق. ٤- إنه أكثر إعطاءً – كذلك – للجواري اللاتي يرفلن بأذيالهنّ حتى إنهنّ يمشين عليها لِطولها، وقد نُعِّمْنَ فكُنَّ في مَنَعَةٍ من الهواجر، فكأنّهنَّ كالغزلان التي لا تخفى محاسنها. ٥- وهو كذلك يهب – كثيرًا – خيلاً تُشْبه – في سرعتها – الطيرَ التي تخافُ البردَ، فهي شديدة الطيران.

لقد ادّعى الشاعر لممدوحه في الكرم والعطاء حدًّا مستحيلاً في العُرفِ والعادة، وهذا الحدُّ المُدَّعى – وإن كان ممكِنًا في العقل – عُدُولٌ عن الأصل، وخُرُوجٌ على خلاف الظاهر والتوقُّع، وهو مناسبٌ لسياق المدح، والمبالغة وادعاء الخروج عن المألوف من أخصّ صفات المدح والاعتذار.

المبحث الرابع
العدول في طلب الحِكمة في الحُكم عليه

٣٢- احْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الحَيِّ إذْ نَظَرَتْ إلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وارِدِ الثَّمَدِ

٣٣- يَحُفُّهُ جَانِبَا نِيقٍ وَتُتْبِعُهُ مِثْلَ الزُّجَاجَةِ لَمْ تُكْحَلْ مِن الرَّمَدِ

٣٤- قالَتْ: ألا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إلى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ

٣٥- فَحَسَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ كَمَا حَسَبَتْ تِسْعًا وتِسْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ

٣٦- فَكَمَّلَتْ مِائَةً فيها حَمَامَتُهَا وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً في ذلك العَدَدِ

في هذه الأبيات يطلب **النابغةُ** من **النعمان** شيئًا لم يذكره صراحةً ولم يكن قد سبق ذِكْرُهُ؛ ولكنَّه فسَّره بما أراد أن يكون مثله وهو: حُكْم فتاة الحيِّ،فكأنه قال: احْكُمْ **حُكْمًا** كَحُكْمِ فتاة الحيّ[(١)]، ومع أنّ كثيرًا من اللُّغويين قد خصّص الحُكمَ في قول **النابغة** بمعنى القضاء بالعدل[(٢)]، إلا أنّ المناسب لهذا السياق أن يكون بمعنى الحِكْمَة[(٣)].

(١) قال ابنُ السيِّد البَطَلْيَوْسي: "والكاف في قوله (كحكم) متعلق بمحذوف؛ لأنها في موضع صفة لمصدر مقدَّر، كأنه قال: احكُمْ حُكْمًا كَحُكْمِ: "الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب للبطليوسي ٣/ ٢٣ – بتحقيق الأستاذ/ مصطفى السقا، والدكتور/ حامد عبد المجيد – مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة – ١٩٩٦م.

(٢) ينظر على سبيل التمثيل: تهذيب اللغة ٤/ ١١١، ولسان العرب ٩٥٢.

(٣) قال البَطَلْيَوْسي: "أي: أَصِبْ في أمرك كإصابةِ فتاة الحيّ، فهو من الحُكْمِ الذي يُرادُ به الحِكْمَة، لا من الحُكْمِ الذي يُرادُ به القضاء، قال الله تعالى: ﴿ولَمَّا بَلَغَ أشُدَّه واستَوَى آتيناه حُكْمًا وعِلْمًا﴾(من الآية ١٤ من سورة القصص)"، الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب لأبي محمد عبد الله بن السِّيد البطليوسي ٣/ ٢٢، وكذلك فعل الزمخشري، ينظر: أساس البلاغة ١/ ٢٠٦، والكشاف ٢/ ٣١٨.

ولقد انحرف الشاعر في هذا التعبير عن ذِكر الحِكمة التي طلب تحقُّقَها في **النُّعمان**، مُكتَفِيًا بِذِكرها مُضافةً إلى مَنْ وُجِدتْ فيه على الوجه الأبلغ وهي: **زَرْقَاءُ اليمامة**[1]، مُشَبِّهًا بها تلك التي طلبها من **النعمان**، وهذا الانحراف قد صوَّر أنّ اهتمام الشاعر لم يكن بالحكمة المرجُوَّة في **النُّعمان** مطلَقًا، بل بمقدار شبَهِهَا بتلك الحكمة التي كانت عند فتاة الحي، ومن هنا كان هذا العدول مطابقًا لما اقتضاه حال الشاعر وما نواه.

وقد اكتفى الشاعر بِذِكر حيثيّات تلك الحِكمة التي طلب تحقُّقَها في **النُّعمان**– في جانب المشبَّه به الذي هو حِكمة تلك الفتاة، ولقد تحقّق الحكمُ الصحيح لها مع الصعوبات التي من شأنها أن تُعيق تحقُّقَه[2]، ومن مظاهر تلك الصعوبات أنّها كانت:

١– وَقْتَ **(إِذْ نَظَرَتْ)**، وقد انحرف الشاعرُ في التعبير عن (المعاينة) التي هي فعلُ العين، والذي من حقِّه أن يُعبَّر عنه بلفظ (أبصر) أو غيره، إلى استعمال لفظ (النظر)، ولا يتأتَّى ذلك إلا بعد تَخَيُّل أنّ (المعاينة) صارت من جنس (النظر)، وادِّعاء أنها أَحَدُ أفراده[3]، وبذلك يكون الشاعر قد توسّع في مدلول لفظ (النظر) فجعله اسمًا لفعلِ كلٍّ من العين والعقل، ففعلُ العين عند هذه الفتاة صار في إصابته ودِقّته فعلا من أفعال العقول، وهذا النظر بهذا الوصف متحقِّقٌ عند الفتاة، وبالتشبيه يريد الشاعر تحقُّقَه عند **النُّعمان**.

---

(١) قال الزمخشري عند المثل: (أبصَرُ مِن الزَّرقاء): "هي من بنات لقمان بن عاد، ملكة اليمامة، واليمامةُ اسمُها، فسُمِّيَتْ به البلدةُ، .. وقيل: اسمُها عنز، .." المُسْتَقْصَى في أمثال العرب للعلامة الأديب أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ١/ ١٨ – وزارة المعارف الهندية – ١٣٨١هـ ١٩٦٢م، وينظر: خزانة الأدب للبغدادي ١٠/ ٢٥٤.

(٢) قال الجاحظ – نقلا عن الأصمعي –: "لَمَّا أراد مديحَ الحاسب وسرعةَ إصابته: شدَّدَ الأمرَ وضَيَّقَه عليه، ليكون أحمد له إذا أصاب" الحيوان ٣/ ٢٢٢.

(٣) قال ابنُ فارس: "النُّونُ والظَّاءُ والراءُ: أصلٌ صحيحٌ، يرجع فُرُوعُهُ إلى معنًى واحِدٍ وهو: تَأَمُّلُ الشيء ومعاينتُه، ثم يُستَعارُ ويُتَّسَعُ فيه، فيُقال: نظرتُ إلى الشيء، أنظرُ إليه: إذا عاينتَه.." معجم مقاييس اللغة ٥/ ٤٤٤، وهذا هو الذي جعل الزَّبيدي يقول: "واستعمالُ (النظر) في البصر أكثر استعمالا عند العامّة، وفي البصيرة أكثر عند الخاصة" تاج العروس ١٤/ ٢٤٥.

٢ – وقد كان هذا النظر إلى جنس الطير، والطيرُ أسرعُ حركةً وأكثرُ تداخُلا واضطرابا في الحركة، مما يزيد من صعوبة الحساب والعدّ، وما يترتبُ على ذلك من مدحٍ للسُّرعة، فضلاً عن الإصابة في العدّ.

٣ – ولم يكن هذا الطير عند النابغة من أيِّ فردٍ من أفراد الطيور كان، ولكنه (حَمَام)، والحمامُ قيل بأنه أسرعُ أنواع الطير، ولقد تصرَّف الشاعرُ بما يُعَبِّر عما يريده من معنًى؛ إذْ كان ما عدَّتْه تلك الفتاةُ في الواقع قَطًا(١)، ولكنَّ الشاعر توسَّع وأعطى نفسَه مِلْكِيّةَ التصرُّفِ في اختيار ما يريد، والعدول عما يشاء، ولقد أصاب في ذلك؛ لأنّ القطا أثقل حركةً من الحَمام(٢)، فمطلوب الشاعر من **النعمان** ليس كما هو في الواقع من كون المعدود قطًا، بل مطلوبه تحقُّق العدّ الصحيح مع كون المعدود أصعب.

٤ – وهذا الحمام المرادُ عدُّه ساق له الشاعر وصفين بالسرعة، **أحدهما:** بصريح اللفظ، وهو قولُه:(سِرَاعٍ)، فالحمامُ(سِرَاعٌ)، وهو جمعٌ كظريفٍ وظِرافٍ(٣)، وهو من سَرُعَ، وفرقٌ بينه وبين أَسْرَعَ، فالأولُ جِبِلِّيٌ، والثاني متكلَّفٌ(٤)، لذلك فرّق في **الأساس** فقال:

---

(١) الخبر المرويُّ عن زرقاء اليمامة أنها نظرتْ إلى قَطًا فقالت:

يا ليت ذا القطا لنا ومثل نصفه لِيَهْ
إلى قطاة أهلنا إذا لنا قطا مِيَهْ

ينظر: الاقتضاب ٣/ ٢٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥٧.

وبذلك يكون النابغةُ قد غيَّر (القَطَا) إلى (حَمَامٍ) حتى يصعبَ عَدّهُ، وهذا أدخلُ في المدح بالعدّ الصحيح، والغايةُ من ذلك ما ينعكس من ذلك التشبيه والإلحاق على النعمان الذي طُلب منه أن يكون فعلُه مع الشاعر النابغة حكيمًا كهذه الحكمة التي مكَّنتْ الفتاةَ من العدِّ الصحيح الدقيق.

(٢) قال ابن سيده: "والقَطَا طائرٌ معروفٌ، سُمِّيَ بذلك لِثِقَلِ مَشْيِهِ، واحدتُهُ قَطَاةٌ" المكم والمحيط الأعظم مادة (ق ط و) ٦/ ٥٣١.

(٣) ينظر: تفسير روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني للعلامة الألوسي البغدادي ٢٩/ ٦٦ – دار إحياء التراث العربي – بيروت – بدون تاريخ.

(٤) قال ابن سيده: "وفرّق سيبويه بين سَرُعَ وَأَسْرَعَ، فقال: أسرَعَ طلب ذلك من نفسه وتكلّفه، كأنه أسرع في المشي، أي: عَجَّلَهُ، وأمَّا سَرُعَ فكأنه غريزة" المحكم والمحيط الأعظم ١/ ٤٨١.

"وقد سَرُعَ سَرَاعةً... وأسرَعَ المَشْيَ"[(١)]، وبذلك يكون الشاعر قد وصف ذلك الحَمامَ بالسُّرْعة الذاتية غير المتكلَّفة، وهي أشدُّ لِعدم انقطاعها عنه، وهذا مما يزيد من صعوبة عدِّه وحسابه.

٥ – أمّا الوصفُ الآخرُ لهذا الحمام فبقوله:**(وارِدِ الثَّمَدِ)**، فقد يُظَنُّ أنه تطويل لجأ إليه الشاعرُ لإتمام البيت وبناء القافية، ولكنه في الواقع وبعد التدقيق جاء به لأداء معنًى أصليٍّ، فالثَّمَدُ: الماءُ القليل، أو ما يبقى في الجَلَدِ من الأرض، أو ما يظهر في الشتاء ويذهب في الصيف[(٢)]، فوقتُ وجوده قليلٌ وسرعانَ ما يَنْفَدُ، وهذا مما يُضاعف من سرعة الحمام في الطير، وما يترتب عليها من صعوبةِ عدِّه هو المراد للشاعر من وراء ذلك الوصف.

وقد أجاد الشاعرُ الوصفَ والتصويرَ، وبرع في الاختيار والتوزيع؛ إذْ آثَرَ الجَمْعَ في **(سِرَاعٍ)** والإفرادَ في **(وارِدِ الثَّمَدِ)** – وكلاهما جائزٌ هنا[(٣)]؛ إذْ لا شَكَّ أنّ الحَمامَ عند الورود يكون أكثرَ تجمُّعًا وكثافةً منه عند الطيران، فالوصفُ بالجمع يناسبُ الطيرانَ، والوصفُ بالوَحْدَة أنسبُ للورود.

٦ – وآخِرُ تلك الصعوبات التي واجَهَتْ فتاةَ الحيِّ في عدِّها الحمامَ أن كان في أثناء عَدِّه – مع سرعته الجِبِلِّيَّةِ وَوُرُودِهِ الثَّمَدَ – يُحيطُ به حافّتا جبلٍ، قال: **(يَحُفُّهُ جَانِبَا نِيقٍ)**، وأرفعُ شيءٍ في الجبل نِيقُهُ كما قال **ابنُ فارسٍ**[(٤)]، واستعمالُ المضارِعِ استوْجَبَهُ المقامُ؛ فهو يدلّ على أنّ هذا المرورَ أمرٌ عارضٌ له، يحدث في أثناء مروره بين هاتين الحافتين، وأنّ ذلك كان وقت عدِّها إياه، والغاية من ذلك أنه كلّما زادت مُعَوِّقات

(١) أساس البلاغة ١/ ٤٥٠.
(٢) ينظر: القاموس المحيط ١/ ٢٧٨، وتاج العروس ٧/ ٤٦٧، ٤٦٨.
(٣) كلاهما جائز لأنّ (الحَمامَ) اسم جنس، يُفَرَّقُ بينه وبين واحده بالتاء، ينظر: خزانة الأدب للبغدادي ١٠/ ٢٥٨.
(٤) ينظر: معجم مقاييس اللغة ٥/ ٣٧١.

العدِّ والحساب كلما زاد الحمدُ والثناءُ على الإصابةِ فيهما[1]، وكلُّ ذلك أصلٌ يُرادُ إلحاقُ ما يُقابله عند **النعمان** به.

هذا هو المعدود وما أحاط به من ملابساتٍ تُعَوِّق عن عدِّه عدًّا حكيمًا. وفي جانب العادِّ قال النابغة:

.....وَتُتْبِعُهُ مِثْلَ الزُّجَاجَةِ لَمْ تُكْحَلْ مِن الرَّمَدِ

وفيه يعدل الشاعر عن المتوقّعِ وهو ذِكرُ الموصوفِ، فيتركه، مع عدم تَقَدُّمه صراحةً أو إشارة، مكتفيًا بما أردفه به من صفتين هما: **(مِثْلَ الزُّجَاجَةِ)**، و**(لَمْ تُكْحَلْ مِن الرَّمَدِ)**، وهذا العدولُ قد أفاد أنَّ الأهمَّ عنده مِنْ مُطْلَقِ العَينِ كَونُها بهذين الوصفين، فلا حاجةَ إلى ذِكرِها حينئذٍ؛ إذْ لا فائدةَ فيها بدونهما، بل إن ذِكرَها لو ذُكِرت سيكون عبثًا وليس بمُسْتَساغ.

أمّا الجملةُ التي وَصَفَ بها عينَها أوّلاً وهي قولُهُ: **(مِثْلَ الزُّجَاجَةِ)** فقد عدل فيها عن التشبيه بـ(الكاف) وغيرها من آلاته إلى (مِثْل)؛ ليُفْهِم المتلقِّي لِشِعرِهِ أنّ الشَّبَه بين عينها والزجاجة قد كان عامًّا، فإذا كان الزُّجاجُ أَشْهَرَبالرِّقَّة وهو به أعرف[2]، فإنه قد حكم بأنّ عينها تُشاركُ الزُّجاجةَ في هذا المعنى حقيقةً وليس في بعض السمات[3]؛

---

(١) نقل التبريزي عن الأصمعيّ قولَه: "إذا كان الحَمامُ بين جانِبَيْ نِيقٍ كان أشَدَّ لِعدَدِه؛ لأنه يتكاثف، ويكون بعضُهُ فوق بعض، وإذا كان في موضِعٍ واسِعٍ كان أسهلَ لعدده" شرح القصائد العشر للإمام الخطيب أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي ٣١٦، ٣١٧.

(٢) قال ابنُ فارس: "الزَّاءُ والجيمُ أصلٌ يَدُلُّ على رِقَّةٍ في شيءٍ،..." معجم مقاييس اللغة ٣/ ٧.

(٣) قال أبو هلال العسكري: "الفرق بين كاف التشبيه وبين المِثْل: أنَّ الشيءَ **يُشَبَّهُ** بالشيءِ من وجهٍ واحدٍ، لا يكون **مثلَه** في الحقيقة إلا إذا أَشْبَهه من جميع الوجوه لذاته" الفروق اللغوية للإمام الأديب اللغوي أبي هلال العسكري ١٥٦ – حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم – دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع – القاهرة – بدون تاريخ، وقال الراغب عن (النِّدِّ) بأنه يشارِك في الجوهر، و(الشِّبْه) في الكيفية، و(المساوي) في الكِمِّية، و(الشَّكل) في القَدْر والمِساحة، والـ(مِثْل) عامٌّ في جميع ذلك، لذلك كان نفيُ التشبيه في قوله تعالى: (ليس كمثله شيءٌ) سورة الشورى من الآية ١١، ينظر: المفردات في غريب القرآن ٥٩٧، وينظر: حاشية الطيبي على الكشاف المسماة: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب تأليف الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي ١٤/ ٢٧ – جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم – الطبعة الأولى – ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م، =

وذاك أنسبُ إزاء الصُّعوبات التي تَعُوقُ من العَدِّ الصحيح، فقد كان اختيارُه (مثل) – دون غيرها من آلات التشبيه – مُؤَدِّيًا هذا المعنى المُراد.

وأمّا الجملةُ التي وَصَفَ بها عينَها ثانيًا وهي قولُهُ: **(لَمْ تُكْحَلْ مِن الرَّمَدِ)**، **فالمعنى المأخوذ من ظاهرها:** أنَّ هذه العينَ رَمْدَاءُ[(١)]، وأنها لم تُكْحَلْ[(٢)]، فهي لم تُشْفَ من رَمَدِها بعدُ، فالمنفيُّ على هذا: الكُحْلُ لا الرمَدُ، **كما تُفيدُ أنَّ المعنى:** لم يُصِبْها رَمَدٌ لذلك لم تُكْحَلْ، فالمنفيُّ على هذا المعنى كلٌّ من الرَّمَدِ والكَحْلِ.

وإذا كان النصُّ يفيدُ كلاًّ منهما، فإنّ السياق يعيِّن الثاني ويستوجبه؛ إذْ كيف يُشبِّهُ عينَها قبلُ بالزُّجَاجةِ صفاءً، ويُتْبِعُهُ بأنها رَمْدَاءُ ولم تُكْحَلْ! فمع أنّ المتبادر من هذا التركيب أنّ عين تلك الفتاة رَمْدَاء، وأنها لم تُكْحَلْ، فإنَّ المُرادَ خلافُه، وهذا عُدُولٌ في فهم النص عن ظاهره، وهو المُسَمَّى عندهم (عكس الظاهر)، وهو من أغرب ما توسّعت فيه اللغة العربيةُ كما في **المثل السائر**[(٣)]، و**ابن الأثير الحلبي** أدخله في شجاعة العربية[(٤)]، فهو من مظاهر تَوَسُّعِها ووجوهِ دلالتها.

ولم يكن هذا التوسُّعُ من الشاعر في استعمال اللغة للإتيان بالجديد أو الغريب، ولكنه يؤدي معنًى بليغًا مقصودًا، فهو– مع طرافتِه وتوقُّفِ توجيهِه على السياق –

=وينظر: أدوات التشبيه دلالاتها واستعمالاتها في القرآن الكريم تأليف د/ محمود موسى حمدان ٤٧ – مطبعة الأمانة – مصر – الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

(١) الرَّمَدُ: وَجَعُ العَيْنِ وانتِفاخُهَا، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٩/ ٣٢٩.

(٢) الكُحْلُ: ما وُضِعَ في العَيْنِ يُسْتَشْفَى به، ينظر: السابق ٣/ ٤١.

(٣) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين بن الأثير ٢/ ٢٤٨ – قدمه وعلق عليه: د/ أحمد الحوفي، ود/ بدوي طبانة – دار نهضة مصر للطبع والنشر – الفجالة – القاهرة – بدون تاريخ، وابن الأثير الحلبي (ت ٧٣٧ هـ) أدخله في شجاعة العربية، وقال: "وحقيقتُه: أن تذكر كلامًا يدلُّ ظاهرُهُ على معنًى، ويُرادُ به معنًى آخرُ عكسُهُ" جوهر الكنز "تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة لنجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي ١٢٣ – تحقيق الدكتور/ محمد زغلول سلام – منشأة المعارف بالإسكندرية – بدون تاريخ.

(٤) وقال: "وحقيقتُه: أن تذكر كلامًا يدلُّ ظاهرُهُ على معنًى، ويُرادُ به معنًى آخرُ عكسُهُ"، جوهر الكنز "تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة" لنجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي (٧٣٧ هـ) ١٢٣.

يؤدِّي معنًى مقصودًا زائدًا على أصل المُراد، فإذا كان النصُّ مُفيدًا أنّ عينها لم تُكْحَلْ، فعدمُ كَحْلِها – مع السياق – مؤكِّدٌ لإثباتِ صحتِها وانتفاءِ رَمَدِها، وهذا معنى قول **ابن رشيق:** "وهو من المبالغة"(١)، فقد بالغ في ثبوت انتفاء الرَّمَد بانتفاء معالجه.

أما طرافتُهُ فلأنه يفيد خلافَ ما يَتوقَّعه المتلقِّي، إذ قد نفى النابغةُ الرَّمَد عن عين تلك الفتاة بما ظاهِرُهُ أن يُثْبِتَهُ، والمتلقِّي يَفهمُ معنًى متبادَرًا من التركيب، ولكنه سرعان ما يتحوّل إلى عكسه، بعد إعادة النظر ومعونة السياق، مطمئنًّا لِما يتضمنه من حُكْمٍ؛ فهو مدعومٌ بما يدل على وقوعه ويُؤكِّدُ، وزيادةً على ذلك كله هو من أهم صور إيجاز القَصْر(٢) وأدقِّها.

وقد أجاد **النابغةُ** في المبالغة في وصف الصعُوبات التي تعوق العدَّ الصائب، كما أجاد في وصف العين المبصِرة بالصحة والسلامة، وهو ناظرٌ إلى **النعمان** وما ينبغي أن يكون متحلِّيًا به من حِكمةٍ قوية تفوق ما عن الواشين إليه من تشويهٍ وتضليلٍ.

(١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ٢/ ٨٠.
(٢) ينظر: شروح التلخيص ٣/ ١٨٣.

المبحث الخامس
العدول في اعتذاره للنُّعمان

٣٧- فَلاَ لَعَمْرُ الذي مَسَّحْتُ كَعْبَتَهُ وَمَا هُرِيقَ عَلَى الأَنْصَابِ مِنْ جَسَدِ

٣٨- والمُؤْمِنِ العَائِذَاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بينَ الغَيْلِ والسَّعَدِ

٣٩- مَا قُلْتُ مِنْ سَيِّءٍ مِمَّا أُتِيتَ بِهِ إِذًا فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي

٤٠- إِذًا فعاقَبَنِي ربِّي مُعاقبةً قَرَّتْ بها عينُ مَنْ يأتيك بالفَنَدِ

٤١- إِلاَّ مَقَالَةَ أقوامٍ شَقِيتُ بِهَا كانت مقالَتُهُمْ قَرْعًا عَلَى الكَبِدِ

يُقْسِم الشاعرُ في أوّل هذه الأبيات وثانيها بثلاثةِ أشياء:
أوّلُها: الذي مسَّح – أي: الشاعرُ – كَعْبَتَه، وهو الله عز وجلّ[١]. **وثانيها:** الدماءُ التي أُريقت على الأنصاب[٢].
وثالثها: الذي آمن كلَّ ما يلوذُ به من المخلوقات ومنها الطير، آمَنَها [حتى إنّ رُكبان الحُجّاج تمسحها فلا تفزع منها][٣].

---

(١) (لا) في قوله (لَعَمْرُ الذي مَسَّحْتُ كَعْبَتَهُ) داخلة على محذوف تقديرُهُ: ليس الأمرُ كما زعموا، واللام للقسم، و(عَمرُ) مبتدأ خبرُه محذوف وجوبًا تقديرُه: قَسَمِي، ينظر: خزانة الأدب للبغدادي ٥/ ٧٣.

(٢) هُريق وأُريق واحدٌ، والأنصاب: حجارة كانت في الجاهلية تنصبها وتذبح عندها، والجسدُ هنا: الدم، ينظر: شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي ٣١٩، و"الجاسِدُ من كل شيءٍ: ما اشتدَّ ويَبِسَ، والجَسَدُ، والجَسِدُ، والجاسِدُ، والجسِيدُ: الدمُ اليابسُ" المحكم والمحيط الأعظم ٧/ ٢٦٠.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٢٦ هامش٦ – تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قازيونس – بنغازي – الطبعة الثانية – ١٩٩٦م.

يقسم **النابغةُ** بهذه الثلاثة على أنه ما قال من قولٍ سيّءٍ مِنْ شَأْنِهِ أن يُغضِبَ **النعمانَ**، وفي أثناء التعبير عن ذلك المعنى ينحرف الشاعر عن المتوقَّع الذي كان ينبغي أن يكون النصُّ عليه في عِدّة مواضع، وفي كُلٍّ منها تحقيقٌ لغرضٍ وأداءٌ لمعنًى، لا سبيل إليهما إلا بهذا العدولِ التعبيريِّ والنشاطِ اللُّغَويّ:

الأول: حَذْفُ المفعول الثاني لاسم الفاعل (المؤمن) من قوله: (والمؤمنِ العائذاتِ الطير)[1]، وأصلُهُ من الفعل (أَمِنَ) من قولنا: أَمِنَ زيدٌ العقابَ، وبدخول الهمزة عليه يتعدَّى إلى مفعولين كما في قولنا: آمنتُ زيدًا العقابَ[2]، مِن الفعل أأمن، وعلى ذلك يكون المعنى: أن **النابغةَ** يقسم بالذي آمَنَ الطَّيرَ العائذاتِ – أو كلَّ ما يلوذُ به ومنهم الطير – الصيدَ أو أنْ تُصاد.

ولقد أحسن الانحرافَ وأجادَ الحذفَ، فبعد أنْ صَرَّح بكلٍّ من الذي ترجوه تلك الطيرُ من العَوْذِ، وقبلَه بأمْنِ الله الذي يشملها، انحرف في التعبير عن ذِكْر ما تَحْذَرُهُ ويُؤَمِّنُها الله – تعالى – منه وهو الصيدُ أو الأخذ، وبهذا العدولِ لم يجعلِ الشاعرُ لغير كلٍّ من: (الأمنِ الممنوحِ من الله – عزّ وجلّ –) وما يسبقُه من (العوذِ به) ذِكرًا، وبذلك يكون اهتمامُ المتلقِّي مُوَزَّعًا بينهما وبينه، ولكنه أفردهما دونه حتى ينصبَّ اهتمامُه عليهما دون المتروك من (الأخذ أو الصيد)، وبهذا الانحراف في التعبير يدرك المتلقِّي – كذلك – أَلاَّ أهمّ عند الشاعر منهما، وكأنَّ الشاعر يريد أن يُقرِّر أنْ لا وجود أصلا لِما يُتَعَوَّذُ منه مع وجود المَلُوذِ به – سبحانه – وحُسنِ الالتجاء إليه، كلُّ ذلك أفاده هذا العدولُ عن الذِّكْر، ولا طريق لإفادته بطريقٍ غيرِه.

---

(١) بفتح الراء وكسرها، أما **الفتحُ**: فعلى أنّ كسرةَ (العائذاتِ) كسرةُ إعرابٍ، مفعولا به أوَّل لـ(المؤمن)، فالطيرُ إذن بدلٌ من هذا المنصوب، وأما **الكسرُ**: فعلى أنّ كسرة العائذاتِ كسرةُ جرٍّ بإضافةِ (المؤمن) إليها، فالطيرُ إذن بدلٌ من المجرور بتلك الإضافة، ينظر: خزانة الأدب للبغدادي بتصرف ٥/ ٧١، وأَمِنَ لازمٌ ومتعدٍّ، فهو من باب فَهِمَ وسَلِمَ، ينظر: مختار الصحاح ١١ مادة (أ م ن).

(٢) قال ابنُ فارس: "آمنْتُ غيري إذا أَعْطَيْتَهُ الأمانَ، واللهُ جلّ ثناؤه المُؤْمِنُ أعطى عبادَه الأمانَ مِن أنْ يَظْلِمَ" مجمل اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، باب الهمزة والميم وما يثلثهما، ١٠٢ – دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية – ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

وبحذف المفعول الثاني لـ(المؤمن) – زيادةً على ما مرّ – يتحقّقُ أمران: أحدُهما: إغراءُ **النُّعمانِ** – وهو المخاطَبُ بهذا الشِّعرِ – بفعل الخير، وصَرْفِ سَمعِه عن مُقابِلِه، و**الآخرُ**: تبشير نفسِه – أي: الشاعر – وطمْأَنَتِها بما ذُكِر، مع ترك ما يُورِثُها التشاؤُمَ واليأس.

الثاني: تركُ متعلّق (العائذات)، فشأنُ العَوْذِ أوالعياذِ أن يكون بشيءٍ، وأن يكون من شيءٍ، قال تعالى: ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾ (سورة النحل الآية ٩٨)، وقد أعرض الشاعرُ عن ذِكْرِ كلٍّ منهما، **أمَّا ما يُسْتَعَاذُ به:** فمعلومٌ من السياق، وهو الله جل ثناؤه، وذلك بقرينة كلٍّ من قوله (المُؤْمِن) وقوله (**الذي مَسَّحْتُ كَعْبَتَهُ**)، ولو ذُكِر هذا المحذوفُ لكان حشوًا وعَبَثًا من القول.

و**أمّا ما يُستَعاذُ منه:** ففي تَرْكه إشارةٌ إلى أنّ الأمنَ من الله (تعالى) إنما يستوجبه وُجُودُ العائذ لا غير، ولا دخل لِما يُستَعاذُ منه عظيمٌ هو أم حقيرٌ؛ فالقادر (سبحانه) يستوي عنده هذا وذاك، وكلٌّ أهونُ عليه، ولو ذُكِرَ المُستَعاذُ منه فربما ظُنَّ أنه لولا هذا النوعُ من المُخَوِّف ما تحقَّق هذا الأمن من الله عز وجل، فحذْفُ هذا المفعول دلَّ على عموم الأمن لكل من لاذ به سبحانه، ولولا هذا النشاطُ اللغويُّ، وذاك العدول عن الذِّكر ما تحقق ذلك المعنى.

الثالث: تقديمُ (العائذات) على الطير، فعلى القول بـ[أنّ العائذات كان في الأصل نعتًا للطير، فلمّا تقدَّم وكان صالحًا لِمُباشرةِ العامل أُعربَ بمقتَضَى العامل، وصار المنعوتُ بدلاً منه][1]، يكون الشاعرُ قد عدل عن التعبير بالمتوَقَّع إلى غير المتوقَّع، فقدَّم ما حَقُّه التأخير، والبدلُ وإن قيل عنه إنه تابعٌ مقصودٌ بما نُسِبَ إلى المتبوع دونَه، إلا أنّ المبدل منه كما قال العلامة **الرضي** منسوبٌ إليه في الظاهر، وبذلك لابدّ من أن يكون في ذِكره فائدةٌ لا تحصُل لو لم يُذْكَر، والفائدةُ من ذِكْره البيان بعد الإجمال، والتفسير بعد الإبهام[2]، وهما مما يثير انتباه السامع ونشاطه، فيتمكن

(١) خزانة الأدب للبغدادي ٥/ ٧١، وهذا مأخوذٌ من قول الرضي : "ثم اعلم أنه إن صلح النعتُ لمباشرة العامل إياه جاز تقديمُه و إبدالُ المنعوت منه نحو: مررتُ بظريفٍ رجلٍ.." شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٢٦.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٨٠ – ٣٨٣.

المعنى المشتمِلُ عليه النصّ في ذهنه خير تمكن، وفي هذا تأكيدٌ للمعنى وزيادةُ اهتمامٍ به؛ لأن المعنى إذا دُلَّ عليه بطريقِ الإجمال والبيان كان آكَدَ.

هذا مما يُؤدِّيه ذلك العدولُ مما له تعلُّقٌ بالمتلقِّي، وتأثيرٌ عليه، ومما يؤديه كذلك أنّ هذا التقديم يفيد أنّ الله – تعالى – يؤمن الطيرَ والوحشَ وغيرَهما من كافّة المخلوقات، وإنْ كان المقصود من بينها هنا (الطير) إلا أنه أفاد عموم ما يشملهم ذلك الحكم، ولو لم يُرتكب هذا النوع من الانحراف – وهو التقديم – لكان المعنى محصورًا في الطير العائذات دون غيرها من بقية المخلوقات.

وهذا الحكمُ الذي يشمل الطيرَ وغيرَها من المخلوقات هو الأنسب للسياق الذي قيل في هذا القول، وذلك أن المغزى من وراء تلك الأبيات أن يكون **النعمانُ** عاملا بمقتضاها، وهو عموم الأمان لجميع من يلوذون بحماه، ومنهم الشاعر **النابغة** قائل هذه القصيدة، وهذا أدخل في مقام المدح ممّا يترتب على مجيء الكلام على ما هو متوقَّعٌ من تقديمِ (الطيرِ) ووصفِها بـ(العائذات)، فالمعنى – إذن – أنّ الأمانَ مقصورٌ على الطير العائذات دون غيرها من المخلوقات، وما يقابله من حصر الأمان على الشاعر دون غيره ممن يلوذون **بالنعمان** ويلتجِئون إليه.

<u>الرابع:</u> المُقسَمُ به أوّلاً هو الله، وثانيًا هو الدماءُ التي أُريقت على الأنصاب، وكان المُتوقَّعُ أن يكون المُقسَمُ به ثالثًا غيرَهما، وإذْ بالشاعر يفاجئُنا بأنّ المُقْسَمَ به ثالثًا هو المُقْسَمُ به أوّلاً، وهذا خلاف المتوقَّع وخروجٌ بالكلام على غير الظاهر، غير أنّ هذا المخالِفَ لأُفُقِ التوقُّع عند القارئ أو السامع قد أفاد معنًى – زيادةً على تنبيه المتلقِّي وإيقاظِه – هو أنّ المقسَمَ به أوّلاً وإن تكرّر ثالثا إلا أنه باعتبارٍ مخالِف، فصِلَةُ الموصول في الأول تُصَوِّرُ ما يقوم به الشاعرُ من مظاهر الطاعة والولاء للإله الخالق سبحانه، وصلتُه في الثالث[1] تُصوِّرُ ما ينالُه من يلوذ به ويلتجئ إليه من أمن وأمان.

فهذا التكرار وإنْ خالفَ أُفُقَ الانتظار عند المتلقِّي إلا أنه قد أدَّى من المعاني والأغراض ما لم يُؤَدِّه غيرُه ، ولولا هذا العدولُ ما تحقَّق هذا المعنى، فأنَّى له أن يُعبِّر عن أنَّ الذي يُحَجُّ إليه – والحجُّ جهادٌ ونيّةٌ – وتُمَسَّحُ كَعبتُه، هو نفسُه الذي يُؤمِنُ من يلوذُ به، وكأنّه يقرِّرُ أنّ هذا الأمنَ إنما يشملُ من آمن وأطاع وفَعَلَ ما يشهد بأنه أهلٌ

(١) هذا على اعتبار أنّ (ال) في قوله (المؤمن) موصولة بمعنى الذي، والمقام يحكم به.

لذلك الأمن والأمان، وطبعيٌّ أن يكون **النابغةُ** قاصدًا من وراء ذلك أن يكون الحالُ بين **النعمان** ومن ولاؤهم له مثل ما بين الله – تعالى – ومن يعبدونه ويُؤدُّون مناسكَه.

الخامس: المبالغةُ التي تصل إلى حدّ الغُلُوّ، فقد ادَّعى الشاعرُ للأمن الذي عمَّ الطيرَ الذي لجأ إلى الأمن في بيت الله الحرام حدًّا مُستَحيلاً؛ فغيرُ ممكنٍ في العقل – فضلا عن العادة – أن يصلَ الأمنُ في الطير إلى حدِّ أنْ يَمْسَحُها ركبانُ الحُجَّاج ولا تفزع منها، وهذه المبالغةُ – الخارجةُ عن حيِّز المعقول والقبول، وهي الموسومة بالغُلُوِّ – تخالِفُ ما هو متوقَّع عند المتلقِّي، غير أنّه يساعدُ على قربها وقبولها أمران، **الأول:** مقام المدح وما يترتب عليه من اعتذارٍ ورجاءٍ؛ فهذا الحالُ من الأمن الذي شمل هذا الطيرَ يرجو الشاعرُ تحقُّقَ مثله عند الملك **النُّعمان**، فكلّما بالغ الشاعرُ في وصف فضل الله الذي يقابله فضلٌ مرجُوٌّ مثلُه من **النعمان**، كلما كان أنسب لمقتضى الحال، **الآخر:** ما هو معروفٌ من حال هذا الشاعر خاصّةً من إيثار المبالغة، على ما هو مشهورٌ من حُكمه على سيدنا **حسّانَ بن ثابتٍ** في قوله: [من الطويل]

لنا الجفنات الغرّ يلمعن في الضحى وأسيافنا يقطرْن من نجدةٍ دما(١)

آخِذًا عليه عدم المبالغة في مقام الفخر، ومقامُ المدح أولى بالمبالغة من مقام غيره، لاسيما وأنّ هذا المدح موجَّهٌ لِملِكٍ طاغية توعد الشاعرَ، وقال الشاعرُ في حقه: فإنك كالليلِ الذي هو مُدرِكي.. الخ.

السادس: قوله:

مَا قُلْتُ مِنْ سَيِّءٍ مِمَّا أُتِيتَ بِهِ إِذًا فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي

صدر البيت هو المُقْسَمُ عليه، فقد أقسم الشاعرُ بما مرَّ في البيتين قبله على أنه لم يأت بشيءٍ يكرهه **النعمان**، ثم في العَجُز يدعو على نفسه إن كان أتى به، وفي قوله:

فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي

ليس المراد المعنى اللفظي لهذا التركيب، بل المراد ملزومُه، أي ما يلزم عنه عدمُ رفعِ يدِهِ سوطَه، وهذا انحرافٌ بالنصِّ عن معناه الظاهر، وعدولٌ إلى معنى آخر هو

---

(١) من قصيدته التي عُنْوِنَ لها بقولهم: (لنا الجفنات البيض) ومطلعُها:

أَلَمْ تسأل الربعَ الجديدَ التَّكَلُّما بِمَدْفَعِ أشداخٍ فَبُرْقَةِ أَظْلَمَا

ديوان حسان بن ثابت ٢١٩ – شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ/ عبد أ. مهنا – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية – ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

المرادُ، ولا مانع يمنع من إرادة المعنى المأخوذ من ظاهر تلك الألفاظ مع هذا المعنى المراد، فهو كنايةٌ عن صفةٍ تُقدَّر بالشلل أو القطع، وقد انحرف الشاعر في تعبيره عن ذلك إلى ذِكر اللازم وهو عدم رفعِ يدِهِ سَوْطَه.

كما أنّه قد تحقّق بمجيء هذا النصّ على خلاف الظاهر التنصيصُ على الأثر المترتِّب على الشللِ أو القطعِ المتروكَين، وفي ذلك تفظيعٌ لدعائه على نفسه، وهذا مما يؤكِّد عدمَ تورُّطِهِ في قولٍ سيِّءٍ قاله في حقّ هذا الملك الجبار الطاغية، الذي هو كالليل، وعنده قدرة على الإتيان به بأيدٍ نوازِعٍ.

وفي هذا الانحراف مما لا يتحققُ بالتصريح أنه كدعوى الشيء ببينة، فقد ذَكر الشاعرُ الدليلَ على المكني عنه وهو(القطع) أو (الشلل) دونهما، وفي هذا من التأكيد ما ليس في الإتيان بالمتوقع باللغة الصريحة، كما أنّ في هذا الانحراف في التعبير ترديدًا للمتلقِّي بين أن يكون المتسبِّبُ في عدم رفعِ يدِهِ سوطَه هو الشلل أو القطع، وفي ذلك من المعاني ما لا يوجد لو جيء بالتعبير على أصله بدون هذا اللزوم وذاك الانتقال؛ إذْ لو قيل: شَلَّتْ أو قُطِعتْ لا غير لكان المعنى كما ذُكِر، أمَا وقد جاء كذلك فالمتلقي تتردد نفسُه في التقدير بين هذين المعنيين، وفي هذا التردُّدِ تكثيرٌ للمعنى وتوسُّعٌ في الدلالة لا يفيده التعبير الصريح المتوقع.

كذلك قوله: **(مَا قُلْتُ مِنْ سَيِّءٍ)** فيه عُدولٌ عن الأصل، وانحرافٌ عن المتوقَّع، وذلك أنّ قوله: **(سَيِّءٍ)** وصْفٌ لمحذوفٍ هو: القول، ولو كان ذُكِرَ لكان من (عكس الظاهر) السابق ذِكرُه؛ لأن دخول النفي على مثل هذا التركيب شأنه أن ينصبّ إمّا على القيد الذي هو: القول السَّيِّئِ، وإمّا على كلٍّ من القيدِ والمُقَيَّد معًا، فيكون المنفيُّ كُلاًّ من القولِ مطلقًا والسَّيِّئِ منه، والمقامُ هنا يعيِّنُ الأولَ؛ فالشاعرُ لا ينفي عن نفسه أن يكون قد قال عن **النعمان** قولا حسنًا، بل هو أَوْلى بمقام المدح والاعتذار، ولكنّ الشاعر لم يقف عند هذا الحدّ، بل ترك ذِكرَ المقيَّدِ، وأفرد القيدَ بالذِّكْرِ، وبذلك ينصبُّ النفيُ لفظًا على المقيَّدِ لا غير، وانصباب النفي لفظًا على السَّيِّئِ من القول يُؤكِّدُ عدمَ قولِه إياه باللفظ، وكلَّما تأكَّد انتفاءُ هذا القول كلما تأكَّدَ القولُ الحسن منه في حقّ **النعمان**.

وبذلك العدولِ المتمثِّلِ في التَّرْكِ تحقَّق نفيُ هذا الصنف من القول، كما تأكَّدَ وقوعُ الحَسَنِ منه، ولولا هذا العدولُ عن الذِّكْرِ – وهو ما يُتَوَقَّعُ أن يكون الكلام عليه – لَما تحقَّق له ذلك.

كما أنّ في قوله: **إِذًا فَلاَ رَفَعَتْ**... عُدُولاً عن الأصل؛ إذِ التنوينُ في (إذًا) عِوضٌ عمّا أُضيفتْ إليه (إذَا)، كما هو مقرَّرٌ في قواعد النحو(١)، وتقدير الكلام هنا قبل الحذف: إذا ثبت أنني قلت ذلك فلا رفعَتْ سَوطي إليّ يدي، وبهذا النصّ الذي جاء على خلاف الظاهر – إذ الظاهرُ المُتوقَّعُ هو الذِّكْرُ – انحرف النابغة عن الذِّكْر إلى الحذف، وبهذا العدول تطهيرٌ وتنزيهٌ وتبرئة حتى من مجرّد الذِّكر، وهذا بلا ريبٍ تأكيدٌ لعدم الوقوع، وفي العدُول عن الذِّكر إفرادٌ للدعاء على نفسه إن كان قد وقع منه شيءٌ من القول السَّيِّئِ، فقد تحقّق بهذا العدولِ إعراضٌ من الشاعر عن مجرد ذِكر القول السَّيِّئِ، وتركيزٌ منه على الدعاء على نفسه، ولولا هذا العدول، والخروج بالكلام على خلاف الظاهر ما تحقّق ذلك للشاعر.

السابع: الاستثناء من قوله السابق:

مَا قُلْتُ مِنْ سَيِّءٍ مِمَّا أُتِيتَ بِهِ إِذًا فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي

هو قولُه:

إِلاَّ مَقَالَةَ أقوامٍ شَقِيتُ بِهَا كانت مقالَتُهُمْ قَرْعًا عَلَى الكَبِدِ

فقد نفى الشاعرُ عن نفسه – أوّلاً – صُدورَ أيِّ قولٍ سيِّءٍ مما بلغَ **النعمانَ**، ثم أكَّدَ ذلك بتلك الجملة الشرطية الدعائية بما فيها من اعتبارات مؤكِّدة، ثم فاجأَنَا بأداة استثناءٍ، وهي توحي منذ الوهلة الأولى بطرح ما بعدها مما قبلها ليكون له حكمٌ

(١) قال الحسن المُرادي: ".فإذا قال: أزورُكَ، فقلتَ: إذن أَزورَك، فإنما أردتَ أن تجعلَ فِعْلَهُ شرطًا للفِعل" الجنى الداني في حروف المعاني صنعة الحسين بن قاسم المرادي ٣٦٤ – تحقيق د/ فخر الدين قباوة – والأستاذ/ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ ١٩٩٢م، والمعنى: أردتَ أن تجعل زيارتَه إياك شرطًا لزيارتك إياه، وأوضَحَ ذلك ابن هشام في قوله: "والأصلُ – يعني: على القول باسميتها – في (إذنْ أُكرِمَكَ): إذَا جئتَنِي أُكرِمُكَ، ثم حُذِفَتْ الجملةُ، وعُوِّضَ التنوين عنها، وأُضمرتْ أنْ" مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ١/ ١٠٩ تحقيق الدكتور/ عبد اللطيف محمد الخطيب – السلسلة التراثية – الكويت – الطبعة الأولى – ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

مخالِفٌ للأول[1]، وهذا هو الاستثناء المتَّصل، وهو الظاهر المتوقَّع، فالمتوَقّع أن يكون ما بعد (إلا) قولٌ سيِّءٌ مستثنًى من القول السَّيِّئ المنفي قبلها، وإذْ بالمُثبَتُ بعد (إلا) ليس بعضًا من المنفي قبلها؛ فالمنفيُّ قبلها قولُهُ، والمثبَتُ بعدها مقالةُ أقوامٍ كانت سببًا في شقاء الشاعر ونكده، وبذلك يدرك المتلقِّي أنّ الاستثناءَ هنا منقطع أو منفصل، وهو خلاف الظاهر.

وبانقطاع الاستثناء يكون الشاعرُ قد أثبتَ مقالةَ السوء إلى غيره، ونفاها عن نفسه مرةً أخرى، ويكون قد دلّل على صحةِ ذلك الانتفاء بأنه إنْ ثبت أنّ هذه المقالةَ السيّئةَ الصادرةَ عن أقوامٍ، والتي اتَّهموه فيها بأنه قد قال قولاً سيِّئًا عن **النعمان** – إنْ ثَبَتَ أنّ هذه المقالة من جنس القول السَّيِّئ الذي نفاه عن نفسه قبلُ، ثبت أنّه قد قال فيه قولاً سيِّئًا، ولكنّ ذلك مُحالٌ، فثبت أنه مُحالٌ أن يكون قد قال سيئًا.

وهناك وجهٌ آخرُ في توجيه الاستثناء المنقطع في هذا الموضع، هو أن يُجعَل الثاني من جنس الأول أو بعضًا منه مجازًا[2]، وذلك بأن يوجد من يعتقد أنّ مقالةَ هؤلاءِ الأقوامِ داخلةٌ في جنس ما قاله، فيثبُتُ أنها له، وهذا قولٌ يَحكم على قائله بالخلل وفساد العقل.

الثامن: في قوله: **(كانت مقالَتُهُمْ قَرْعًا عَلَى الكَبِدِ)** أَخبَرَ الشاعرُ عن مقالة هؤلاء القوم – التي قالوها واشين بها عند **النُّعمان –** بأنها كانت قرعًا، وأنَّ هذا القرعَ كان على الكَبِدِ منه، والقرعُ وإنْ فَسَّره كثيرٌ من اللغويين بالضَّرْبِ، إلا أنّ له خصوصيةً في

---

(١) ينظر: إلاَّ بمعنى (لكنّ) في الاستثناء المنقطع حسب ذوقيات اللغة وتوجيهات اللغويين والنحاة والمفسرين دراسة تحليلية استقصائية في القرآن الكريم، بقلم الدكتور/ علي أحمد محمد زايد ١٣

(٢) هذا الوجه قال به شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، قال: ".. وحجةُ بني تميم في الرفع – يعني: رفع المستثنى في الاستثناء المنقطع – أن تجعل الثاني بعضَ الأول مجازًا، والمجازُ فيه يُتَصَوَّر من أربعة أوجهٍ: .... **الرابع:** أن تجعل الثاني من جنس الأول، لأنّ من الناس من يعتقد ذلك فيه، نحو قوله:

ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم بهنّ فلولٌ من قراع الكتائب

فجَعْلُ قراعهم الكتائب، وتفليل سيوفهم من جنس العيوب؛ لأنّ من الناس من يعتقد ذلك وهم الجبناءُ الذين يعتقدون أنَّ الشجاعةَ والإقدامَ قلةُ عقلٍ وتَهَوُّرٌ" الاستغناء في الاستثناء لشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (٦٨٤ هـ) – تحقيق محمد عبد القادر عطا ٣٦٠، ٣٦١.

معناه تزيد على مجرد الضرب، فهو يعني الضربَ بشدَّةٍ حتى الإصابة[١]، ومثلُ هذا التركيب يفيد التشبيهَ عند كثيرٍ من البلاغيين[٢]، ومنهم من جعله استعارة[٣]، وفي كلٍّ منهما خروجٌ على خلاف مقتضَى الظاهر.

أما التشبيه: فقد ترك الشاعرُ أداتَه، وجعل القرعَ – الذي هو نوعٌ من الضربِ شديدٌ يترك أثرًا في المضروب – مُسنَدًا إلى مقالةِ هؤلاء الأقوام، وهو بذلك يثبتُ القرعَ لتلك المقالة، ولمَّا كان ذلك مُمتَنِعًا في الواقع؛ إذِ المقالةُ ليس من شأنها أن تَقرَعَ، جعلوه لإثبات شبَهٍ من القرع لتلك المقالة[٤]، وهذا التشبيهُ متروكٌ فيه كلٌّ من الوجه والأداة،

أما تركُ الوجه: فيفيدُ الشمولية في إثبات الوجه الذي يوجد في القرع لِما شُبِّه به من تلك المقولة، فالوجه عامٌّ يشمل كلَّ ما يمكن تخيُّلُه من صفاتٍ في القرع، وأنّ الشاعرَ قد أراد أنّ هذه الصفاتِ كلَّها ثابتةٌ لمقالة هؤلاء الأقوام.

وأمّا تركُ الأداة: فيفيدُ أنّ الشَّبَه بين مقالةِ هؤلاء والقرعِ قد بلغ منتهاه، لدرجة أنّ الشاعر قد ترك الأداة التي تفيد الإلحاقَ، والإلحاقُ إنما يكون للناقص في الصفة أو الصفات بالكامل فيها، ولولا هذا العدولُ عن ذِكر كلٍّ من الوجه والأداة – الذي هو خلاف الأصل وغير المتوقَّع – ما استطاع الشاعرُ أن يعبِّر عن تلك المعاني ولا أن يصوِّرَ تلك المبالغات.

وأما الاستعارة: فهناك من يرى أنّ مثلَ هذا التركيب من قبيل الاستعارة، فمِثلُ قوله (قرعًا) هنا ليس مستعمَلاً فيما وُضِع له، بل هو مستعمَلٌ في معنى (مُؤْلِم) مثلاً، وهو

---

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة ٥/ ٧٢، والمحكم والمحيط الأعظم ١/ ١٩٨، والمصباح المنير للفيومي ٤٩٩، قال ابن فارس: "والقارعةُ: الشديدةُ من شدائد الدهر، وسُمّيت بذلك لأنها تقرع الناس، أي: تضربهم بشدة، والقارعةُ: القيامة؛ لأنها تضرب وتصيب الناسَ بإقراعها" معجم مقاييس اللغة ٥/ ٧٢.

(٢) قال الخطيب: ".. فاسمُ المُشبَّه به إنْ كان خبرًا أو في حكم الخبر – كخبر (كان وإنّ) والمفعول الثاني لباب (علمت) والحال – فالأصح أنه يسمى تشبيهًا، وأنّ الاسمَ فيه لا يسمَّى استعارة.." الإيضاح ضمن شروح التلخيص ٤/ ٤٩، ٥٠.

(٣) ينظر: المطول على التلخيص لسعد الدين التفتازاني ٣٥٨، ٣٥٩ – دار سعادات ١٣١٠هـ.

(٤) ينظر: الإيضاح ضمن شروح التلخيص ٤/ ٥٠.

مشبَّهٌ محذوف، والتقدير: كانت مقالتُهُمْ مؤلِمَةً كالقرْع، وعليه فـ(قرعًا) مجازٌ واستعارةٌ عن المشبَّه المحذوف[1]، وعلى هذا يكون الشاعرُ قد ترك الظاهرَ المتوقَّعَ وهو تشبيه مقالة هؤلاء الأقوام بالقرع، وانحرف إلى ادِّعاء أنّ القرع منه نوعٌ متعارَفٌ هو القرع المشهور، وقرعٌ غير متعارفٌ الذي هو تلك المقالة.

وعلى اعتبار أنّ ما نحن فيه تشبيهٌ متروك الوجه والأداة يكون هذا العدولُ عن الظاهر المتوقَّعِ قد صوَّر الاتحادَ بين الطرفين، وعمومَ الشَّبَه على ما مرّ، وإذا عُلِم أنّ الاستعارة عبارة عن تناسي التشبيه، عُلِمَ أنّ تلك المبالغة التي كانت في التركيب وهو تشبيهٌ قد زادت وتضاعفت، وهذه الزيادة ما كان لها أن تُؤَدَّى لو كان الأسلوب قد جاء على مقتَضَى الظاهر بدون خروج على خلافه.

(١) ينظر: المطول ٣٥٨، ٣٥٩.

المبحث السادس
العدول في تبرئته مما اتُّهِم به

٤٢- أُنْبِئْتُ أَنَّ أَبَا قَابُوسَ أَوْعَدَنِي ... ولا قَرَارَ على زَأْرٍ من الأسَدِ[١]
٤٣- مَهْلاً فِدَاءً لكَ الأَقْوَامُ كُلُّهُمُ ... وَمَا أُثَمِّرُ مِنْ مالٍ وَمِنْ وَلَدِ
٤٤- لاَ تَقْذِفَنِّي بِرُكْنٍ لاَ كِفَاءَ لَهُ ... وَإِنْ تَأَثَّفَكَ الأَعْدَاءُ بِالرِّفَدِ
٤٥- فَمَا الفُرَاتُ إِذَا هَبَّ الرِّياحُ لَهُ ... تَرْمِي أَوَاذِيُّهُ العِبْرَيْنِ بِالزَّبَدِ
٤٦- يَمُدُّهُ كُلُّ وَادٍ مُتْرَعٍ لَجِبٍ ... فِيهِ رُكَامٌ مِن اليَنْبُوتِ والخَضَدِ
٤٧- يَظَلُّ مِنْ خَوْفِهِ المَلاّحُ مُعْتَصِمًا ... بِالخَيْزُرَانَةِ بَعْدَ الأيْنِ والنَّجَدِ
٤٨- يَوْمًا بِأَجْوَدَ مِنْهُ سَيْبَ نَافِلَةٍ ... ولا يَحُولُ عَطَاءُ اليَوْمِ دُونَ غَدِ
٤٩- هذَا الثَّنَاءُ فَإِنْ تَسْمَعْ بِهِ حَسَنًا ... فَلَمْ أُعَرِّضْ أَبَيْتَ اللّعْنَ بِالصَّفَدِ
٥٠- هَا إِنّ ذِي عِذْرَةٌ إِلاّ تَكُنْ نَفَعَتْ ... فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ

قوله:

٤٢- أُنْبِئْتُ أَنَّ أَبَا قَابُوسَ أَوْعَدَنِي ... ولا قَرَارَ على زَأْرٍ من الأسَدِ

جملتان تستقِلُّ كلٌّ منهما بمعناها، الأولى: إخبارٌ بأنّه نُبِّئَ أنّ **النُّعمانَ** أوعده، والثانيةُ: إخبارٌ بأنَّه لا استقرار ولا اطمئنان[٢] لعاقل بمكانٍ يُستَمَعُ فيه زَأْرُ الأسد الحقيقيّ، وهذا الاستقلال الذي بين هاتين الجملتين بلغ حدًّا جعلهم يُصَرِّحُون بأنّ الثانية منهما مثَلٌ[٣]، وكلا الجملتين خالٍ من عناصر التشبيه المعروفة، ولا دليل فيهما على الاستعارة؛ لوجود الطرفين (**أبا قابوس** – و**الأسد**) على ما هو مفهوم من كلام الإمام

(١) هذه الأبيات إلى آخرها بهذا الترتيب ماعدا: ابن السِّكِّيت والواحدي، فعندهما البيت الأول (أنبئتُ..) قبل آخر بيت، والتبريزي، فعنده هذا البيت قبل الأخيرين.

(٢) قال الزوزني: "القرار: الاطمئنان" شرح المعلقات العشر للزوزني ٣٠١.

(٣) قال الزوزني: "والشطر من نوع إرسال المثل" السابق نفسه، وقال الزمخشري في المثل رقم (١٤٠٠): "(ولا قَرَارَ على زَأْرٍ من الأسَدِ) من قول النابغة:

أُنْبِئْتُ أَنَّ أَبَا قَابُوسَ أَوْعَدَنِي ... ولا قَرَارَ على زَأْرٍ من الأسَدِ

وقد تمثل به الحجاج لمّا سخط عليه عبد الملك" المستَقصَى في أمثال العرب ٢/ ٣٨٠.

عبد القاهر في أثناء تفريقه بين التشبيه والاستعارة[1]، لكنّ المتلقِّي لهذا البيت ينتقل ذِهنُه من فحوى هاتين الجملتين إلى عَقْدِ شَبَهٍ بين (وعيدِ **النُّعْمَان** إياه)، وبين (زئير الأسد)، وهذا الشبَهُ يستلزمُ مثلَه بين (**النُّعمان**، والأسد)، فكما أنه لا ينبغي لعاقلٍ أن يستقرَّ في مكانٍ قريبٍ من الأسد يتمكّن فيه من أن يفترسه، كذلك لا ينبغي له أن يستقرَّ في أرض تحت سلطان هذا الملك، أو بمكانٍ يُظَنّ فيه أن ينالَه غضبُه.

هذا الشَّبَهُ بين الوعيدِ والزئيرِ، وما يلزمه من الشَّبَهِ بين **النُّعْمَانِ** والأسد، قد أَدّاهما الشاعر بغير المعهود في أسلوب التشبيه؛ لأنه قد أخبر في تركيبٍ مستقِلٍّ بما علِمَه من وعيد **النُّعْمَانِ**، وفي آخَر بأنه لا استقرار لمن يسمع زَأْرَ الأسدِ الحقيقيِّ، فعلى الظاهر لا تشبيه، وفي الواقع تشبيهان لكنهما على خلاف المعهود في أسلوبه.

وبهذا النوع من التشبيه الذي جاء على خلاف الظاهر قد ثبت شَبَهٌ –لم يُصَرِّح به الشاعر – بين **النُّعمانِ** والأسد، بل هو من مُسْتَتْبَعات الشَّبَه الذي بين وعيد الأول وزَئيرِ الثاني، وهو مع ذلك شبهٌ مؤكَّدٌ؛ إذْ هو كدعوى الشيء ببيِّنة، ويكون عدمُ التصريح به دليلٌ على ثبوته وتَقَرُّرِه.

وإذا كان من أقوى صور التشبيه المعهود ما حُذِف منه الوجهُ والأداةُ، فإنّ تشبيه **النابغة** هنا أقوى وأبلغ؛ لعدم ظهور أركانه، وبذلك يكون هذا التشبيه – وهو على خلاف الظاهر – قد أفاد من المعاني وأدَّى من الأغراض ما ليس من خواصّ التشبيه الظاهر، وهذه الأغراضُ وتلك المبالغات يقتضيها حالُ الشاعر ويتطلّبُها سياقُ شِعرِهِ؛ فهو ما بين رهبةٍ من جبروته، ومدحٍ بما يرقِّقُ قلبَه، واعتذارٍ بما يستوجب عفوه.

وفي قوله:

٤٣– مَهْلاً فِدَاءً لكَ الأَقْوَامُ كُلُّهُمُ وَمَا أُثَمِّرُ مِنْ مالٍ وَمِنْ وَلَدِ

على رواية الرفع في قوله: (**فِدَاءً**) يكون قد جاء التركيب على خلاف الظاهر[2]، وذلك بتقديم الخبر(المسنَد) على المبتدأ (المسند إليه)، فأصل النَّظْمِ بحسب الظاهر:

---

(١) ينظر: أسرار البلاغة ٣٣٦.

(٢) قال السيرافي:"والرفعُ على الابتداء والخبر، كأنه قال: الأقوامُ فَادُونَ لك" شرح كتاب سيبويه تأليف أبي سعيد السيرافي ٤/ ٦٨، وقال البغدادي: .. ثم نقل عن الزمخشري في حواشيه أنه قال: فداءٌ بالرفع على أنه خبر الأقوام.." خزانة الأدب ٦/ ١٨٢.

الدعاءُ **للنعمان** بأن تكون الأقوامُ وما عُطف عليها مِمُا يُثَمِّره من مالٍ ومن ولدٍ فداءً له، وقد جاء هذا الدعاء في صورة الخبر، فالمُخبَرُ به عن هذه الأشياء – وهو كُونُها فداءً له – مُقَدَّمٌ عليها.

وشأن هذا الانحراف في التعبير – وهو التقديم الذي جاء على خلاف الظاهر المتوقَّع – أن يفيد التخصيص، أعني تخصيص كلٍّ من الأقوام وما يُثَمِّرُ من مالٍ ومن ولدٍ بأن تكون فداءً لهذا الممدوح، أي أنّ هذه الأشياء مقصورة على الفدائية له، فلا تتعدّى كونَها فِداءً له إلى كونِها فداءً لغيره، ولا إلى كونها ليست فداءً أصلا.

وأمّا عن النظم في قوله: **(فِدَاءً لكَ)** ففيه من الدِّقَّة في التعبير ما لا يُحصَر؛ وذلك أنه لو تقدم الجار والمجرور لكان مُرادُه أنّ هذه الأشياء مقصورةٌ على كونها فداءً له دون غيره، أمَا وقد تأخر فالمراد – إذًا – أنّها محصورة في الفدائية لا غيرها من العيش والبقاء، فكأنّ هذه الأمور ما خُلِقَتْ وما وُجِدَتْ إلا لتكون فداءً له، كما أنّ تقديم المسند هذا يفيد – مع هذا الحصرِ – التفاؤلَ، وذلك بإسماعه من أول وهلة ما يسُرُّه، فقد كان أول ما تلقّاه **النعمان** من هذا النصّ فداؤه بمن ذُكِروا مُؤَخَّرين، والنصُّ يمنح ذلك كلَّه.

وبهذا العدول عن الظاهر والانحراف بالتعبير عن الأصل تحقَّق للشاعر ما أراد، ولو كان الكلام قد جاء على ظاهره لَمَا تحقّق له شيءٌ من ذلك.

وفي قوله:

٤٤– لاَ تَقْذِفَنِّي بِرُكْنٍ لاَ كِفَاءَ لَهُ وَإِنْ تَأَثَّفَكَ الأَعْدَاءُ بِالرِّفَدِ

بعد أن جعله الشاعرُ في البيت قبل السابق أسدًا، جعله هنا نارًا، فقد شبَّهه بها أوّلاً، ثم بالغ فجعله من جنسها، ثم ساق ذلك على أنّه من المسلَّمات، حيث اخترع له شيئًا يُلازمه هو من ملازمات النار الحقيقية[1]، وإضافةُ هذا الملازِمِ إلى ضمير

(١) سِرْتُ هنا على مذهب السكاكي في الاستعارة المكنية من أنها: لفظُ المُشَبَّه المُراد به المشبَّه به، قال: "أن تذكر المشَبَّه، وتريد به المشبَّه به، دالاً على ذلك بنصب قرينة تنصبها، وهي أن تنسب إليه وتضيف شيئا من لوازم المشبه المساوية.." مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي ٣٧٨، ٣٧٩ – ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، والجمهورُ على أنها لفظُ المشبَّه به المطوي من الكلام...، والخطيبُ على أنها: التشبيه المضمر في النفس.

النُّعمان في قوله: **(تَأَثَّفَكَ)**[١] قرينةٌ مانعةٌ من إرادة المعنى الحقيقي له وهو البشرية، وهذه القرينةُ هي المعروفة بالاستعارة التخييلية، وهي الملازمة للمكنية[٢].

وبذلك يكون الشاعرُ قد صوَّر **النعمانَ** في صورة النار الحقيقية، وجعل أعداءه الذين اكتنفوه للوشاية به – أي: بالشاعر – كأنهم أثافي تمنع النار من التفرقِ وعدمِ الحرقِ، بل هي تساعد على دوامها وشدتها، فالمعنى: لا تَرْمِيَنِّي بنفسك؛ فإنه لا مِثْلَ لك، وإنْ اكتنفك أعدائي واجتمعوا حولك متعاونين عليّ[٣]، قال **الواحدي**: "وإن أحاط أعدائي بك متعاونين عليَّ يرفِد بعضهم بعضًا"[٤].

وبذلك يتبيّنُ أنّ الرُّكن[٥] الذي طلب **النابغةُ** ألا يُقْذَف به أمرٌ عظيمٌ، وأيُّ شيءٍ أعظم من القذف[٦] في النار؟!

قوله:

٤٥ – فَمَا الفُرَاتُ إِذَا هَبَّ الرِّياحُ لَهُ ... تَرْمِي أَوَاذِيُّهُ العِبْرَيْنِ بِالزَّبَدِ
٤٦ – يَمُدُّهُ كُلُّ وَادٍ مُتْرَعٍ لَجِبٍ ... فِيهِ رُكَامٌ مِن اليَنْبُوتِ والخَضَدِ
٤٧ – يَظَلُّ مِنْ خَوْفِهِ المَلّاحُ مُعْتَصِمًا ... بِالخَيْزُرَانَةِ بَعْدَ الأَيْنِ والنَّجَدِ
٤٨ – يَوْمًا بِأَجْوَدَ مِنْهُ سَيْبَ نَافِلَةٍ ... ولا يَحُولُ عَطَاءُ اليَوْمِ دُونَ غَدِ

في هذا المقطع أراد **النابغةُ** أنْ يُثبِتَ **للنُّعمانِ** بُلوغَه من الكرم والعطاء والفضل حدًّا مستحيلا في العادة والعقل، فسلك لإثبات ذلك تفضيلَه على الفرات[٧] أو على الأقل

---

(١) "..الأثفية: هي الحجارةُ تُنْصَبُ عليها القِدْرُ" معجم مقاييس اللغة ١/ ٥٧، وقال الزمخشري: "ومن المجاز: تَأَثَّفُوه: اجتمعوا حوله" أساس البلاغة ١/ ٢٠.

(٢) قال الأزهري: "وقوله: ولو تأثفك الأعداءُ، أي: ترافدوا حولك متضافرين عليَّ وأنت النارُ بينهم" تهذيب اللغة ١٠/ ١٩٠.

(٣) قال الراغبُ: "وترافدوا: تعاونوا" المفردات ٢٦٤.

(٤) شرح قصيدة النابغة الذبياني لأبي الحسن الواحدي ٢٣، وينظر: ديوان النابغة الذبياني – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ٢٦ (هامش ٤٣)، فالأعداءُ على هذا أعداء النابغة.

(٥) قال الجوهري:"ورُكْنُ الشَّيْءِ: جانبُهُ الأقْوَى" تاج اللغة وصِحاح العربية ٢١٢٦.

(٦) قال الراغب: "القَذْفُ: الرَّمْيُ البعيد" المفردات ٥١٤، وفي اللسان: "القَذْفُ: الرّميُ بقوّةٍ" لسان العرب ٣٥٦٠.

(٧) قال الأزهري: "الفُراتُ: أعذَبُ المياه، قال الله جلّ وعزّ: ﴿هذا عَذْبٌ فُرَاتٌ وهذا مِلْحٌ أُجاجٌ﴾ سورة الفرقان من الآية ٥٣، **وقد فَرُتَ الماءُ يَفْرُتُ فُرُوتَةً إِذَا عَذُبَ فهوَ فُراتٌ" تهذيب اللغة ١٤/ ٢٧٢، وقال الجوهري: "والفُراتُ اسْمُ نَهْرِ الكوفة" تاج اللغة وصِحاحُ العربية ٢٦٠.**

تسويتَه به، قال: "**فَمَا الفُرَاتُ ...يَوْمًا بِأَجْوَدَ مِنْهُ..)**، وليست الزيادةُ على الفرات أو التسويةُ بينهما حاصلةً في كلِّ أحوال هذا النهر، بل وضع الشاعرُ عِدَّةَ قُيُودٍ وأوصافٍ في الفرات وَقْتَما تكون حاصلةً يكون مساويًا للملك الممدوح، وقد يكون أقلَّ منه، هذه القيود:

الأول: أن يكون ذلك وقتَ هُبوبِ الرياح، فإنها إذا هبَّتْ حرَّكت الأمواجَ وهيَّجتها، وإذا اشتَدَّت هذه الأمواجُ فإنها تَرمي عَبرَيْ[1] النهر بالزَّبَدِ[2].

الثاني: هذا الفُراتُ – زيادةً على ما سبق– يمُدُّه أوديةٌ كثيرةٌ[3]، ممتلِئةٌ بالماء السريع، حتى إنّ هذه الرياح – من كثرتها وقوة اندفاعها – تُحدِثُ أصواتًا شديدةً[4]؛ فكلّ ماءٍ يسيلُ من كلِّ وادٍ منها يَدفع أمامه كثيرًا ممّا يتراكم من شجر اليَنْبُوتِ والخَضَدِ[5]، وفي هذا تصويرٌ لِمياه كلِّ وادٍ – ممّا يصُبُّ في هذا الفرات فيزيده – وما هي عليه من الكثرة والسرعة، وما تَحْمِله ممّا يكون أمامها من كلِّ شيء يكون في طريق سيرها واتّجاهها.

الثالث:هذا النهرُ بما فيه من أمواجٍ أنتجتها الرياحُ، وما ترمي به تلك الأمواجُ عَبْرَيه من زبدٍ، وما تَمُدُّ به الأوديةُ الممتلِئةُ الصاخبةُ هذا النهرَ من ماءٍ، وما تحملُه مما

---

(١) في معجم مقاييس اللغة بكسر العين وفتحها، قال ابنُ فارس: "وعَبْرُ النّهر: شَطُّهُ" معجم مقاييس اللغة ٤/ ٢٠٧.

(٢) قال الزَّبيدي: "الزَّبَدُ مُحَرَّكةً: للماءِ وغيرِه كالبعيرِ والفِضّةِ وغيرِها، والزَّبَدُ: زَبَدُ الجَمَلِ الهائج، وهو لُغامُهُ الأبيضُ الذي تتلطخُ به مشافِرُهُ إذا هاج، وللبحرِ زَبَدٌ إذا هاج موجُهُ" تاج العروس ٨/ ١٣١.

(٣) قيَّدتُها بالكثرة مع أنها من جموع القلة نظرًا لتناوبها هي وجموع الكثرة في الدلالة، والمقامُ والسياقُ يؤيدان ذلك، بل لن نبالغ إذا قلنا إن جميع الجموع التي يستعملها النابغة تدل على الكثرة والزيادة البالغة.

(٤) قال ابنُ فارس: "وبحرٌ ذُو لَجَبٍ: إذا سُمِعَ اضطرابُ أمْواجِهِ" معجم مقاييس اللغة ٥/ ٢٣٦.

(٥) "الخَرُّوبَةُ: شَجَرَةُ اليَنْبُوت" كتاب العين ١/ ٣٩٥، وفي المحكم: "والخَرُّوبُ: شَجَرُ اليَنْبُوتِ، واحدتُها: خَرُّوبَةٌ" المحكم والمحيط الأعظم ٥/ ١٧٨، والخَضَدُ: كُلُّ ما قُطِعَ من عُودٍ رَطْبٍ" تاج العروس ٨/ ٥٩.

تكسَّر من ركام اليَنْبُوتِ والخَضَدِ – في ذلك كلِّه مِنَ الرُّعْب ما يُخيفُ قائدَ السفينةِ[١]، لدرجةِ أنْ يظلَّ معتصمًا بسكان السفينة، وذلك بما سبَّبَهُ له الكربُ والجهدُ بسبب تلك الأهوال والمصاعب من إعياءٍ وتَعَبٍ[٢]، إنّ الفراتَ الذي يكون ذلك حالَه فيه من كلِّ شيءٍ ما يصعبُ حصرُه ووصفُه، وهو بهذه الأوصاف وتلك الأحوال لا يكون في يومٍ مَّا أجودَ من الممدوح، وهذا مما لا يشهد بوقوعه عرفٌ ولا عادةٌ ولا يخطر بالعقل.

وليست المبالغةُ من الشاعر إلى هذا الحدّ، بل يزيد الشاعر فيها درجةً أُخرى، فيجعلُ الحالَ الذي ساوى فيها **النعمانُ** هذا النهرَ أو فاقه فيها متعلِّقةً بنوافلِ عطائِه وفضلِه فيقول: **(يَوْمًا بِأَجْوَدَ مِنْهُ سَيْبَ نَافِلَةٍ)**، فما بالُنا بمقدار عطائه فيما سوى النوافل من الواجبات**!!**

ثم يزيد درجةً ثالثةً في هذه المبالغة فيذكرُ أنّ هذا العطاءَ المنسوب **للنعمان** لا يَمْنَعُ منه غدًا ما صنعه اليومَ، فيقول: **(ولا يَحُولُ عَطَاءُ اليَوْمِ دُونَ غَدِ)**، وكلٌّ من هذه المبالغات عُدولٌ عن الأصل، وخروجٌ بالكلام على خلاف الظاهر، وانحرافٌ به عما يُتوقّع؛ لِما فيها من ادِّعاءِ أوصافٍ غيرِ مُمْكِنَةٍ عقلا ولا عادة، لكنها مطابقةٌ لمقتَضَى الحال الذي يعيشه الشاعرُ، ومناسِبَةٌ للسياق الذي قيل فيه هذا النصّ؛ فالمقامُ مقامُ مدحٍ واعتذارٍ ورهبة، أمامَ ملكٍ طاغيةٍ جبارٍ متسلِّط.

وفي هذا المقطع من الأبيات من غير المتوقَّع وخلاف الظاهر – كذلك – أنّ ما سبق هذا المقطعَ كان حديثًا عن تهديد النُّعمان الذي جعله الشاعرُ أسدًا ونارًا، وما تَبِعَ ذلك من طلبه أن يتمهّل في الحكم عليه ومؤاخَذَته، حتى وإن اكتنفه أعداءُ النابغة الواشين به، المتعاونين على ذلك يؤازرُ بعضُهم بعضًا.

المتلقِّي بعد ذلك يتوقّع أن يكون الحديثُ عن صورةٍ من باب قوّته وبطشه، أو من باب سماحتِه وعفوه، ولقد جاء الكلامُ في أوائلِ هذا المقطع كذلك، (الرياح، ترمي، الزَّبَد، يَمُدُّه[٣]، مُتْرَع، لَجِب، رُكام، الينبوت، الخَضَد، خوف، معتصمًا، الأين،

---

(١) قال ابنُ سيده: "والخَيْزُرَانَةُ: السُّكَّانُ، قال النابغة: بالخَيْزُرَانَةِ بعد الأَيْنِ والنَّجَدِ" المحكم والمحيط الأعظم ٥/ ٩٥، ٩٦.

(٢) الأَيْنُ: الإعياءُ، هكذا في الصِّحاح ٢٠٧٦، و"النَّجَدُ: العَرَقُ من عَمَلٍ أو قُرْبٍ أو غيرِه" المحكم والمحيط الأعظم ٧/ ٣٣٩.

(٣) هذا المدُّ، وهو غير المدد، قال الراغب: "وأكثرُ ما جاء الإمدادُ في المحبوب" المفردات ٦٠٠.

والنَّجَد)، كلُّ هذه الألفاظ بما تحملُه من معانيها المباشرة من معانٍ، تجعل الذهنَ المُتَلَقِّي لهذا الشعر متأهِبًا لاستقبال شيءٍ من مؤاخذاته وأخذِه.

لكن الشاعرَ قد انحرف في تعبيره فعدل عن هذا المُتَوقَّع، وأخرج كلامَه على خلاف الظاهر حيث قال:

٤٨- يَوْمًا بِأَجْوَدَ مِنْهُ سَيْبَ نَافِلَةٍ ولا يَحُولُ عَطَاءُ اليَوْمِ دُونَ غَدِ

فالنهرُ بهذه الاعتبارات كلِّها ليس بأجود من النعمان، فيثبتُ له الجودُ الزائد على جود النهر أو المساوي له.

ولا نستبعدُ أن يكون ذلك منه عن عمدٍ؛ فجبروتُ هذا الملك وسطوتُه وطُغيانُهُ صفاتٌ غالبةٌ عليه في ذهن الشاعر، لدرجة أنه وهو يمدحه بالكرم والعطاء والجود، ويبلغ به فيها حدًّا مستحيلاً، يستعملُ ألفاظا من وادي السطو والأخذ والهلاك، ولا نمنع كذلك من أن يكون حكمُه الداخليّ على هذا الملك حكمًا بالعتُوِّ والقهر، ولكنه يُخرِجه على خلاف ذلك من العطاء والجود، وربما كان الغلوُّ الذي يأتي به في مدحه بهذا قرينةً على ما يُكِنُّه له نفسه.

قوله:

٤٩- هذَا الثَّنَاءُ فَإِنْ تَسْمَعْ بِهِ حَسَنًا فَلَمْ أُعَرِّضْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ بِالصَّفَدِ

وصل **النَّابغةُ** إلى نهاية قصيدته، وقد أنهاها بما يحسُنُ أن تنتهي به، بأن جعل آخرَ ما يسمع **النعمانُ** منه ثناءً، وأنه لم يكن لِيطلبَ به عطاءً، ولكنه اعتذارٌ عمّا وُشِيَ به، وإلاّ يكن قد قَبِله منه فهو مشاركُ النَّكَد، وقد سلك في هذين البيتين عدّةَ صورٍ من العدول، وانحرف بالتعبير إلى خلاف الظاهر المتوقَّع:

الأولى: قَصْرُهُ جِنْسَ (الثناء) على ما قاله في تلك القصيدة، دون سواها من الشعر وغيره، وذلك من دلالات الجُمَل مُعَرَّفَةِ الطرفين، كما في قولِه تعالى: (ذَلِكَ الكِتَابُ) [من الآية الثانية من سورة البقرة] ، وقولِنا: هو الرجلُ، وهذا فيه من المبالغة والادِّعاء ما يُخرِجه عن المتوقَّع المعتاد، ولكنه مناسبٌ لحال الشاعر، وما يعانيه، وما يرجوه من ذلك الممدوح.

الثانية: مجيئُه بتركيبٍ شرطيٍّ تقديرُه: إن استحسنتَ هذا (الثناء) مني وقبلتَه، والمتوقَّعُ أن يكون جزاؤُه: فاعْفُ عنِّي أو اقبلني أو سامحني، ولكنه خالف المتوقَّع والظاهرَ، وانحرف بالقول إلى معنًى آخر غير المتوقَّع، وهو نَفْيُ أن يكون ثناؤه هذا تعريضًا بطلب العطاء مطلقًا، أو العطاء جزاءً على هذا المدح والثناء.

فقد عدل عمّا من شأنه أن يُذكَر جوابًا للشرط، فبدلا من أن يكون الجزاءُ على هذا الشرط طلبًا يرجوه بل يتمنى حصولَه، جاء الجواب في صورة الإخبار، وهو مع ذلك مناسبٌ لما يقصده الشاعرُ، وذلك أنّه لو كان التعبير على الظاهر وما هو متوقَّعٌ لكان طلبًا للعفو والصفح، وهذا لا يمنع من أن يكون طالبًا – معه – عطاءً، ولكنه بالعدول عن ذلك إلى ما جاء عليه التعبير يكون قد نفي تعريضَه بطلب العطاء صراحةً، وهو لا يمنع من أن يكون طالبًا العفو والغفران، وهذا المتحقِّقُ بذلك العدول أدخل في المدح، وأوجب للصفح من المتحقِّق بالظاهر.

الثالثة: استعمالُهُ (إنْ) في الشرط يوحِي بالشّكّ في تحقُّق الجزاء واستبعادِ وقوعِهِ، بخلاف (إذا)، فهي توحي بتحقُّقه ووقوعه، وبما أنه في حالٍ يَحسُن فيه التفاؤلُ وحُسنُ الظنّ بممدوحه، فكان عليه – بحسب الظاهر – أن يستعمل أداتَه، ولكنّه خالف هذا الظاهرَ الموقَّع منحرفًا بأسلوبه نحو (إنْ) وذلك الانحراف بالعدول عن الظاهر يدلّ على استبعاده قبولَ **النُّعمانِ** عُذْرَه وثناءَه، وهذا يتضمن إقرارَه بالذنب، وأنّ الصفح عنه أمرٌ جَلَلٌ مُسْتَبْعَد، وهذا أدخلُ في استعطافه وعفوه من التفاؤل الذي كان سيؤدِّيه كلامُهُ لو كان قد جاء على ظاهره.

الرابعة: مجيئُه بجملةٍ اعتراضية في أثناء كلامٍ، هي قولُه: **(أَبَيْتَ اللَّعْنَ)**، فاصلاً بها بين الفعل في قوله: (فلم أُعَرِّضْ) وبين الجار والمجرور في قوله (بالصَّفَدِ)، وهذه الجملة المُعترِضَةُ تحيةُ الملوك خاصةً[1]، ومعناها: أبيتَ أنْ تأتيَ من الأخلاق المذمومة ما تُلْعَنُ عليه[2].

ولقد كان العدولُ عن الظاهر بهذا الاعتراض مفيدًا فائدةً ما كان لها أن تتحقّق إلا بهذا الانحراف في التعبير؛ وذلك لما فيها من التنبيه على أنّه مَنْ يُمدَحُ بمثل ما جاء

---

(١) ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ١٠٠ – نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١١هـ ١٩٩١م.

(٢) قاله ابنُ الأنباري، وقال: "وكانت هذه تحيةَ لَخْمٍ وجُذَامٍ، وكانت منازلُهم الحيرة وما يليها، وتحيةُ ملوك غسان: يا خير الفتيان، وكانت منازلهم الشام" ديون المفضَّليّات مع شرحٍ وافرٍ لأبي محمد القاسم بن محمد بن الأنباري ١/ ٣١١ – عني بطبعه ومقابلة نسخه وتذييله بحواشٍ كارلوس يعقوب لايل – مطبعة الآباء اليسوعيين – بيروت – ١٩٢٠م.

في تلك القصيدة ثم هو لم يقبل ولم يصفح، فقد استوجب اللَّعْنَ، و**النعمانُ** وقد مُدحَ من **النابغة** بما في القصيدة من بالغ الصفات، ولم يكن هذا المدحُ مرادًا به العطاء، فإنّ عدم قبوله يعدُّ من الأخلاق المذمومة التي تستوجب اللومَ واللعنَ لصاحبها، ولولا هذا الانحراف بذلك الاعتراض ما تحقّق للشاعر ما أراد.

وفي آخر بيتٍ من القصيدة يقول:

٥٠- هَا إنَّ ذِي عِذْرَةٌ إلاّ تَكُنْ نَفَعَتْ فَإنَّ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ

وفي هذا البيت مما هو على خلاف الظاهر قولُه:**(فَإنَّ صَاحِبَهَا)**، إذْ كان مقتَضَى الظاهر أن يأتي في التعبير عن الذي أُسندَ إليه المشارَكة في النَّكَد بطريق التكلُّم؛ فالشاعر هو المقصودُ نفسُه، ولكنه عدل عن تعريف المسند إليه بالإضمار إلى تعريفه بالإضافة، فأضاف نفسَه إلى الضمير العائد إلى الاعتذار، وهذا الانحرافُ في التعبير يفيد تلبُّسَ الشاعر بالاعتذار حتى آخر جملةٍ تفيدُ معنًى من تلك القصيدة، كما يفيد نكران الذات لدى الشاعر، فكأنه لا ذِكرَ له إلا وهو متلبِّسٌ بالاعتذار، وهذا لا يُؤديه – في هذا السياق – سوى التعبير عن المسند إليه بالإضافة، لذلك وجب إخراج الكلام عليه، وإن كان على خلاف الظاهر المتوقَّع.

أهم النتائج

من خلال هذا الوقت الذي قضيتُه مع شعر النابغة تم التوصُّلُ إلى نتائج مهمة، أهمها:

١- صور العدول أو الانحراف أكثر من أن تُحْصَى، والمعاني والأغراض التي تتحقق بها أكثر من ذلك.

٢- صور العدول في كلام البلغاء لا يُرادُ بها إيقاظُ المتلقِّي وتنبيهُهُ، بل يُصارُ إليها لأداء معانٍ لا تُؤدَّى إلا بها.

٣- من البلاغة إشراكُ المتلقِّي في بناء المعنى ومَلْءُ الفراغات، ولذلك أثرٌ مباشرٌ في تكثيف المعاني وتقليل العبارة.

٤- المبالغة، والاستطراد، وتأكيد المدح بما يُشبِه الذمّ، وعكس الظاهر: من صور العدول والانحراف عن الأصل وخرق العادة والإتيان بغير المتوقَّع.

٥- الغلوُّ سمةٌ ملازمة لغرضَي المدح والاعتذار.

٦- من مسوِّغات قبول المبالغات التي تصل إلى حد الغلوّ – زيادةً على ما عند البلاغيين – مراعاةُ ما يعانيه صاحبُ النَّصِّ.

٧- من أغراض التشبيه: أن يريد المُنْشِئُ تحقيقَ أوصافٍ في المشبَّه لِتحقُّقِها في المشبَّه به.

٨- من أدقّ أنواع العدول عند النابغة وأقواها دلالةً على المعنى العدولُ عن التصريح بالتشبيه المراد إلى تشبيهٍ آخر يستلزمه.

٩- من أهم سمات شعر النابغة أنه يُعرِضُ عن المشبَّه فلا يذكر معه أوصافا ولا اعتبارات ولا ملابسات، ثم يذكر ما يريده من ذلك في المشبَّه به، وهو بذلك يعتمد على المتلقِّي في إسقاط ما ذَكَره من صفات واعتبارات على المشبَّه.

١٠- من أشهر سمات شعر النابغة الفصلُ الطويلُ بين طرفي الإسناد، وهذا الفاصلُ لا يأتي زائدًا على أصل المراد، لكنه – زيادةً على التشويق الذي يوجِده عند المتلقي – أوصافٌ للطرف الأول، يتوصّل المتلقي بواسطتها إلى إسقاطها على الطرف الثاني.

١١- المبالغة سمةٌ عامة في شعر النابغة، وهذا يؤكِّد صحةَ الرواية المشهورة من تعييبه شعر حسان بن ثابت، حيث افتخر ولم يبالغ.

١٢- نَبَغَ النابغةُ في التقاط مكوِّنات الصورة التي يرسمها ببراعة، وذلك بفضل أنواع العدول وكثرة المبالغات التي يستعملها في شعره.

١٣- الإقواء يمثل ظاهرةً في شعر النابغة مع تقدُّمه بين الشعراء، وليس الأمرُ مقصورًا على ما رُوي عنه في كتب الأدب.

المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم.

ثانيًا:

١- أدوات التشبيه دلالاتها واستعمالاتها في القرآن الكريم تأليف د/ محمود موسى حمدان – مطبعة الأمانة – مصر – الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

٢- أساس البلاغة لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري – تحقيق د/ محمد باسل عيون السود – منشورات: محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.

٣- أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجاني – تحقيق الشيخ/ محمود محمد شاكر- شركة القدس للنشر والتوزيع – مطبعة المدني – الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩١م.

٤- الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب لأبي محمد عبد الله بن السِّيد البطليوسي – بتحقيق الأستاذ/ مصطفى السقا، والدكتور/ حامد عبد المجيد – مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة – ١٩٩٦م.

٥- إلاَّ بمعنى (لكنّ) في الاستثناء المنقطع حسب ذوقيات اللغة وتوجيهات اللغويين والنحاة والمفسرين دراسة تحليلية استقصائية في القرآن الكريم، بقلم الدكتور/ علي أحمد محمد زايد.

٦- الانزياح وتعدُّد المصطلح لأحمد محمد ويس – مجلة الفكر – المجلّد الخامس والعشرون- العدد الثالث (يناير / مارس) ١٩٩٧م – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – دولة الكويت.

٧- بيان إعجاز القرآن للخطابي ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرمّاني والخطّابي وعبد القاهر الجرجاني – حققها: محمد خلف الله أحمد والدكتور/ محمد زغلول سلام – دار المعارف – الطبعة الثالثة – بدون تاريخ.

٨- تاج العروس من جواهر القاموس – للسيد محمد مرتضَى الزَّبِيدي – تحقيق: عبد الستار أحمد فراج – مطبعة حكومة الكويت – الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ ١٩٦٥ م.

٩- تفسير روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني للعلامة الألوسي البغدادي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – بدون تاريخ.

١٠- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري – الدار المصرية للتأليف والترجمة – حققه وقدم له: عبد السلام هارون – راجعه: محمد علي النجار.
١١- الجنى الداني في حروف المعاني صنعة الحسين بن قاسم المرادي – تحقيق د/ فخر الدين قباوة – والأستاذ/ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ ١٩٩٢م
١٢- جوهر الكنز "تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة لنجم الدين" أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي – تحقيق الدكتور/ محمد زغلول سلام – منشأة المعارف بالإسكندرية – بدون تاريخ.
١٣- حاشية الطيبي على الكشاف المسماة: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب تأليف الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي – جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم – الطبعة الأولى – ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.
١٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي – تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
١٥- دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني – قرأه وعلّق عليه الشيخ/ محمود محمد شاكر – مكتبة الخانجي بالاشتراك مع الهيئة المصرية العامة للكتاب – مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٠م.
١٦- ديوان البحتري – عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي – دار المعارف – الطبعة الثالثة – بدون تاريخ.
١٧- ديوان النابغة الذبياني – اعتنى به وشرحه: حَمْدُوطمَّاس– دار المعرفة – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
١٨- ديوان النابغة الذبياني – تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – الطبعة الثانية – بدون تاريخ.
١٩- ديوان النابغة الذبياني – شرح وتعليق الدكتور/ حنا نصر الحِتّي– الناشر: دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى – ١٤١٠هـ – ١٩٩١م.
٢٠- ديوان النابغة الذبياني – شرح وتقديم/ عباس عبد الساتر – ماجستير في اللغة العربية وآدابها – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة – ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

٢١- ديوان النابغة الذبياني بتمامه – صَنْعَةُ ابن السِّكِّيت، وهو: الإمام أبو يوسف يعقوب بن إسحاق – يُنشر لأول مرة عن أصلٍ فريدٍ – بتحقيق الدكتور/ شكري فيصل – دار الفكر – بدون تاريخ.

٢٢- ديوان النابغة الذبياني تحقيق وشرح: كرم البستاني – دار صادر – بيروت ١٣٨٣هـ ١٩٦٣م.

٢٣- ديوان حسان بن ثابت – شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ/ عبد أ. مهنا – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية – ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٢٤- ديوان كثيّر عزة – جمعه وشرحه الدكتور/ إحسان عباس – نشر وتوزيع دار الثقافة – بيروت – لبنان – ١٣٩١هـ ١٩٧١م.

٢٥- ديون المفضَّليّات مع شرحٍ وافرٍ لأبي محمد القاسم بن محمد بن الأنباري– عني بطبعه ومقابلة نسخه وتذييله بحواشٍ: كارلوس يعقوب لايَل – بمطبعة الآباء اليسوعيين– بيروت – ١٩٢٠م.

٢٦- ديون المفضَّليّات مع شرحٍ وافرٍ لأبي محمد القاسم بن محمد بن الأنباري – عني بطبعه ومقابلة نسخه وتذييله بحواشٍ كارلوس يعقوب لايل – مطبعة الآباء اليسوعيين – بيروت – ١٩٢٠م.

٢٧- ديونا عروة بن الورد والسَّمَوْأَل – دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٢٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي – تحقيق: أحمد بن محمد الخرّاط – دار القلم – دمشق – الطبعة الثالثة – ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢م.

٢٩- شرح الرضي على الكافية – تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قازيونس – بنغازي – الطبعة الثانية – ١٩٩٦م.

٣٠- شرح المعلقات العشر للقاضي الإمام أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني– مع مقدمة لتاريخ ومكانة أصحاب المعلقات – منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت – لبنان ١٩٨٣ م.

٣١- شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد بن محمد بن الحسن المرزوقي – نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م.

٣٢- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي – نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١١هـ ١٩٩١م.

٣٣- شرح قصيدة النابغة الذبياني من عمل الشيخ الإمام/ أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي – دراسةً وتحقيقًا – علي بن ناصر عبد الله جمّاح – قسم الأدب – كلية اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية) – المجلد التاسع – العدد الثاني ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٣٤- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان – تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي – دار الكتب العلمية – محمد علي بيضون – بيروت – لبنان– الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٣٥- شروح التلخيص لـ(السبكي والتفتازاني والمغربي) – دار السرور – بيروت – لبنان – بدون تاريخ.

٣٦- الشعر الجاهلي دراسة في منازع الشعراء للدكتور/ محمد أبو موسى – مكتبة وهبة – الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨ م.

٣٧- شعر عمرو بن أحمد الباهلي – جَمَعَه وحقّقه الدكتور/ حسين عطوان – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣٨- الشعر والشعراء لابن قتيبة – تحقيق: أحمد محمد شاكر – طبعة دار المعارف – ١٣٧٧هـ ١٩٥٨م.

٣٩- الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية – لإسماعيل بن حماد الجوهري – تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين – بيروت – لبنان – الطبعة الرابعة ١٩٩٠ م.

٤٠- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلاّم الجمحي – قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر – دار المدني بِجِدَّة – بدون تاريخ.

٤١- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي – حققه وفصله وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الجيل – الطبعة الخامسة ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م.

٤٢- الفروق اللغوية للإمام الأديب اللغوي أبي هلال العسكري – حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم – دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع – القاهرة – بدون تاريخ.
٤٣- القصائد العشر للإمام الخطيب أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي – رأس أهل الأدب في عصره – عنيت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها للمرة الثانية سنة ١٣٥٢هـ – إدارة الطباعة المنيرة لصاحبها ومديرها/ محمد منير الدمشقي – درب الأتراك.
٤٤- الكامل تأليف الإمام أبي العباس محمد بن يزيد المبرد – حققه وعلق عليه الدكتور/ محمد أحمد الدالي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية – ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
٤٥- كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني – تحقيق: د/ إحسان عباس، ود/ إبراهيم السعافين، والأستاذ/ بكر عباس – دار صادر – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
٤٦- كتاب الحيوان تأليف أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ – بتحقيق وشرح: عبد السلام هارون – شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر – الطبعة الثانية – ١٣٨٤هـ ١٩٦٥م.
٤٧- كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي – ترتيب وتحقيق: الدكتور/ عبد الحميد هنداوي – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م
٤٨- كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٤م.
٤٩- كتاب ديوان المعاني تأليف أبي هلال العسكري – تحقيق: أحمد سليم غانم – دار الغرب الإسلامي – الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م.
٥٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل – تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه د/ فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي.
٥١- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم للحسن بن بشر الآمدي – صححه وعلق عليه الأستاذ الدكتور/ ف . كرنكو – دار الجيل بيروت – ١٤١١هـ ١٩٩١م.

٥٢- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين بن الأثير – قدمه وعلق عليه: د/ أحمد الحوفي، ود/ بدوي طبانة – دار نهضة مصر للطبع والنشر – الفجالة – القاهرة – بدون تاريخ.

٥٣- مجمل اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، باب الهمزة والميم وما يثلثهما – دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية – ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٥٤- المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي المعروف بابن سيده – تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٥٥- مختار الصِّحَاح للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي – إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان – بيروت – لبنان – ١٩٨٦م.

٥٦- المزهر في علوم العربية وأنواعها للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي – مكتبة دار التراث – القاهرة.

٥٧- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي – شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي – مكتبة دار التراث – الطبعة الثالثة – بدون تاريخ.

٥٨- المُسْتَقْصَى في أمثال العرب للعلامة الأديب أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري – وزارة المعارف الهندية – ١٣٨١هـ ١٩٦٢م.

٥٩- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي تأليف العالم العلامة أحمد بن محمد بن علي المُقْرِي الفيومي – تحقيق الدكتور/ عبد العظيم الشناوي – دار المعارف – الطبعة الثانية – بدون تاريخ.

٦٠- المصون في الأدب تأليف أبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري – تحقيق: عبد السلام هارون – مطبعة حكومة الكويت – الطبعة الثانية – ١٩٨٤م.

٦١- المطول على التلخيص لسعد الدين التفتازاني – دار سعادات ١٣١٠هـ.

٦٢- معجم البلدان للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي – دار صادر – بيروت – ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

٦٣- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا – تحقيق: عبد السلام هارون – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٦٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري – تحقيق الدكتور/ عبد اللطيف محمد الخطيب – السلسلة التراثية – الكويت – الطبعة الأولى – ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٦٥- مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي – ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

٦٦- المفردات في غريب القرآن تأليف: أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني – مكتبة نزار مصطفى الباز – بدون تاريخ.

٦٧- الموشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء لأبي عبد الله محمد بن عمران المرزُباني – تحقيق وتقديم: محمد حسين شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

فهر ??لموضوعا ?

?	?لموضـــــــــــو?	?لصفحة
١	?لمقدمة	٢٨٢
٢	?لتمهيد	٢٨٥
٣	?لمبحث ?لأ??	٢٩٦
٤	?لمبحث ?لثا ?	٣٠٤
٥	?لمبحث ?لثالث	٣١٦
٦	?لمبحث ?لر?بع	٣٢٧
٧	?لمبحث ?لخامس	٣٣٤
٨	?لمبحث ?لسا? ?	٣٤٤
٩	?هم ?لنتائج	٣٥٣
١٠	?لمصا?? ??لمر?جع	٣٥٥
١١	فهر ??لموضوعا ?	٣٦٢